سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 736 – الأحد 29 آذار / مارس 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

شركات تقيّم الاستثمار في حقول النفط والغاز السورية

14

كيف تعالج الحكومة ملف الإدارة المحليـــة؟

جانب من احتفالات نوروز في السد الغربي في الدسكة. – 21 آذار 2026 (ARTA/طارق موسى)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

تنظيم الدولة في سوريا..
تصعيد ميداني ورسائل إعلامية

أخبار سوريا 03

صواريخ وخلية "الحشد" لا تغير في الحياد السوري

شؤون محلية 04

حلب..
تقييد "السرافيس" يتسبب بنقص على "الدائري الجنوبي"

شؤون محلية 07

القطاع الصحي في الرقة..
تحسن طفيف ووعود بالمزيد

ثقافة وفن 16

حصاد الدراما السورية في رمضان..
وفرة إنتاج لا تلغي أزمة النص

رياضة 18

اتحاد "السلة" السوري يسعى إلى شراكات إقليمية لتطوير اللعبة

الحرب وتعليق الطيران..

سوريون مغتربون يدفعون فاتورة مضاعفة

مع تصاعد التوتر العسكري في المنطقة بين إسرائيل وإيران، توقف عدد من الرحلات الجوية بشكل مفاجئ، ما وضع السوريين المغتربين في مواجهة مباشرة مع واقع جديد من الإرباك والضغط النفسي والمادي.

يجد كثير من السوريين أنفسهم عالقين داخل سوريا أو مضطرين للبحث عن طرق بديلة للعودة إلى أعمالهم في الخارج، في وقت تتزايد الحاجة إلى إدارة المدخرات والتخطيط للمصاريف في ظل ظروف غير متوقعة.

15

ثلاثة باحثين يحللون التصعيد ورسالة "الأنصاري"

خلايا تنظيم الدولة في سوريا.. تصعيد ميداني ورسائل إعلامية

عنب بلدي – عدي الحاج حسين

شهدت سوريا، خلال الأسابيع الماضية، تصعيدًا ملحوظًا لنشاط خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية"، تزامنًا مع تسجيل صوتي منسوب للمتحدث الرسمي للتنظيم، "أبو حذيفة الأنصاري"، في 21 من شباط الماضي، وهو الأول له بعد غياب دام عامين.

يأتي هذا التصعيد في ظل مرحلة انتقالية دقيقة تشهدها البلاد مع بسط الحكومة السورية سيطرتها على مناطق واسعة كانت تحت إدارة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ما خلق حالة من الفراغ الأمني سعى التنظيم لاستغلالها.

في هذا التقرير، تحاور عنب بلدي ثلاثة باحثين متخصصين، لقراءة المشهد من زوايا متعددة، سياسية وعسكرية وأمنية، ولمحاولة فهم طبيعة التصعيد الحالي، ودوافعه، وقدرة الدولة السورية على احتوائه

رسالة "الأنصاري".. قوة أم ضعف

خرج تسجيل "أبو حذيفة الأنصاري"، في 21 من شباط الماضي، ليؤكد أن التنظيم ما زال حاضرًا في المشهد السوري، متحدثًا عن "علمانية" الحكومة السورية، ومحاولًا تأطير الصراع وفق سرديته الأيديولوجية، لكن الآراء تباينت حول دلالات هذا التسجيل ومدى انعكاسه لحالة قوة أو ضعف داخل التنظيم.

الأكاديمي والباحث المتخصص في شؤون الجماعات الجهادية عبد الرحمن الحاج، يرى أن التسجيل جاء مدفوعًا بعدة عوامل، أبرزها انضمام الحكومة السورية إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وشعور التنظيم بالإحباط من نجاح الرئيس أحمد الشرع في بسط السيطرة على كامل الأراضي السورية بدعم أمريكي.

وقال الحاج، في حديث إلى عنب بلدي، إن "الخطاب الإعلامي للتنظيم، وخاصة في صحيفة (النبأ)، ركز خلال الفترة الأخيرة على محاولة بث الأمل بأن انتصار الشرع على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لا يعني نهاية مشروع التنظيم".

بدوره، الباحث في شؤون الجماعات الجهادية عربي عرابي، قدم قراءة مختلفة، معتبرًا أن التسجيل الصوتي "ليس علامة قوة، بل علامة ضعف".

ويوافقه الباحث المتخصص في الفكر الإسلامي عباس شريفة، الذي يرى أن "كلمة (أبو حذيفة الأنصاري) تدل على الضعف أكثر مما تدل على القوة".

ويرى شريفة، في حديث إلى عنب بلدي، أن "توجيه الجنود عبر الإعلام يعني أن الاتصال المباشر غير متوفر، وهو يخاطب الذئاب المنفردة التي تؤمن بأفكار التنظيم لكن لا يوجد تواصل معها، مما يعكس عدم وجود قواعد للسيطرة والإدارة في المستويات العليا للقيادة".

تصاعد منفصل أم خطة منظمة؟

تبنى التنظيم سلسلة من الهجمات استهدفت حواجز أمنية في ريف حلب وريفي الرقة ودير الزور والبادية السورية، لكن المحللين اختلفوا في قراءة العلاقة بين الخطاب الإعلامي والتصعيد العملياتي.

يرى الأكاديمي والباحث عبد الرحمن الحاج، أن الموجة الأخيرة من العمليات تركزت في المناطق التي كان التنظيم ناشطًا فيها أصلًا، أي المناطق التي كانت تحت سيطرة "قسد"، مشيرًا إلى أن هذه العمليات مرتبطة إلى حد كبير بهروب عناصر التنظيم من سجون "قسد" والمخيمات، إضافة إلى دوافع أخرى تتعلق بانضمام الحكومة للتحالف الدولي.

بدوره، اعتبر الباحث في شؤون الجماعات الجهادية عربي عرابي، أن "العمليات المتصاعدة منفصلة نوعًا ما عن السياق العام للتنظيم".

وأوضح أن "التنظيم يتصاعد في أفغانستان ونيجيريا ودول الساحل، لكنه يتراجع في العراق وسوريا لأسباب موضوعية، منها ضعفه، وتفكك قياداته، ووجود جهات أمنية محترفة، والظروف الاجتماعية الرافضة لحضوره".

عرابي يرى أن ما جرى هو أن بعض الخلايا النشطة صعّدت عملها، وتوافق تصعيدها مع وجود انتشار للتنظيم في المنطقة الشرقية، وهذه الخلايا نفسها كانت تستهدف "قسد" بأعلى من هذا العدد، فبدأت تستهدف الهدف الجديد وهو أجهزة الدولة.

أما الباحث المتخصص في الفكر الإسلامي عباس شريفة، فيرى أن "الأهداف التي استهدفها التنظيم ليست نوعية أو حساسة بالنسبة للدولة السورية"، مشيرًا إلى أن "التنظيم يحاول اختراق الأجهزة الحكومية لكنه لم يحقق اختراقات مهمة حتى الآن، فهو يعتمد على الذئاب المنفردة ويريد تحقيق حضور إعلامي أكثر من كونه عسكريًا".

المخيمات والسجون.. هل تشكل مصدر خطر؟

شكّل فرار آلاف المحتجزين من مخيم "الهول" وسجون "قسد" خلال العمليات العسكرية الأخيرة مصدر قلق كبير، وسط تساؤلات حول إمكانية التحاق هؤلاء بصفوف التنظيم وتعزيز قدراته.

يرى الباحث عبد الرحمن الحاج أن "معظم الموجودين في المخيمات هم ضحايا للتنظيم أكثر من كونهم أعضاء"، لكنه يعتبر أن "السياسات القاسية التي اتبعتها (قسد) حولت الكثيرين إلى اعتناق فكر التنظيم، وبالتالي يمكن أن يكون الأطفال الذين شبوا داخل هذه المخيمات قد اعتنقوا أفكار التنظيم بسبب السياسات وليس بسبب القناعات الفكرية الطبيعية".

وقال الحاج، إن "الخطر يكمن في تركك هؤلاء الذين نُقل من تبقى منهم إلى جنوب شرق حلب، دون العناية بهم وإعادة تأهيلهم"، مشيرًا إلى أن "هناك آلافًا من نزلاء المخيم هربوا خلال العمليات العسكرية لتحرير الرقة والدير والحسكة، وهؤلاء قد يكون بينهم أعضاء للتنظيم غير معروفين".

بدوره، الباحث عباس شريفة، يرى أن "الوقت لم يكن كافيًا لإعادة دمج المقاتلين الهاربين من السجون في البنية السرية للتنظيم"، لكنه ينبه إلى "احتمالية تصعيد التنظيم في بعض المناطق بعد الاعتماد على هؤلاء العناصر، خصوصًا أنه لا توجد بيانات حقيقية حول أعداد الهاربين".

استراتيجية التنظيم.. لامركزية وتركيز على المدن

مع تراجع سيطرة التنظيم على المساحات الجغرافية الواسعة التي كان يحتلها سابقًا، يبدو أنه اعتمد استراتيجية جديدة تركز على اللامركزية والعمليات في المراكز الحضرية.

وقال الباحث في شؤون الجماعات الجهادية عبد الرحمن الحاج، إن "استراتيجية التنظيم بعد سقوط الباغوز تمثلت في التحول إلى اللامركزية، مع الحفاظ على التنسيق المستمر مع المركز، والعمل في المدن لأن تأثير العمليات أكبر وتكلفتها أقل".

وأضاف أن "التركيز صار على الأهداف السهلة، والأهداف التي تحقق انقسامًا طائفيًا حادًا، بهدف تعزيز الهشاشة الأمنية وإضعاف الدعم الخارجي للحكومة".

من جهته، يرى الباحث في شؤون الجماعات الجهادية عربي عرابي، أن "التنظيم انتقل إلى ولايات ليست مترابطة جغرافيًا، ويعتمد على خلايا متقطعة وغير متواصلة إلا من خلال شخص واحد، حرصًا على عدم انكشاف المجموعات".

وأشار إلى أن "التنظيم انتقل إلى إمكانية السيطرة في بعض المناطق ليلًا بأماكن غير مأهولة خاصة في البادية السورية".

أما الباحث المتخصص في الفكر الإسلامي عباس شريفة، فأكد أن "التنظيم يحاول أن يوجد في مناطق البادية حيث تقل الكثافة السكانية وتضعف قبضة الدولة السورية، ليكون بعيدًا عن عين الأجهزة الأمنية".

قدرة الدولة السورية على المواجهة

رغم التصعيد الأخير، يبدو أن الباحثين متفائلون بقدرة الدولة السورية على احتواء خطر التنظيم، مستندين إلى الخبرات المتراكمة والتحالفات الدولية الجديدة.

الباحث عباس شريفة، أشار إلى أن "الدولة السورية خلال العام 2025 قامت بأكثر من عشر عمليات مشتركة مع التحالف الدولي"، مؤكدًا أن "هذا التعاون مهم جدًا، خصوصًا أن سوريا في طور التأسيس ومؤسساتها الأمنية حديثة التشكل، وهي بحاجة لمساعدة على مستوى العمليات والإسناد الجوي والمعلوماتي والاستخباراتي".

وقال شريفة، إن "الدولة السورية ومؤسساتها الأمنية تمتلك خبرة طويلة في قتال تنظيم (الدولة) والتعامل مع تكتيك (الذئاب المنفردة)، وهذه الخبرة تشكلت منذ أن كانت الدولة في حالة مواجهة مفتوحة مع التنظيم".

من جهته، يرى الباحث عربي عرابي يرى أن "هناك جهات أمنية محترفة صارت قادرة على التعامل مع التنظيم، والظروف الاجتماعية الرافضة لحضوره تشكل عامل ضغط إضافي عليه".

أما الباحث عبد الرحمن الحاج، فحذر من أن "العمليات الحالية تشكل خطرًا على نظرة المجتمع الدولي للحكومة السورية بأنها عاجزة عن تحقيق الأمن"، لكنه يرى أنها "لا تشكل خطرًا على النظام نفسه".

ماذا تحتاج الحكومة السورية؟

قدم الباحثون رؤى متعددة حول الإجراءات المطلوبة من الحكومة السورية لتعزيز الأمن والاستقرار في مواجهة تهديد التنظيم.

الباحث عباس شريفة، دعا إلى "تبني استراتيجية متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وليس فقط البعد الأمني". وأكد ضرورة "تحصين المجتمع من أفكار الغلو والتطرف"، و"رفع الظلم الاجتماعي وتفعيل المشاركة السياسية الحقيقية"، و"ربط التنمية الاقتصادية بمكافحة الفقر الذي يستغله التنظيم للتجنيد".

من جهته، اعتبر الباحث عبد الرحمن الحاج أن "الحكومة مطالبة بإبعاد العناصر المحتمل أن تحمل تعاطفًا مع التنظيم، والتضييق عليهم أمنيًا وعسكريًا"، مع أهمية "العمل على الصراع الفكري من خلال التركيز على التمييز بين الإسلام والأفكار الراديكالية".

أما الباحث عربي عرابي، فشدد على "تقوية العمل الاستخباراتي المنظم والاعتماد على الخبرات الدولية"، و"الجدية بالتعامل مع أي مؤشرات لوجود خلايا أو شبكات تمويل"، و"التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يمكن أن تكون حواضن للتنظيم".

هل يعود التنظيم للسيطرة الجغرافية؟

يتفق الباحثون الثلاثة على أن سيناريو عودة تنظيم "الدولة الإسلامية" للسيطرة على مساحات جغرافية واسعة في سوريا يبدو مستبعدًا في الظروف الراهنة.

أكد الباحث عباس شريفة أن "لا توجد مؤشرات بأن لدى التنظيم نية للسيطرة على منطقة جغرافية ما في سوريا، وهذا التفكير مستبعد على ضوء تجربته السابقة والإمكانات المتاحة له وضعف الحوامل الاجتماعية".

من جهته، يرى الباحث عبد الرحمن الحاج أن "ما نشهده اليوم من تصعيد هو مؤشر على أن التنظيم يسابق الوقت، ويرى أن الوقت ليس لمصلحته إذا أراد منع حكم الشرع من الاستقرار، لكنه لا يملك القدرة على التمكين والسيطرة".

أما الباحث عربي عرابي، فيعتبر أن "العمليات الحالية تهدف إلى إرسال رسائل أن التنظيم موجود وفاعل، لكن أي نجاح له ولو بسيط سيعيد الحرب إلى سوريا من جديد، ويعيد خلط الأوراق والاصطفافات الإقليمية والدولية، وهو أخطر عامل يهدد سوريا الجديدة".

الأمن الداخلي يلقي القبض على متهم بالانتماء لتنظيم "الدولة الإسلامية" في عملية أمنية بدير الزور – 26 شباط 2026 (وزارة الداخلية)

دمشق توضح موقفها من الحرب الإقليمية

صواريخ وخلية "الحشد" لا تغير في الحياد السوري

مدرعات عسكرية لـ"الحشد الشعبي" العراقي على الحدود السورية – 18 كانون الثاني 2026 (واع)

عنب بلدي – ركان الخضر

في كلمة ألقاها عقب أدائه صلاة عيد الفطر في قصر "الشعب" بدمشق، أوضح الرئيس السوري، أحمد الشرع، الخطوط العريضة للسياسة السورية التي تنتهجها دمشق تجاه النزاع الإقليمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى.

وقال الشرع، إنه يعمل على إبعاد بلاده عن النزاع الذي وصفه بـ"الحدث الكبير والنادر في التاريخ"، مشيرًا إلى أن الحكومة السورية تحسب خطواتها بدقة شديدة وتعمل على الابتعاد عن أي نزاع، والتوافق مع جميع الدول الإقليمية.

وأضاف أن سوريا كانت على الدوام ساحة صراع ونزاع خلال السنوات الـ15 الماضية وما قبلها، لكنها اليوم على وفاق مع جميع الدول المجاورة إقليميًا، وأيضًا دوليًا، وبنفس الوقت تتضامن مع الدول العربية بشكل كامل.

وأكد أن سوريا انتقلت إلى مرحلة جديدة، وتحولت من كونها ساحة صراع إلى ساحة مؤثرة باتجاه الاستقرار والأمان على المستوى الداخلي والإقليمي

خيار يجنب سوريا تداعيات الحرب

الحياد الذي انتهجته دمشق كان "خيارًا منطقيًا في هذه المرحلة"، لأن سوريا لا تملك هامشًا واسعًا للدخول في صراع إقليمي مفتوح، خاصة في ظل "وضع اقتصادي وأمني هش"، بحسب الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد، معتبرًا في حديثه إلى عنب بلدي، أن أي انخراط مباشر قد يعرضها لضربات أو تدخلات إضافية، لذلك، فإن تبني سياسة الحياد تهدف إلى تجنب نقل المواجهة إلى الداخل السوري.

من جانبه، يعتقد الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن الحكومة السورية نجحت حتى الآن بتجنب الكثير من تداعيات الحرب وآثارها المباشرة على الساحة الداخلية، خاصة في ظل "تموضع سوريا وسط المتنازعين إسرائيل وإيران"، مشيرًا إلى أن الساحة السورية بعيدة عن أن تكون بشكل مباشر جزءًا من الصراع والحرب.

وقال علوان، إن ابتعاد سوريا عن التداعيات المباشرة لم يمنع الآثار غير المباشرة من التأثير عليها، كما هو حال جميع دول المنطقة، والتي تمثلت في سقوط المقذوفات والتصادم الجوي بين الصواريخ الإيرانية والمضادات الإسرائيلية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية من خلال ارتفاع أسعار النفط التي شهدها العالم، وتوقف تدفق الغاز من الأردن.

ونوه إلى بعض القلق من توسع دائرة الصراع، في حال استمرار الحرب لفترة طويلة، مستبعدًا أن تكون سوريا هدفًا مباشرًا لأحد أطراف الصراع، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من القواعد والنقاط العسكرية في سوريا، الأمر الذي يجعل استهداف سوريا من قبل إيران أمرًا بعيدًا في ظل التركيز على استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة.

صواريخ من العراق وخلايا لـ"الحشد"

سياسة الحياد المعلنة من قبل دمشق لم تمنع من استهداف أراضيها من قبل بعض المجموعات العراقية المسلحة التابعة لإيران، فقد أكدت هيئة العمليات في الجيش السوري، في 23 من آذار الحالي، أن إحدى القواعد العسكرية قرب بلدة البعربية بريف الحسكة تعرضت لقصف صاروخي.

وأضافت هيئة العمليات في تصريحات لـ"الإخبارية السورية" الحكومية، أن القصف نفّذ بواسطة خمسة صواريخ انطلقت من محيط قرية تل الهوى الواقعة بعمق 20 كم داخل الأراضي العراقية.

وذكرت الهيئة أن الجانب السوري تواصل مع العراق للتنسيق حول الحادثة، مشيرة إلى أن الجيش العراقي أكد أنه بدأ بعملية تمشيط وبحث عن الفاعلين.

ونوهت إلى أن "الجيش السوري بحالة تأهب كاملة، وسيقوم بمسؤولياته للدفاع عن الأراضي السورية والتصدي لأي اعتداء".

وفي سياق التطورات الأمنية، أفاد مراسل عنب بلدي في محافظة دير الزور، أن جهاز الاستخبارات السوري ألقى القبض على خلية تتبع لـ"الحشد الشعبي" العراقي في المحافظة الواقعة شرقي سوريا.

وقال المراسل نقلًا عن مصدر في الاستخبارات السورية، إن الخلية مكونة من ستة أشخاص كانت تنشط في نقل المعلومات وتهريب الأسلحة، دون إيراد تفاصيل إضافية.

بيّن الباحث وائل علوان، أن الميليشيات العراقية تحاول أن تزج بسوريا في دائرة الصراع، من خلال استهداف بعض النقاط العسكرية للجيش السوري في الحسكة، بهدف الضغط على أمريكا من خلال محاولة خلق فوضى في المنطقة لا تناسب المصالح الأمريكية.

لكن التحرك الذي قامت به هذه المجموعات العراقية التابعة لإيران، وفق علوان، لا يزال في طور التحركات المحدودة التي لا تحمل أي تأثير على استراتيجية الدولة السورية، لوضعها أمام استحقاق الدفاع عن أمنها القومي والوطني بالتدخل العسكري ضد "الحشد الشعبي" العراقي.

الباحث معتز السيد، أشار إلى أن التحركات التي قامت بها بعض الميليشيات العراقية داخل الأراضي السورية، لا يمكن فصلها عن السياق السابق في المنطقة، خاصة في دير الزور، خلال فترة النظام السابق، فقد كان لهذه المجموعات نفوذ واسع هناك، وكانت المنطقة تُستخدم كنقطة وصل بين العراق وسوريا وصولًا إلى الحدود اللبنانية، لنقل السلاح إلى داخل سوريا ثم إلى "حزب الله" اللبناني، موضحًا أن هذا النفوذ لم يختفِ بالكامل، ومن الطبيعي أن يحتاج تفكيكه إلى وقت وجهد طويل.

وأضاف السيد أن أي تحرك، ولو كان محدودًا، يحمل دلالات مهمة، فقد يكون الهدف دعمًا لوجستيًا، أو إعادة تفعيل شبكات قديمة، أو تنفيذ عمل أمني محدد، أو حتى نقل سلاح لتخفيف الضغط عن الجماعات المرتبطة بإيران، فالتحركات تشير إلى أن هناك محاولة للحفاظ على خط إمداد أو إعادة تشغيله بشكل تدريجي داخل الأراضي السورية.

ونوه إلى أن التأثير يبقى محدودًا، في ظل التراجع الكبير في نفوذ هذه المجموعات داخل سوريا، وعدم امتلاكها حرية الحركة التي كانت تتمتع بها سابقًا قبل سقوط نظام الأسد، مرجحًا ألا تكون قادرة حاليًا على التأثير بشكل واسع في المشهد الميداني.

التحركات التي نشهدها، بحسب السيد، أقرب إلى عمليات محدودة، سواء أمنية أو تهريب سلاح، ولا ترقى إلى مستوى تهديد استراتيجي يمكن أن يدفع الحكومة السورية إلى مواجهة مفتوحة معها.

وأشار الباحث إلى أن دمشق تدرك هذا الواقع، ولذلك تميل إلى الاحتواء بدل التصعيد، دون استبعاد تدخلات سورية موضعية لضبط هذه التحركات في حال تطورت هذه الأنشطة بشكل أكبر، دون الوصول إلى صراع مفتوح.

تنسيق مفيد رغم محدودية الأثر

سبق التصعيد تحركات سياسية بين الجانبين السوري والعراقي، فقد بحث الرئيس الشرع، ورئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، تطورات الأوضاع الإقليمية، ولا سيما التطورات المرتبطة بالتصعيد بين أمريكا وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وانعكاساته على أمن واستقرار المنطقة.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الأمني المشترك، مشددين على ضرورة تغليب الحوار والحلول السياسية، وعلى عمق العلاقات الأخوية بين سوريا والعراق، وحرصهما على استمرار التشاور والتنسيق بما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في دعم الاستقرار الإقليمي.

يرى الباحث معتز السيد أن التنسيق بين سوريا والعراق مهم نظريًا لضبط الحدود ومنع تسلل الجماعات المسلحة، لكنه يواجه تحديًا حقيقيًا، وهو أن الحكومة العراقية لا تملك سيطرة كاملة على بعض هذه المجموعات.

ويعتقد أن التنسيق قد يكون محدود الفعالية على الأرض، لكنه مفيد في تبادل المعلومات الاستخباراتية ومحاولة تقليل التحركات غير المنضبطة، مشيرًا إلى أن دمشق تدرك أن الاعتماد الكامل على الجانب العراقي غير كاف، لذلك قد تتجه لتعزيز إجراءاتها الذاتية على الحدود بدل الاعتماد على التنسيق فقط.

وذكر السيد عدة خيارات أمام الحكومة السورية لمواجهة هذه التحركات، تدور جميعها حول تجنب التصعيد، شملت تعزيز الانتشار العسكري على الحدود الشرقية، وضبط المعابر غير الرسمية، وتكثيف العمل الاستخباراتي لرصد الخلايا قبل تحركها.

وأضاف خيارات أخرى تضمنت استخدام القنوات السياسية مع العراق للضغط باتجاه ضبط هذه المجموعات، واللجوء إلى عمليات أمنية محدودة داخل الأراضي السورية ضد أي خلايا نشطة، في ظل استبعاد الخيار العسكري الواسع، والتركيز على احتواء التهديد ومنع تحوله إلى أزمة أكبر دون الانجرار إلى مواجهة إقليمية مفتوحة.

من جانبه، يعتقد الباحث وائل علوان أنه لا توجد خشية سورية كبيرة من المشهد ضمن العراق، بسبب الضغط الأمريكي الكبير، والتنسيق السوري مع الحكومة العراقية رغم ضعف إجراءاتها في التأثير على هذه المجموعات المسلحة، بالإضافة إلى استعداد الحكومة السورية الدائم للدفاع عن حدودها وحماية مواطنيها ومصالحها، مستبعدًا حدوث تدخل سوري ضمن الأراضي العراقية بناء على الوقائع الحالية.

وأشار علوان إلى أن موضوع الانتخابات العراقية وتعثر تشكيل الحكومة الجديدة أثر على مسار التنسيق السوري العراقي في ظل صعود تيار المالكي، مشيرًا إلى أن الضغط الأمريكي لعدم عودة المالكي ربما يصب في مصلحة سوريا لاستكمال المسار التنسيقي مع حكومة السوداني في العراق.

النقل تعد بـ 60 حافلة نقل داخلي

حلب.. تقييد "السرافيس" يتسبب بنقص على "الدائري الجنوبي"

حلب – محمد ديب بظت

تشهد حركة النقل على خط الدائري الجنوبي في مدينة حلب تغيرًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، مع تراجع عمل "السرافيس" الخاصة على الخط، واضطرار عدد من السائقين إلى العمل كنصف خط أو الاتجاه إلى خطوط خارجية، وسط حديث عن توجه للاعتماد على حافلات النقل الداخلي بدلًا منها.

ويعد خط الدائري الجنوبي من الخطوط الحيوية التي تخدم شريحة واسعة من سكان المدينة، نظرًا إلى امتداده عبر عدة أحياء ومناطق سكنية، ما يجعله أحد المسارات الأساسية في حركة التنقل اليومية للطلاب والموظفين والعمال

سرافيس" تعمل خارج الخط

عدد من سائقي "السرافيس" العاملين سابقًا على الدائري الجنوبي، قالوا إنهم لم يتمكنوا من الحصول على رخص العمل على الخط خلال الفترة الأخيرة، ما دفعهم إلى العمل بشكل جزئي أو الانتقال إلى خطوط أخرى لتأمين مصدر دخلهم.

وقال معتز سنكري، إن العمل كـ"نصف خط" أصبح الخيار الوحيد لبعض السائقين، مشيرًا إلى أن التراجع في فرص العمل على الخط انعكس بشكل مباشر على دخلهم اليومي.

وأضاف أن الخط كان يشهد حركة ركاب جيدة، لكن عدم السماح لبعض "السرافيس" بالعمل عليه أجبر السائقين على البحث عن بدائل، في وقت لا تزال هناك حاجة إلى وسائل نقل متوفرة على هذا المسار.

حديث عن "باصات" النقل الداخلي

ذكر سائق "السرافيس" معتز أنه يجري الحديث بين السائقين عن توجه للاعتماد على حافلات (باصات) النقل الداخلي لتغطية خط الدائري الجنوبي، في إطار تنظيم العمل وتقليل عدد "السرافيس" على الخط، وهو ما سيهدد مصدر دخل السائقين.

الاعتماد على الحافلات قد يخفف من الازدحام وينظم حركة النقل، بينما يثير في المقابل مخاوف تتعلق بعدد الحافلات المتوفرة وقدرتها على تغطية الطلب المرتفع على الخط، خاصة في أوقات الذروة.

كما يطرح هذا التوجه تساؤلات حول مصير "السرافيس" التي كانت تعمل سابقًا على الدائري الجنوبي، والخطوط التي يمكن أن تنتقل إليها، وآلية توزيعها بما يضمن استمرار عمل السائقين وعدم حدوث نقص في الخدمة.

ويعتمد سكان عدة أحياء في حلب على خط الدائري الجنوبي كوسيلة نقل رئيسة، ما يجعل أي تغيير في آلية العمل عليه ينعكس مباشرة على حركة التنقل اليومية.

ويؤكد ركاب أن توفر وسائل النقل بشكل منتظم، يخفف من أعباء الانتظار، ويضمن الوصول إلى أماكن العمل والجامعات في الوقت المناسب، خاصة في ظل محدودية البدائل في بعض المناطق.

وقالت حسناء مصري، معلمة في إحدى مدارس حي كرم حومد، إن التأخر في وصول وسائل النقل بات يؤثر على دوامها اليومي.

وأضافت لعنب بلدي، أن "السرافيس" كثيرًا ما تُنزل الركاب في منتصف الخط، خاصة عند منطقة الفردوس في رحلة الذهاب ومنطقة سيف الدولة في رحلة الإياب، دون إكمال المسير حتى ساحة الجامعة.

وهذا الأمر يجبر حسناء على استخدام أكثر من وسيلة نقل أو متابعة الطريق سيرًا على الأقدام أحيانًا، ما يزيد من الوقت والجهد للوصول إلى المدرسة في موعد الدوام.

الدائري الجنوبي.. "مفرغ" و"مكاري" مخالفة

قال المكتب الإعلامي لمديرية نقل حلب، لعنب بلدي، إن خط الدائري الجنوبي يعد بالأصل "خطًا مفرغًا"، ولا يوجد عليه أي "سرفيس" أو "ميكروباص" مسجل أصولًا، مشيرًا إلى أن ما يعمل حاليًا على الخط هو عدد من "المكاري" المخالفة" التي تنشط بشكل عشوائي خارج الإطار النظامي.

وأضافت المديرية، في ردها على استفسارات حول واقع الخط، أن التوجه خلال المرحلة المقبلة يتمثل في تأمين الخدمة عبر حافلات نقل عامة أو خاصة، بهدف تنظيم العمل وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

وبحسب المديرية، من المتوقع تخصيص ما بين 50 و60 باصًا لخدمة خط الدائري الجنوبي، بمواصفات فنية وتجهيزية مرتفعة، بما يضمن تلبية الطلب المتزايد على هذا الخط الحيوي.

وأوضحت أن العمل بهذه المنظومة قد يبدأ خلال مدة لا تتجاوز 100 يوم كحد أقصى، بعد استكمال الإجراءات والترتيبات اللازمة لوضعها في الخدمة الفعلية.

أقل من 14 حافلة تعمل حاليًا

أشارت المديرية إلى أن عدد الحافلات العاملة حاليًا على الخط يتراوح بين 12 و14، مع مشاركة من "ميكروباصات" (سرافيس) تعمل بصورة غير نظامية.

وأكدت أن إعادة تنظيم الخط تأتي نتيجة لعدم وجود "ميكروباصات" مسجلة أصولًا عليه، ما يستدعي ضبط العمل وتأمين وسائط نقل أكثر انتظامًا.

وبينت المديرية أن شكاوى عديدة وردت من المواطنين تتعلق بمدة الانتظار وطبيعة الخدمة على الخط، مشيرة إلى أن أسباب التأخير لا ترتبط فقط بعدد الحافلات، بل تتأثر أيضًا بالازدحام والاختناقات المرورية اليومية في عدة محاور رئيسة، منها سيف الدولة والصالحين والشعار.

نقل "السرافيس" خارج اختصاص المديرية

فيما يتعلق بمصير الآليات التي تعمل حاليًا على الخط، أوضحت المديرية أن مسألة نقلها إلى خطوط أخرى ليست من اختصاصها المباشر وإنما تتابع لدى الجهات المعنية المختصة.

وأكدت أن الإجراءات المرتقبة تهدف إلى رفع مستوى الخدمة، ومعالجة الاختناقات، وتأمين وسائل نقل أكثر كفاءة وانتظامًا، بما يخفف من معاناة المواطنين في التنقل اليومي.

حافلة تعمل على خط الدائري الجنوبي وركاب ينتظرون عند موقف ساحة الجامعة وسط مدينة حلب – 26 آذار 2026 (عنب بلدي)

القنيطرة.. نقص في كوادر "النقل" يعطل تسيير المعاملات

القنيطرة – عبد الله الوني

تواجه مديرية النقل بمحافظة القنيطرة تحديًا يتمثل في نقص حاد ومزمن بالكوادر الوظيفية.

هذا النقص لا يؤثر فقط على كفاءة العمليات اليومية وسرعة إنجاز المعاملات، بل يلقي بظلاله على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويزيد من أعبائهم في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة للغاية.

يعكس الواقع اليومي في مديرية نقل القنيطرة حجم معاناة المراجعين بشكل مستمر، فبينما يتطلعون إلى إنجاز معاملاتهم بسرعة ويسر، يجدون أنفسهم أمام بيروقراطية بسبب النقص الحاد في الأيدي العاملة المتخصصة، ما يؤدي إلى إهدار للوقت والجهد، ويترك انطباعًا سلبيًا حول كفاءة الخدمات الحكومية.

سامر الخبي، مراجع دائم، يلاحظ تراجع ظاهرة الرشى مقابل الحصول على الخدمة، بحسب قوله، لكنه يطالب بمعالجة النقص الحاد بالكادر، خاصة في كوات المعاملات المزدحمة.

كما أشار إلى ارتفاع رسوم الإرساليات، ففراغ سيارة "فيرنا" طراز عام 2006 كلّفه 200,000 ليرة سورية قديمة (تعادل نحو 17 دولارًا أمريكيًا)، معتبرًا ذلك "عبئًا غير مبرر".

وبحسب سامر، فإن المعاناة الكبيرة للمراجعين لفحص السيارات أو الترسيم أو الفراغ تكمن في نقص الكادر والعمال.

هذا النقص يؤدي إلى "تجميع أكثر من مهمة بيد عامل واحد"، ما يبطئ الإجراءات ويكدس المعاملات، ويستدعي ذلك توزيع المسؤوليات لزيادة السرعة، إذ ينتظر المراجعون لساعة ونصف على نفس الكوة.

المحامي محمد زوارعة قال لعنب بلدي: "راجعت المديرية للحصول على كشف إطلاع، ولاحظت صالة المراجعين شبه خالية من الموظفين".

وذكر المحامي أن المعاملات تسير ببطء شديد، ما يؤثر على مصالح موكليه.

المديرية تعترف بالنقص

رئيس الدائرة القانونية والإدارية في مديرية النقل بالقنيطرة، محمد اليونس، أقر بوجود نقص حاد ومزمن في الكادر الفني والخدمي والإداري، موضحًا أن هناك مهندسًا واحدًا فقط يقوم بالفحص الفني للمركبات وتسيير الأمور الإدارية، ما يؤثر على جودة الفحص وسلامة المركبات وسرعة المعاملات.

وأكد حاجة المديرية لثلاثة مهندسين على الأقل لتخفيف الضغط وتحسين الأداء، مشيرًا إلى أن هناك نقصًا في الفئات الثانية بصالة المراجعين، إضافة إلى الحرس (حارسان على أعتاب التقاعد)، كما أنه لا يوجد عامل نظافة.

وأضاف، "لا يُسمح بتعيين موظفين عقود موسمية، والمديرية بحاجة ماسة لعمال من الفئة الثالثة"، معتبرًا أن هذا النقص يخلق بيئة عمل غير صحية ويؤثر سلبًا على المراجعين.

وأشار اليونس إلى أن رئيس الدائرة الفنية هو نفسه رئيس اللجنة الفاحصة، "ما يركز الصلاحيات بيد موظف واحد".

وبغياب المهندس المختص الوحيد بالفحص الفني ورئيس الدائرة، يكلف عامل فني مهمته تنحصر بتجديد الترسيم، أما نقل الملكية وتسجيل تجربة فهي ليست من صلاحياته.

وذكر رئيس الدائرة القانونية والإدارية بالمديرية، أن هذا يعطل معاملات حيوية تتطلب صلاحيات فنية، ويؤدي إلى تأخيرات وتكدس وعبء إضافي على المواطنين.

الربط الإلكتروني

مدير مديرية نقل القنيطرة، زهير الصلاح، أوضح أن معاملات المركبات تُنجز بكفاءة بفضل الربط الإلكتروني الشامل، مما يسّر الخدمات وحدّ الإجراءات.

كما أُطلقت خدمة الدفع الإلكتروني والتجديد الآلي للمركبات، وهو ما وفر الوقت والجهد وعزز الشفافية.

ويهدف مشروع تبديل اللوحات لضبط التزوير وتعزيز الأمن المروري، كخطوات إيجابية نحو التحديث.

رئيس نقابة النقل البري، محمد فارس حيمود، أشار بدوره إلى تحسن ملحوظ بالعمل رغم الضغط ونقص الكادر، عازيًا ذلك لتحسن الإنترنت والكهرباء خلال شهر رمضان، حيث بلغ إنجاز المعاملات نسبة 90%.

من جهته، رئيس دائرة المركبات، كمال الطويل، أكد زيادة ساعات العمل لتعويض النقص وتسريع المعاملات، رغم انخفاض المراجعين بسبب التوغلات الإسرائيلية التي تؤثر على التنقل والأمن وخاصة من المحافظات المجاورة.

ورغم إنجازات التحول الرقمي، تؤكد شهادات المواطنين والمسؤولين أن النقص يعوق الأداء ويؤثر سلبًا على جودة الخدمات.

استثمار جديد في أسمنت طرطوس..

هل تنهي التكنولوجيا الحديثة إرث التلوث؟

استثمار إماراتي لمعمل أسمنت طرطوس لدعم تعافي قطاع الأسمنت والاقتصاد المحلي – 24 آذار 2026 (سانا)

طرطوس – شعبان شاميه

وقعت الشركة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت ومواد البناء (عمران) عقدًا استثماريًا مع شركة "QZ" الإماراتية، لمدة 15 عامًا، بهدف إعادة تأهيل وتشغيل مطاحن معمل أسمنت طرطوس، في خطوة تهدف إلى "تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين كفاءة القطاع".

المدير العام للشركة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت ومواد البناء (عمران) في سوريا، محمود فضيلة، قال لعنب بلدي، إن توقيع هذا العقد يأتي نتيجة لاهتمام الشركة بالاستفادة القصوى من الأصول المعطلة والمتهالكة، مما يعني تعافيًا سريعًا للقطاع بإدخال تكنولوجيا حديثة في صناعة الأسمنت.

كما يسهم ذلك في تشغيل الأيدي العاملة الوطنية، بأجور تتناسب مع هذه الصناعات الاستراتيجية، وتدريب العاملين على أحدث التقنيات والسلامة المهنية، والاهتمام البيئي الذي كان معدومًا خلال حكم النظام السابق، بحسب فضيلة.

خطوة تدعم سوق العمل والاقتصاد المحلي

كشف المدير العام للشركة، أن هذا العقد يحقق 300 فرصة عمل مباشرة، وأكثر من 2000 فرصة غير مباشرة، مما يدعم سوق العمل ويسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

وبموجب العقد، سيتم إنتاج الأسمنت محليًا بأيدٍ وخبرات وطنية، بحسب فضيلة، من خلال استيراد "الكلنكر" وحظنه وفق المواصفات القياسية السورية، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتج الوطني ويسهم في استقرار الأسعار وتوفير المادة في الأسواق، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وأشار فضيلة إلى أن شركة "QZ" تمتلك خبرات في الاستثمارات الصناعية والإنشاءات في دولة الإمارات، وبشركات دولية مختصة بصناعة الأسمنت، مؤكدًا أنها ستعتمد على الخبرات الوطنية في تشغيل معمل أسمنت طرطوس بإدارة عالمية.

تقنيات حديثة وإدارة استراتيجية

بحسب فضيلة، تشمل التقنيات والمزايا الجديدة التي يتيحها العقد:

- القدرة التشغيلية (خبرة في تشغيل مطاحن أو معامل الأسمنت).
- الملاءة المالية (القدرة على التمويل والتأهيل).
- العرض الاقتصادي الأفضل للدولة.
- القدرة على تأمين المواد الأولية واستمرارية التشغيل.
- الالتزام بشروط الحكومة مع بقاء الملكية العامة.

وتكمن أهمية توقيع هذا العقد الاستثماري لإعادة تأهيل مطاحن معمل أسمنت طرطوس، وفق فضيلة، في عدة نقاط استراتيجية:

- إعادة تشغيل جزء حيوي من سلسلة إنتاج الأسمنت (الطحن).
- رفع كفاءة المعمل دون تحميل الدولة أعباء تمويلية كبيرة.
- إدخال خبرات وتقنيات حديثة عبر القطاع الخاص.
- الحفاظ على ملكية الدولة مع تحسين التشغيل.

وتزايدت خلال السنوات الماضية شكاوى سكان القرى المحيطة بمعمل أسمنت طرطوس، إذ يخيّم الغبار الناتج عن المعمل على المنطقة، ملحقًا أضرارًا بشرية وبيئية، ورغم تفاقم الأزمة، لم تتحرك الحكومات المتعاقبة للنظام السابق لإيجاد حل جذري.

أزمات صحية خطيرة

قال أهالٍ من سكان قريتي حصين البحر والسودا القريبتين من المعمل، في وقت سابق، إن كثيرًا منهم باتوا يعانون من الربو والحساسية، فضلًا عن ارتفاع عدد المصابين بأمراض السرطان.

وأشاروا إلى أن هذه المعاناة تعود إلى سنوات طويلة، ولن تُحل إلا باتخاذ إجراءات جذرية، بعيدًا عن الحلول المؤقتة.

ويعتبر أهالي المنطقة أن معمل الأسمنت يشكّل "كارثة بيئية وإنسانية حقيقية"، مؤكدين أن الجهات المحلية والمركزية تعلم جيدًا أن نسبة التلوث تجاوزت الحدود المسموح بها إلى حد كبير.

خبير: تاريخ "حافل" من التلوث

الخبير في تقييم الأثر البيئي والأستاذ في المعهد العالي لبحوث البيئة بجامعة "اللاذقية" الدكتور حسين جنيدي، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن لمعمل الأسمنت في طرطوس تاريخًا "حافلًا" في تلويث البيئة المحيطة وتلويث بيئة العمل.

وبالتالي هناك كثير من الجوانب التي يجب العمل عليها للحيلولة دون تكريس حالة التلوث القائمة، أضاف جنيدي، وهي الحالة التي انعكست على جميع العناصر البيئية ضمن المعمل وفي المناطق المحيطة به، على حد قوله.

وأكد الخبير أهمية أن تقوم شركة "عمران" بإجراء مراجعة بيئية جادة للمعمل بجميع وحداته الإنتاجية، إضافة إلى تقييم الوضع البيئي الحالي قبل الشروع بالتأهيل والاستثمار، بهدف حصر المسؤوليات فيما بعد.

ويرى جنيدي أن إجراء مثل هذه الدراسة يقع في مصلحة أي جهة مستثمرة جديدة لتبيّن الوضع البيئي القائم قبل عمليات إعادة التأهيل، كما ستكون لمصلحة العمال والتجمعات السكانية المحيطة.

وتتضمن الدراسة، وفق جنيدي، تقييم الأضرار الناجمة عن التشغيل السابق والبحث في إمكانية إعادة تأهيل المناطق المتضررة، إضافة إلى دفع التعويضات بما يتناسب مع حجم الأضرار الحاصلة.

وأضاف الخبير أن الضرورات العقدية تقضي بتسليم موقع العمل بجميع معطياته وإشكالياته، وذلك للتقليل من أي إشكاليات أو دعاوى لاحقة.

وأشار جنيدي إلى أن العقد الموقع يشمل التزامًا صريحًا بالمعايير البيئية والسلامة العامة في أثناء عملية إعادة التأهيل والتشغيل، من خلال إدخال تقنيات حديثة في مرحلة الطحن، ما يعني ضمنيًا إمكانية تركيب "فلاتر" وأنظمة تحدّ من الغبار مقارنة بالتقنيات القديمة المعمول بها.

تحديات بيئية مطلوب معالجتها

التحدي الأكبر أمام المستثمر الجديد، بحسب الخبير في تقييم الأثر البيئي، يكمن في معالجة الآثار المتراكمة الناتجة عن العمل السابق، باعتبار أن معمل أسمنت طرطوس من المعامل القديمة نسبيًا، وله تاريخ طويل في تلويث المحيط.

وتشمل الآثار، انبعاثات الغبار الناجمة عن غياب أو سوء عمل "الفلاتر"، مما أدى إلى تراكم طبقات من الغبار ضمن ساحات المعمل وعلى المنازل والمزروعات في المناطق المحيطة، مبينًا أن عدم الالتزام بالمعايير كان السبب وراء التلوث الحاصل.

التنقيد بالاشتراطات.. ضرورة لا رفاهية

شدد الخبير على ضرورة التقيد بالاشتراطات التي تحقق الالتزام البيئي الحقيقي وليس مجرد الالتزام الورقي، معتبرًا أن هناك جانبين أساسيين يجب التركيز عليهما، يتمثلان بضبط الانبعاثات والغبار (المرتبط بصحة السكان)، وجانب ثانٍ بيئي مرتبط بحماية الغطاء النباتي والتربة وغير ذلك.

وقال الخبير، إن ضبط الانبعاثات والغبار (التحكم في المصدر) يمثل التحدي الأكبر في معمل أسمنت طرطوس، ولتحقيق الالتزام البيئي الحقيقي، يجب أن تشمل خطة التأهيل ما يلي:

- تركيب مرشحات نسيجية عالية الكفاءة: بدلًا من المرشحات القديمة التي غالبًا ما تكون غير فعّالة، بحيث تكون كفاءة هذه المرشحات لا تقل عن 99.9% لضمان أن الغبار الخارج من المداخن يكون ضمن الحدود المسموح بها (أقل من 50 ملغ/م³).
- ضرورة تغطية وتغليف خطوط الإنتاج، من خلال تغطية السير الناقلة لـ"الكلنكر" والمواد الأولية بشكل محكم، إضافة إلى إنشاء غرف مغلقة عند نقاط التحويل والتكسير لمنع تطاير الغبار في الهواء الطلق.
- وضع أنظمة رصد مستمرة من خلال تركيب أجهزة قياس لحظية للانبعاثات متصلة بغرفة التحكم وبجهاز الرقابة البيئية (مديرية البيئة في طرطوس)، موضحًا أن هذا الإجراء سيضمن عدم تجاوز الحدود المسموحة، باعتبار أن القياسات الدورية وحدها غير فعالة.
- ضرورة إدارة مصادر التلوث الثانوية المتمثلة بمعالجة أكوام المواد الأولية (الكلنكر)، وبوضعها في صوامع مغلقة أو باستخدام رشاشات مياه أوتوماتيكية لمنع تطاير الغبار منها بفعل الرياح.

وفيما يتعلق بحماية الغطاء النباتي والتربة (الآثار الخارجية)، وصف الخبير البيئي هذا الأمر بأنه "موضوع ذو شجون"، لارتباطه بتشغيل المعمل لعقود طويلة دون معايير بيئية، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على المساحات الخضراء والتربة المحيطة، داعيًا لاتخاذ إجراءات تعويضية ووقائية حقيقية.

وأوضح جنيدي أن ما سبق من تأثيرات سلبية يظهر من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي المحدثة الموصى بها والناجمة عن عملية إعادة التأهيل، إذ ستتطرق لقياس العديد من المؤشرات بما فيها قياس التلوث الحالي للتربة والمياه الجوفية والجوانب الحيوية للنباتات في المناطق المتأثرة.

كما سيكون من الممارسات الجيدة، وفق الخبير، البحث في معالجة التربة الملوثة نتيجة لتراكم الغبار الأسمنتي، الذي أدى إلى تغيير في "الأس الهيدروجيني" للتربة وكيميائيتها، كما أسهم في تصلبها، وبالتالي إخراجها من الاستثمار الزراعي.

ولفت الخبير إلى أهمية وجود برنامج تشجير تعويضي باستخدام أشجار ونباتات مقاومة للغبار والظروف القلوية، لإنشاء حزام أخضر عازل حول المصنع.

وأوصى جنيدي بأهمية أن تولي خطة الإدارة البيئية التي ستتمخض عن المراجعة البيئية اهتمامًا بموضوع إدارة الموارد المائية، من خلال التحقق من أن مياه غسل "الفلاتر" والتبريد لن يتم تصريفها بشكل عشوائي إلى الأراضي الزراعية أو الوديان المجاورة، بل إعادة تدويرها ضمن نظام مغلق أو معالجتها قبل التصريف.

تعويض المتضررين في القانون السوري

من الحكمة والعدل، بحسب جنيدي، أن يتم العمل على تعويض المتضررين من تشغيل المعمل، بالاستناد إلى القوانين السورية والحالات المشابهة، مبينًا أنه يمكن الاستناد إلى قانون البيئة رقم "50" لعام 2024، والمادة "51" من المرسوم التشريعي رقم "14" لعام 2020، الذي ينص على مسؤولية الملوث عن دفع التعويضات وإعادة التأهيل البيئي.

كما أن القانون المدني السوري، في المادة "163" وما بعدها، يجيز المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والأدبي متى ثبت سبب الضرر والعلاقة السببية.

وتم استيراد مادة "الكلنكر" الأساسية لصناعة الأسمنت من مصر والسعودية، وفق ما أعلنه مدير مشروع الاستثمار في شركة "QZ"، أحمد سلمى، ويجري حاليًا تجهيز المطاحن وخطوط التعبئة تمهيدًا لبدء عمليات الإنتاج في طرطوس، مؤكدًا أن المشروع يولي اهتمامًا كبيرًا للجانب البيئي، بحسب قوله، إذ سيتم اعتماد حلول حديثة للحد من التأثيرات وتحسين الواقع البيئي في المنطقة.

فيضانات كشفت عيوب البنى التحتية

الحسكة..
موسم مطري ينعش المحاصيل والمياه الجوفية

عنب بلدي – الحسكة

شهدت محافظة الحسكة، خلال الأيام الماضية، موجة أمطار غزيرة وغير اعتيادية، أسهمت في تحسين الواقع المائي والزراعي بعد سنوات من الجفاف، لكنها في الوقت ذاته خلّفت أضرارًا واسعة طالت منازل المدنيين وأراضيهم الزراعية، في ظل ضعف البنية التحتية وعدم جاهزية شبكات التصريف لمثل هذه الكميات الكبيرة من المياه.

وبحسب معطيات مديرية الموارد المائية في الحسكة، ارتفع منسوب الأنهار بشكل ملحوظ نتيجة السيول المتشكلة في الأودية المغذية لها، وبلغ تدفق نهر الخابور نحو 80 مترًا مكعبًا بالثانية في ناحية تل تمر، و70 مترًا مكعبًا بالثانية داخل مدينة الحسكة، مع توقعات باستمرار الارتفاع في حال تواصل الهطولات المطرية.

كما سجل نهر زركان في منطقة رأس العين تدفقًا قدره 30 مترًا مكعبًا بالثانية، ونهر الجراحب 50 مترًا مكعبًا، بينما وصل تدفق نهر الجغجغ إلى 40 مترًا مكعبًا بالثانية، وهو ما يعكس حجم الضغط الكبير على مجاري الأنهار خلال فترة زمنية قصيرة.

هشاشة البنية التحتية

لم تقتصر آثار الأمطار على الجوانب الإيجابية، إذ تسببت الفيضانات بدخول المياه إلى عشرات المنازل في أحياء النشوة وغويران والمريديان والليلية داخل مدينة الحسكة، خصوصًا المنازل القريبة من مجرى نهر الخابور أو الواقعة في مناطق منخفضة.

وتكررت مشاهد غمر المنازل بالمياه، ما أدى إلى أضرار في الأثاث والممتلكات، إضافة إلى تضرر الجدران والبنى الإنشائية نتيجة الرطوبة وارتفاع منسوب المياه، في وقت اضطر فيه بعض السكان إلى إخلاء منازلهم مؤقتًا.

كما تضررت شبكات الصرف الصحي في بعض المناطق، ما أدى إلى اختلاط مياه الأمطار بالمياه الملوثة، الأمر الذي يثير مخاوف صحية لدى السكان، خاصة مع انتشار الروائح الكريهة وتشكل بيئة مناسبة للحشرات.

فوائد وأضرار زراعية

في القطاع الزراعي، بدت الصورة أكثر تعقيدًا، إذ جمعت بين الفوائد والأضرار في آن واحد، فبينما استفادت محاصيل القمح والشعير بشكل واضح من هذه الأمطار، تعرضت مساحات زراعية أخرى لأضرار كبيرة نتيجة الغمر بالمياه.

قال المزارع أحمد الخلف، من ريف الحسكة الجنوبي، إن "الأمطار أنقذت موسم القمح إلى حد كبير، خاصة بعد بداية ضعيفة، حيث تحسن نمو المحصول بشكل واضح"، لكنه أضاف أن "بعض الأراضي القريبة من النهر غرقت بالكامل، ما أدى إلى خسارة المحصول".

من جهته، قال المزارع محمود العلي، من ريف تل تمر، إن "السيول جرفت التربة في بعض الحقول، خاصة غير المحمية، وتسببت في اقتلاع النباتات الصغيرة"، مضيفًا أن "المشكلة الكبرى كانت في الأراضي المنخفضة التي تحولت إلى ما يشبه البرك المائية".

وقال إن بعض المزارعين خسروا محاصيلهم بشكل شبه كامل في تلك المناطق، خاصة ممن لم يتمكنوا من تصريف المياه بسرعة.

مياه نهر الخابور تغمر أراضي زراعية في محيط مدينة الحسكة – 24 آذار 2026 (عنب بلدي)

النباتات العطرية الأكثر تضررًا

تعد النباتات العطرية، مثل الكمون، من أكثر المحاصيل تضررًا جراء الأمطار الغزيرة، إذ تحتاج هذه النباتات إلى كميات معتدلة من المياه، وأي زيادة تؤدي إلى اختناق الجذور وتعفنها.

وأشار مزارعون إلى أن الكمون تحديدًا لا يتحمل الرطوبة العالية، ومع استمرار الأمطار لعدة أيام، بدأت علامات التلف تظهر على مساحات واسعة منه، ما ينذر بتراجع إنتاجه هذا الموسم.

خسائر في البنية التحتية

امتدت الأضرار إلى البنية التحتية الزراعية، حيث تضررت الطرق الترابية التي تربط القرى بالأراضي الزراعية، ما عاق حركة المزارعين ووصولهم إلى حقولهم، خاصة في الأيام التي تلت الهطولات.

كما أدت السيول إلى تدمير بعض السواقي والقنوات الترابية المستخدمة في الري، إضافة إلى انجراف التربة في عدد من الحقول، وهو ما قد يؤثر على خصوبتها مستقبلًا.

تحسن مخزون المياه والسدود

أسهمت الأمطار في تعزيز المخزون المائي، حيث ارتفع منسوب سد الحسكة الجنوبي إلى نحو 142 مليون متر مكعب، مقارنة بـ90 مليون متر مكعب قبل الهطولات.

كما شهدت منطقة الجزيرة عمومًا تحسنًا ملحوظًا، إذ عادت ينابيع عدة إلى التدفق في منطقة آليان شمال الجوادية، ما أسهم في تغذية سدي الجوادية وذخيرة بعد سنوات من الجفاف.

وكان سد الجوادية قد جف بالكامل خلال الصيف الماضي، قبل أن تعيد الأمطار الحالية تغذيته، في حين ارتفع منسوب المياه في سد ذخيرة، الذي كان مهددًا بالجفاف أيضًا.

تغذية المياه الجوفية.. أثر طويل الأمد

الأمطار التي شهدتها المنطقة هذا العام سيكون لها تأثير مهم على المياه الجوفية، بحسب المهندس الزراعي حماد الصالح، موضحًا أن "الهطولات كانت جيدة وموزعة زمنيًا، ما يسمح بتسرب المياه إلى الطبقات التحتية بشكل فعال".

وقال الصالح، إن "الآبار السطحية ستتأثر بشكل سريع، وقد تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في منسوب المياه، بينما تحتاج الآبار العميقة إلى فترة أطول حتى يظهر تأثير هذه الأمطار عليها".

وأشار إلى أن "سنوات الجفاف السابقة تسببت باستنزاف كبير للمياه الجوفية، وبالتالي فإن التعافي سيكون تدريجيًا، لكنه بدأ بالفعل هذا العام".

كما لفت إلى أن نوع التربة يلعب دورًا محوريًا، فالتربة الرملية والحصوية تساعد على تغذية المياه الجوفية، بينما تحد التربة الطينية من تسرب المياه إلى الأعماق.

عودة الينابيع ومؤشرات إيجابية

من أبرز المؤشرات الإيجابية عودة عدد من الينابيع إلى التدفق في منطقة آليان، مثل ينابيع لودكا وقاصطبان وباكروان، التي تغذي نهر كيشك، إضافة إلى نبع كانيا رش ونهر كري ديرا.

وتسهم هذه الموارد في تغذية سدي الجوادية وذخيرة، عبر شبكة من الأودية، ما يعزز من كفاءة استثمار المياه في المنطقة.

دعوات لحلول مستدامة

رغم الفوائد الكبيرة، تؤكد التطورات الأخيرة الحاجة إلى حلول طويلة الأمد، إذ دعا المهندس حماد الصالح، إلى "تنظيم استخدام المياه ومنع الحفر العشوائي للآبار، واعتماد تقنيات ري حديثة لتقليل الهدر".

كما شدد على أهمية إنشاء سدود ترابية صغيرة في القرى لاحتجاز مياه الأمطار والاستفادة منها، بدلًا من تحولها إلى سيول مدمرة.

تعكس الأمطار التي شهدتها الحسكة هذا العام واقعًا مزدوجًا، إذ أعادت الأمل للمزارعين بعد سنوات من الجفاف، لكنها في الوقت ذاته كشفت الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان الرقة، الذين لا يستطيع معظمهم تحمل تكاليف العلاج في هذه المستشفيات، مطالبًا الجهات المسؤولة بدعم القطاع الصحي والعمل على تطويره بشكل عاجل لضمان حياة كريمة للمواطنين.

ويقتصر العمل الطبي في الرقة على نحو 46 مركزًا صحيًا من أصل 73 مركزًا وهي مخصصة لخدمات اللقاح

نقص في الكوادر والمعدات

القطاع الصحي في الرقة..
تحسن طفيف ووعود بالمزيد

الرقة – أحمد الحمدي

لم يكن لحسن الخالد خيار سوى التوجه إلى مستشفى خاص بعد أن رفض مستشفى الأطفال استقبال ابنه، لعدم وجود سرير شاغر، رغم أن طبيبه الخاص أحاله إلى المستشفى لمراقبة وضعه الصحي بعد تدهوره نتيجة التهاب حاد في المجاري التنفسية.

وعبّر حسن، لعنب بلدي، عن شعوره بالإحباط والقلق على حياة ابنه، مشيرًا إلى أن تكلفة الليلة الواحدة في المستشفى الخاص تجاوزت 600,000 ليرة سورية (قديمة)، وهو مبلغ باهظ بالنسبة لمعظم الأسر في المحافظة.

وأضاف أن القطاع الصحي في الرقة هشّ ولا يستطيع تلبية احتياجات المرضى، فحتى عند الحصول على مكان في أحد المستشفيات العامة، يفتقد المريض للخدمات الأساسية، مثل التحاليل أو الأدوية، وهو ما يزيد معاناة السكان ويجعل الوصول إلى العلاج صعبًا ومكلفًا.

ويعيش أهالي الرقة منذ سنوات في ظل واقع صحي متدهور، مع نقص واضح في المرافق الصحية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المستوصفات في المدينة وريفها.

وقال عمر علوان، مرافق لمريض في مستشفى "الرقة الوطني"، إن الخدمات داخل المستشفى محدودة للغاية، مع خلل ونقص في العديد من الأقسام الحيوية، خصوصًا الإسعاف والعناية المشددة، بالإضافة إلى وجود أقسام غير مفعلة، مثل قسم أمراض القلب والعمليات غير الباردة.

وأضاف عمر أن المستشفيات الخاصة تعمل على نهج تجاري يركز على الربح على حساب المريض، وهو ما يزيد الوضع سوءًا، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان الرقة، الذين لا يستطيع معظمهم تحمل تكاليف العلاج في هذه المستشفيات، مطالبًا الجهات المسؤولة بدعم القطاع الصحي والعمل على تطويره بشكل عاجل لضمان حياة كريمة للمواطنين.

ويقتصر العمل الطبي في الرقة على نحو 46 مركزًا صحيًا من أصل 73 مركزًا وهي مخصصة لخدمات اللقاح فقط، في حين كان هناك 21 إلى 22 مركزًا مدعومًا من منظمات محلية ودولية، إضافة إلى وجود ستة مراكز مدمرة كليًا وأربعة جزئيًا.

وتحوي المحافظة عددًا من المستشفيات العامة التي تقدم الخدمات الصحية بشكل مجاني للسكان، مثل المستشفى "الوطني" في المدينة وآخر بمدينة الطبقة بريف الرقة الغربي، وتل أبيض بريفها الشمالي ومعدان جنوب شرقي الرقة، إضافة إلى مستشفى الأطفال والأمراض النسائية بالرقة.

تحسن طفيف

من جانبه، قال مدير الصحة في محافظة الرقة، عبد الله الحمود، إن القطاع الصحي شهد تحسنًا ملموسًا مقارنة بالفترة التي أعقبت تحرير المدينة، لكنه لا يزال يعاني من قصور كبير وحاجة ماسة للدعم.

وأضاف الحمود أن المستشفيات والمراكز الصحية عند تسلمها كانت تعمل بأقل من 10% من طاقتها، مشيرًا إلى أن مستشفى "الرقة الوطني" يعمل حاليًا بطاقة جزئية عبر القسم المخصص سابقًا لأمراض القلب، وتمت توسعته ليضم نحو 60 إلى 65 سريرًا، مع خطط لتفعيله بشكل كامل ليشمل قسمًا للإسعاف وأربع غرف عمليات وقسمًا للعناية المشددة يضم 15 سريرًا مجهزًا بأسرّة و"منافس" حديثة.

وأشار إلى أن المديرية أعادت تفعيل أقسام الداخلية والجراحة والحروق، ودعمت قسم الإسعاف وغرف العمليات، كما أعادت أكثر من 50 طبيبًا مقيمًا إلى المستشفى "الوطني"، موزعين على مستشفيات التوليد والأطفال والطبقة، ضمن جهود مستمرة لتعزيز الكوادر الطبية وضمان استمرارية العمل.

تعزيز الكوادر والمعدات

لفت مدير الصحة في محافظة الرقة، عبد الله الحمود، إلى أن المديرية أبرمت عقودًا مع 180 طبيبًا اختصاصيًا، و27 طبيب أسنان، و26 صيدلانيًا، إضافة إلى مهندسين وفنيين، مع استكمال بعض العقود قيد الإجراءات الإدارية. كما أعيد 540 موظفًا مفصولًا ضمن دفعتين تشملان أطباء وممرضين وفنيين وسائقين وحراسًا، على أن يتم استكمال بقية الدفعات لاحقًا، في خطوة تهدف إلى تعزيز القدرة التشغيلية للقطاع الصحي.

وذكر أن وزير الصحة، مصعب العلي، زار الرقة للاطلاع على الواقع الصحي، وشملت جولاته قسم الكلية والمستشفى "الوطني" ومستشفى التوليد، وأصدر توجيهات مباشرة بدعم قسم الكلية بـ20 جهاز غسل كلى إضافي، ما رفع العدد إلى 40 جهازًا، فضلًا عن تجهيز القسم بكافة مستلزماته وإنشاء محطة مياه إضافية لتلبية احتياجات العدد الجديد من الأجهزة.

كما تم تجهيز قسم إقامة الأطباء داخل المستشفى "الوطني" لتوفير بيئة عمل مناسبة وتشجيع الكوادر على الاستقرار داخل المحافظة، مع سعي المديرية بالتعاون مع المنظمات لتأمين دعم للرواتب.

وأشار الحمود إلى أن المستشفى "الوطني" والمراكز الصحية ما زالت تتلقى دعمًا من منظمات منها منظمة "IMC"، مع أمل استمرار هذا الدعم خلال المرحلة المقبلة.

وتم تعزيز قسم الحواضن ومنظومة الإسعاف والطوارئ، وطلب سيارات إسعاف إضافية وصلت منها حتى الآن سيارة واحدة، مع وعود بتأمين خمس سيارات إضافية وبراد لنقل الأدوية واللقاحات للحفاظ على السلسلة الباردة، وفق مدير الصحة.

كما تم ضم سيارات خدمة وسيارات إسعاف قديمة إلى أسطول المديرية لتعزيز القدرة التشغيلية للقطاع الصحي، مع توزيع منظومة الإسعاف بين مستشفى "الرقة الوطني" ومنطقة الحمدانية ومركز البوحمد ومدينة تل أبيض ومستشفى الطبقة.

مستشفيات خارج الخدمة

فيما يخص مستشفى الأطفال، أوضح الحمود أنه لا يزال مشغولًا من قبل وزارة الدفاع ولم تتم استعادته كاملًا، حيث يضم حاليًا نحو 80 سريرًا، بينها خمسة أسرّة عناية و23 حاضنة و12 جهازًا لمعالجة اليرقان الولادي، مع إضافة تسع حواضن جديدة مؤخرًا، بينها ثلاث مزودة بـ"منافس"، وثلاث أوتوماتيكية، وثلاث عادية.

وقال إن المستشفى "الوطني الكبير"، بطاقة نحو 280 سريرًا، لا يزال خارج الخدمة بسبب الحاجة إلى إعادة ترميم شاملة وتجهيز كامل، مع تقدير التكلفة الأولية لإعادته إلى العمل بكامل طاقته بنحو 40 مليون دولار.

وأكد الحمود أن المديرية عقدت عدة اجتماعات مع نحو 22 منظمة عاملة في المحافظة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وشركاؤها، لتوسيع نطاق عمل المراكز الصحية والقيام بالمزيد من الترميم والتجهيز، مع تولي المديرية تأمين الكوادر اللازمة لضمان تشغيل هذه المراكز بشكل فعال.

قسم غسل الكلى في مستشفى الرقة الوطني – 25 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

فتح الطريق يخفف معاناة مرضى السرطان في "نبع السلام"

رأس العين – حسين الشعبو

بدأ مرضى السرطان في مدينتي رأس العين وتل أبيض شمالي سوريا بالتوجه إلى دمشق لتلقي العلاج، بعد فتح طريق تل أبيض الرقة الذي يتيح لهم الوصول إلى العاصمة، عقب سنوات من إغلاق الطرق، ما سمح لهم بالوصول إلى المستشفيات والمراكز المتخصصة بعلاج السرطان في المنطقة، ما اضطر العديد منهم لتأجيل جلسات العلاج أو البحث عن طرق بديلة طويلة ومكلفة.

الأمل يعود للمرضى

اضطر بعض مرضى السرطان في المدينتين إلى سلوك طرق تهريب مكلفة وصلت إلى نحو 250 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد، دون حساب تكلفة المرافق، قبل أن تنتهي هذه المعاناة بعودة الأمل للمرضى مع فتح الطرق وإتاحة التنقل بشكل سلس للداخل السوري.

أُصيب والد حدو العمار، وهو من مدينة تل أبيض، بسرطان الدم في كانون الثاني 2024، ما استدعى إجراء معاينة وتقييم لحالته الصحية كل ثلاثة أشهر.

وقال حدو، إنه كان يضطر في كل مرة لدفع نحو 520 دولارًا للمهربين مقابل إيصال والده إلى الرقة.

وأضاف أن هذه التكاليف المرتفعة دفعته إلى تأجيل إحدى جلسات علاج والده في آذار 2024، ما أدى إلى تراجع حالته الصحية في ذلك الوقت.

وبيّن أن فتح الطريق لاحقًا أنهى معاناة التنقل والتكاليف الباهظة التي كان يتكبدها المرضى ومرافقوهم.

وأشار حدو إلى أن حالة والده الصحية تحسنت بعد تمكنه من متابعة جلسات العلاج بشكل منتظم، وإجراء الفحوصات الدورية في المستشفيات بدمشق، دون تأخير أو صعوبات في التنقل ما ساعد على استقرار وضعه الصحي وتحسن استجابته للعلاج.

من جانبها، اكتشفت عليا إسماعيل من مدينة رأس العين، إصابتها بسرطان الثدي عام 2023، واضطرت للخضوع لإجراءات تحويل معقدة إلى تركيا لتلقي العلاج، ما أدى إلى تدهور حالتها الصحية .

وقالت عليا، إنها لم تتمكن من تحمل تكاليف السفر من رأس العين إلى الرقة بسبب ارتفاعها، إذ إن زوجها يعمل فلاحًا ولا يملك القدرة على دفع 500 دولار مقابل الذهاب والعودة.

وأضافت أنها كانت تضطر للانتظار في مستشفى رأس العين الوطني لإجراءات التحويل إلى تركيا، ما أدى إلى تأخير جلسات العلاج أحيانًا لشهر ونصف على الأقل، وأثر سلبًا على استجابتها للعلاج.

وبيّنت أنه بعد فتح الطرق تمكنت هي وزوجها من الوصول لإجراء عملية استئصال للورم، بعد تكفل إحدى الجمعيات الطبية بدمشق بعملياتها.

وأشارت إلى أن مراجعاتها الشهرية باتت سهلة وغير مكلفة، حيث لم تعد تكلفة الذهاب والإياب تتجاوز 300,000 ليرة سورية، أي ما يعادل حوالي 25 دولارًا أمريكيًا.

ويعتمد علاج مرضى السرطان على اكتشاف الحالة مبكرًا وسرعة بدء العلاج، إذ إن التدخل المبكر يزيد فرص الشفاء، بينما يؤدي التأخر في التشخيص إلى وصول المرض إلى مراحل متقدمة تجعل العلاج أقل فعالية وغالبًا غير مجد.

الطبيب العام في مدينة تل أبيض سلمان سواف، قال لعنب بلدي، إن أغلب مرضى السرطان كانوا يكتشفون إصابتهم بعد تأخر شديد نتيجة غياب المراكز الطبية المتخصصة والأجهزة اللازمة.

وأوضح أن أغلبية المرضى كانوا يصلون للتشخيص في حالات معقدة ومرحلة متقدمة من المرض، بسبب نقص الأجهزة والمرافق الطبية.

وأضاف أن إجراءات التحويل إلى تركيا كانت معقدة جدًا، حيث يحتاج كل مريض إلى كفيلين وأوراق وإجراءات بيروقراطية مطولة.

وأشار إلى أنه بعد فتح الطرق، تمكن أغلب المرضى من الوصول إلى دمشق لتلقي العلاج والفحوص اللازمة، بالإضافة إلى تكفل العديد من الجمعيات بحالاتهم، ما أدى إلى تحسن عدد من المرضى الذين كانت حالتهم مستقرة.

جمعيات تدعم المرضى برأس العين

بعد فتح الطريق إلى الرقة ومن ثم إلى الداخل السوري، قامت عدة جمعيات خيرية من الرقة وحلب ورأس العين بتقديم مبالغ لدعم المرضى، وتسهيل تنقلهم إلى الداخل السوري وتأمين الإقامة اللازمة لهم.

منسق دعم المرضى في رأس العين، عمار سلام، قال لعنب بلدي، إنه بعد فتح الطرق تم التواصل مع عدة جمعيات خيرية في الداخل السوري عبر مبادرات تطوعية لدعم المرضى.

وأوضح أن ثلاث جمعيات قدمت الدعم المالي، الذي شمل تكاليف الإقامة، وقسمًا من النقل، وقسمًا لعلاج ما بعد جلسات الكيماوي.

وأضاف أنه بعد إحصاء المرضى، تبين أن عددهم في رأس العين يبلغ 75 حالة، تحسنت 12 حالة منها، بالإضافة إلى تسجيل حالتي وفاة.

وأشار إلى أن الجمعيات كانت ترفض سابقًا التعاون أو تقديم الدعم إلا بعد المعاينة المباشرة والاطلاع على الحالة الصحية للمرضى.

وسجلت مدينتا رأس العين وتل أبيض أكثر من 41 حالة وفاة منذ عام 2020، بحسب ما رصده مراسل عنب بلدي، وذلك بسبب الكشف المتأخر عن المرض وغياب متابعة الحالات بشكل دوري.

وترجح زيادة الإصابات في المدينتين إلى ضعف النظام الصحي، وعدم توفر الفحوصات المبكرة، وقلة التوعية الصحية، ما أدى إلى وصول المرضى إلى مراحل متقدمة قبل تلقي العلاج.

وكانت مدينتا رأس العين وتل أبيض شمالي سوريا تخضعان لحصار كامل، بعد عملية "نبع السلام" التي أطلقتها تركيا عام 2019، مع "الجيش الوطني السوري" (انضم إلى وزارة الدفاع)، ضد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، التي خرجت من محيط المدينتين في كانون الثاني الماضي، بعد معارك مع الجيش السوري.

منع منصات وجدل الترخيص للإعلام في سوريا

علي عيد

يتابع الوسط الإعلامي السوري قضية التراخيص لوسائل الإعلام والمنصات الرقمية، وخصوصًا التعميم الصادر (دون رقم) في 16 من آذار الحالي، والذي يشير إلى منع ثلاث منصات من العمل داخل سوريا، "لعدم حصولها على الترخيص الأصولي من مديرية الشؤون الصحفية" التابعة لوزارة الإعلام.
التعميم أثار جدلًا واسعًا، ومخاوف من التضييق على الحريات الصحفية، وانتقاد البعض لصيغته المتعلقة بالتهديد بالملاحقة القضائية "لكل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بأي عمل أو يتعاون بأي صورة كانت"، لمصلحة هذه المنصات داخل الأراضي السورية.

يمكن النظر إلى التعميم والمخاوف من عدة زوايا، سواء حماية الحريات وما نص عليه الإعلان الدستوري، أو البيئة القانونية والتشريعية والإدارية، أو الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد.
من حيث المبدأ، الإعلان الدستوري، في مادته رقم "13"، جاء فيه بالنص الصريح: "تكفل الدولة حرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر والصحافة".
وسبق هذه المادة نص مرتبط، وهو المادة "12"، وتقول: "تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتكفل حقوق المواطن وحرياته".
و"تعد جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الجمهورية العربية السورية جزءًا لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري".
ما يعني أن أي إجراء منع خارج هذين البندين، يعتبر انتهاكًا للدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ما لم يستند إلى حجج قوية ومتماسكة ومستندة إلى قانون.
إذا جرى النظر إلى نص التعميم من زاوية تهديد النظام العام، ومخالفة ما نصت عليه القوانين السورية، أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف، فهو يحتاج إلى مستند واضح وشفاف.
ومثل هذا نصت عليه المادتان "19" و"20" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
المادة "19" (البند الثالث):
ممارسة الحقوق المنصوص عليها (...) تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة، ولذلك يجوز إخضاعها لقيود محددة، بشرط أن تكون منصوصًا عليها في القانون وأن تكون ضرورية من أجل:
- احترام حقوق الآخرين وسمعتهم.
- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.
وبالمقابل، يحظر القانون الدولي نشر أي مادة تحرض على التمييز أو الكراهية أو العنف.

المادة "20":
- يحظر القانون أي دعاية للحرب.
- يحظر القانون أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف.
تسلح تعميم وزارة الإعلام بتعميمات إدارية سابقة وتوضيحات، دون الإحالة إلى قانون واضح ومفصل، ووضعت الوزارة نفسها محل التباس حول ارتكاب ما يخالف روح وقيم الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية والتزاماتها.
وجاء في تفسيرات لاحقة على لسان مسؤولين في الوزارة (بشكل غير رسمي) بأنه: يحق لكل المؤسسات والمنصات الاعتراض على قرار إلغاء الترخيص، مع شرح يقول إن تلك المنصات عملت "بشكل غير أخلاقي وغير مهني وغير قانوني ابتداء من آلية عمل مراسليها وانتهاء بخطابها التحريضي". و"تسجيل عشرات الانتهاكات الأخلاقية والمهنية للمحتوى الخاص بهذه المنصات، وكان الخطاب مرتفع الكراهية والتنميط، والافتراء، وعديم الدقة والموضوعية، وهذا ما تمنعه مدونة السلوك المهني، وكل مواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة".
لكن لم يتحدث تفسير مسؤولي الوزارة عن الجهة المخولة التي راقبت محتوى تلك المنصات، والتي قامت بإجراء مراجعة وتقييم بشكل مستقل.
وتابع التوضيح بأن هناك تعميمات أخرى ستتبع هذا التعميم، حول إلغاء عشرات التراخيص، وبينها "منصات صانعي المحتوى" لأسباب تتعلق بالتراخيص.
ويرأيي أن تعميم وتوضيح الجهات المسؤولة بيّن ضعفًا في آلية التقييم واتخاذ القرار، وهذا يتضح في النقاط التالية:
- إعلاء قيمة الترخيص المسبق على حرية الإعلام يعطي انطباعًا بالرغبة في التحكم.
- عدم الاستناد إلى جهة مستقلة أو معروفة تبتّ في اتهامات انتهاكات المحتوى.
- اتباع سياسة الغموض غير البنّاء في قضية التراخيص، إذ تحدث المسؤولون وأولهم وزير الإعلام عن مئات الطلبات، وقبل أن تصدر لائحة بالجهات المتقدمة أو المرخصة، صدرت لائحة تفصح عن أسماء جهات جرى وقف نشاطها.
- كرر وزير الإعلام أن هناك توجهًا للسماح لجميع المنصات ووسائل الإعلام بالعمل، لكن الإجراءات الأخيرة أعطت انطباعًا عكسيًا.
- إلحاق ضرر مسبق بسمعة المنصات، والتحذير للعاملين فيها، رغم العودة للقول إن لها حق الاعتراض، أي أن القرار استند إلى ثقافة الخوف لا إلى الحرص على ضمان الحرية المسؤولة وقوة وصلابة القانون.
وحتى ننزل جميعنا عن الشجرة، فإن تجارب دول أخرى خارجة من حروب ونزاعات، بررت التشديد على الخطاب الإعلامي، كما حصل في جنوب إفريقيا ورواندا والبوسنة، لكن هذا جاء أحيانًا على حساب الحرية وأحيانًا أخرى استند إلى الاستثمار في المهنية وبرامج التمكين أو التنظيم والبيئة القانونية والتشريعية، وهو ما بدأ لكنه لم يكتمل حتى الآن في سوريا.
هل يحق لوزارة الإعلام أن تصدر قرارات بمنع منصات أو وسائل إعلام من مزاولة المهنة؟
الجواب هو: نعم مشروطة بقاعدة تؤكد أن الأصل هو حرية العمل الإعلامي، وتقييدها يجب أن يكون منصوصًا عليه في القانون، ومتناسبًا مع الخطر الناجم عن ممارسة نشاطها بالمقارنة العادلة مع البيئة الإعلامية ككل.
كل قرار دون سياقات وأسباب مشروحة، وإسناد إلى انتهاكات واسعة ومثبتة، ودون تمهيد وشفافية، وقبل انتهاج خطوات بناء إطار أخلاقي ثم تنظيمي تدريجي وصولًا إلى مساءلة فعلية، سيأتي بنتائج عكسية.. وللحديث بقية.

"سفر" التمكين!

غزوان قرنفل

لا يزال بعض السوريين يعتقدون أو يؤمنون بأن السلطة القائمة اليوم جاءت لإدارة مرحلة انتقالية فحسب، مرحلة مؤقتة تؤسس لدولة قانون ومواطنة، وتساعد على صياغة دستور دائم يكفل ذلك، وتفتح الطريق نحو العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، وأن هذه السلطة ليست سوى إدارة مؤقتة مهمتها تفكيك إرث الاستبداد، وإعادة بناء المؤسسات، ثم تسليم البلاد إلى نظام سياسي أشمل تمثيلًا لعموم المجتمع السوري.
لكن هذا الاعتقاد في ضوء ما يجري على الأرض لا يبدو مجرد خطأ في التقدير فحسب، بل هو أقرب إلى نوع من أحلام اليقظة التي يتمسك بها أصحابها رغم كل المؤشرات المناقضة لها، فمن يتابع سلوك هذه السلطة وقراراتها وإجراءاتها، يلاحظ بوضوح أنها لم تتصرف كسلطة انتقالية محدودة الصلاحيات، بل كسلطة جاءت لتستمر وتبقى حتى لو انتزعت لنفسها صلاحيات سهت عن تضمينها في إعلانها الدستوري!
فالسلطة التي تنوي الرحيل يومًا، لا تتصرف بعقلية التمكين والاستئثار، ولا تعيد اختراع حزب "قائد للدولة والمجتمع" مجددًا تحت عنوان "الهيئة السياسية"، أما هذه السلطة فقد اندفعت منذ البداية نحو إحكام قبضتها على مؤسسات الحكم، وعلى الموارد، وعلى مراكز القرار، ثم باشرت إجراءات النبذ والإقصاء حتى لمن أنفقوا ردحًا من سنوات عمرهم في الثورة على سلطة العصابة، بطريقة توحي أن المسألة لا تتعلق بإدارة مرحلة عابرة، بل بإعادة تشكيل بنية السلطة نفسها، فالسلطة الانتقالية بحكم تعريفها تنشغل بوضع الأسس والقواعد التي تضمن قيام دولة المؤسسات وسيادة القانون، وتعمل على تهيئة المناخ السياسي والقانوني لانتقال حقيقي، وتحرص على بناء الضمانات التي تمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة.
لكن ما يجري اليوم يشير إلى مسار مختلف تمامًا، فبدلًا من الانشغال بتأسيس قواعد التحول الديمقراطي، يجري العمل على تركيز عناصر وأدوات القوة في يد جهة واحدة، وعلى إعادة إنتاج منظومة حكم مغلقة تتحكم فيها شبكة ضيقة من الولاءات، فالسياسات المتبعة لا تظهر أي إشارات جدية إلى اهتمام فعلي بملفات العدالة الانتقالية، أو بإصلاح وإعادة بناء المؤسسات على أسس مهنية وقانونية، كما لا يبدو أن هناك سعيًا حقيقيًا لإطلاق عملية سياسية واسعة تضمن مشاركة مختلف القوى الاجتماعية والسياسية في رسم مستقبل البلاد، بل على العكس من ذلك، فإن القرارات والإجراءات المتخذة تعكس توجهًا نحو احتكار القرار وتكريس النفوذ وتهميش أي دور مستقل للمجتمع أو للقوى السياسية والمدنية الأخرى.
وهكذا تحولت الفترة التي يفترض أن تكون مرحلة انتقالية إلى فرصة ذهبية لترسيخ النفوذ وتثبيته حتى أصبحت هذه المرحلة أشبه بما يمكن تسميته مجازًا بـ"سفر التمكين"، وهي المرحلة التي يجري فيها تثبيت أركان سلطة جديدة، وإعادة ترتيب موازين القوة بما يضمن بقاءها واستمرارها، وبدلًا من أن تكون الفترة الانتقالية جسرًا نحو نظام سياسي جديد، يجري التعامل معها كنافذة زمنية لإعادة إنتاج السلطة بشكل أكثر إحكامًا.
المفارقة أن هذا المسار يعيدنا مجددًا لتجربة مدمرة ابتليت بها سوريا وشعبها لعقود طويلة، ولا تزال آثارها ماثلة أمامنا واقعًا معاشًا من الفقر والجهل والتدمير، عندما استطاع حزب "البعث" أن يحول الدولة إلى مزرعة تحكمها شبكة ضيقة من المتنفذين والوصوليين، بحيث يبدو أن ما يجري اليوم يسير في الاتجاه نفسه وإن اختلفت الشعارات واللافتات، فالدولة التي يفترض أن تكون إطارًا جامعًا للمواطنين جميعًا تتحول مرة أخرى إلى مجال نفوذ لجهة واحدة تتحكم في القرار السياسي والاقتصادي والأمني دون حسيب ولا رقيب.
إن المشكلة لا تكمن فقط في طبيعة السلطة الجديدة، بل أيضًا في الوهم الذي ما زال يراود بعض السوريين بأن هذه السلطة ستقود البلاد في النهاية نحو تحول ديمقراطي حقيقي، فدروس التاريخ تعلمنا دومًا أن السلطة التي تبدأ مسيرتها بمنطق التمكين والسيطرة لا تنتهي عادة بالتخلي الطوعي عن نفوذها، بل إن العكس هو ما يحدث غالبًا، فكلما ترسخت أقدامها أكثر، ازداد تمسكها بالسلطة واتسعت شبكات مصالحها، وأصبح التغيير أكثر صعوبة وتعقيدًا.
لهذا فإن قراءة ما يجري بواقعية تبدو اليوم ضرورة ملحّة، فالانتقال السياسي لا يتحقق بالنيات المعلنة ولا بالشعارات، بل بالممارسات الفعلية وبالضمانات المؤسسية التي تمنع احتكار السلطة، وإذا كانت المرحلة الحالية تتحول بالفعل إلى "سفر تمكين"، فإن الخطر لا يكمن فقط في بقاء سلطة بعينها فحسب، بل في إعادة إنتاج النموذج ذاته الذي عانى منه السوريون طويلًا، دولة ضعيفة، ومجتمع مقيّد، وسلطة متغولة.
لقد خرج السوريون يومًا مطالبين بالحرية والكرامة وبناء دولة الشراكة الوطنية، لكن الطريق إلى تلك الدولة لا يمر عبر جعل سوريا مجددًا مجرد مزرعة، ولا عبر تحويل البلاد من إقطاعية تديرها عصابة، إلى إقطاعية تحكمها ميليشيا، فصراط الصواب واضح وبيّن وهو أن تصبح الدولة ملكًا لمواطنيها حقًا، ويخضع الحاكم للقانون لا العكس، وما لم يتحقق ذلك، فإن كل توصيف لما نحن فيه على أنه مرحلة انتقالية، سيبقى مجرد عنوان جميل لواقع مختلف تمامًا لا يقود مجددًا إلا للهاوية.

عنب بلدي
ملف العدد 736
الأحد 29 آذار/ مارس 2026
إعداد:
محمد جفال

تنازع صلاحيات وموارد أم أزمة عميقة

كيف تعالج الحكومة ملف الإدارة المحليـــة؟

جانب من احتفالات نوروز في عين العرب/كوباني في الحسكة - 21 آذار 2026 (فرات نيوز/ARTA)

تفتح الحكومة السورية مجددًا ملف الإدارة المحلية، مع بدء وزارة الإدارة المحلية والبيئة مناقشة تعديلات على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم "107" لعام 2011، في خطوة تقول الوزارة إنها تهدف إلى معالجة ثغرات ظهرت خلال سنوات التطبيق، وتعزيز دور المجالس المحلية في إدارة الشأن الخدمي والتنموي.
الخطوة سبقها جدل سياسي حول اللامركزية والفيدرالية، تصاعد مع الأحداث الأمنية التي شهدتها سوريا خلال عام 2025، ابتداء بأحداث الساحل مرورًا بأحداث السويداء، ثم شمال شرقي سوريا، لتتراجع حدة النقاش بعد وساطة أمريكية أنهت الخلاف بين الحكومة و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) باتفاق يجري تطبيقه لدمج الأخيرة في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية.
لا يبدو أن الحكومة تتجه نحو إقرار نوع من اللامركزية السياسية، مقابل توسيع الهوامش في إطار الصلاحيات التنفيذية، وفكّ التنازع بين الإدارات المحلية المنتخبة وسلطة المحافظين المعيّنين من قبل المركز.
ويبرز تساؤل حول أزمة عدم الثقة الناشئة بين المركز والأطراف، وضرورات معالجتها وصولًا لتحقيق تقدم في معالجة قانون الإدارة المحلية، وضمان حلول ناجعة تطلق مسارًا صحيًا للتنمية والإدارة الرشيدة على مستوى المحافظات والمدن والبلدات.
وأعلنت الوزارة، في 5 من آذار الحالي، عقد الاجتماع الأول للجنة المكلفة بتعديل وتطوير القانون، برئاسة معاون الوزير للشؤون الفنية، في إطار عملية مراجعة تشريعية تسعى إلى تطوير بنية الإدارة المحلية في البلاد.
ووفق ما صدر عن الوزارة، تركز أعمال اللجنة على معالجة الإشكالات التي ظهرت في التطبيق العملي للقانون، مثل تداخل الصلاحيات بين الجهات الإدارية المختلفة، ونقص الموارد الذاتية للوحدات الإدارية، إضافة إلى الحاجة إلى تعزيز اللامركزية الإدارية وتفعيل دور المجالس المحلية في صنع القرار التنموي.
وبحسب الوزارة، من المتوقع أن تستمر أعمال اللجنة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف الوصول إلى صيغة تعديلات تشريعية تعزز كفاءة الإدارة المحلية وتحسن إدارة الموارد على مستوى المحافظات.
وتأتي هذه الخطوة ضمن سياق أوسع من الإجراءات الحكومية التي شهدتها الأشهر الماضية، كان أبرزها قرار وزير الإدارة المحلية والبيئة، محمد عنجراني، في ١٥ شباط الماضي، بتفويض المحافظين بعدد من صلاحيات الوزير، في خطوة قالت الوزارة إنها تهدف إلى تسريع الإجراءات الإدارية وتعزيز اللامركزية الخدمية.
كما سبق أن أعلنت عدة وزارات خدمية واقتصادية عن تفويض جزء من صلاحياتها إلى المديريات التابعة لها في المحافظات، بما في ذلك صلاحيات تتعلق بإبرام العقود وإدارة شؤون العاملين ومنح بعض الموافقات الإدارية، في إطار إعادة توزيع الاختصاصات بين المركز والأطراف.
وتثير هذه التحركات الحكومية نقاشات بين باحثين وناشطين سياسيين حول طبيعة التعديلات المرتقبة، ومدى قدرتها على إحداث تحول فعلي في إدارة الشأن المحلي في سوريا، خاصة بعد أكثر من عقد على صدور قانون الإدارة المحلية الحالي.

الإدارة والتقسيمات والصلاحيات الحالية..

السلطة المركزية تهيمن

صدر قانون الإدارة المحلية في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم "107" لعام 2011، وكان الهدف منه تنظيم الإدارة المحلية وتعزيز دور المجالس المحلية في التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية. خلال سنوات تطبيق القانون، ظهرت مجموعة من التحديات، أبرزها التداخل بين صلاحيات المحافظين المعيّنين من السلطة المركزية والمجالس المحلية المنتخبة، وعدم وضوح حدود المسؤوليات بين الجهات التنفيذية والرقابية.

كما تبيّن أن الموارد المالية للوحدات الإدارية بقيت تحت السيطرة المركزية، إذ اعتمدت أغلبية المشاريع على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، ما قلل من قدرة المجالس المحلية على إدارة مشاريع مستقلة أو تنفيذ برامج تنموية وفق أولويات مجتمعاتها.

إضافة إلى ذلك، لم توفر القوانين السابقة برامج تدريبية للكوادر الإدارية المحلية في مجالات التخطيط المالي والإدارة الاستراتيجية وإدارة المشاريع.

كما لم تكن هناك آليات واضحة للرقابة والمساءلة، ما أدى إلى ضعف تنفيذ بعض المهام، وتركز القرار في المستوى المركزي.

وأظهرت التجربة السابقة أيضًا أن توزيع الصلاحيات لم يكن محددًا بشكل دقيق، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد وتخطيط التنمية، ما أدى إلى بقاء الكثير من القرارات الأساسية بيد السلطة المركزية، رغم وجود مجالس محلية منتخبة.

يعتبر استعراض التجربة السابقة للقوانين خطوة مهمة لفهم نقاط القوة والقصور، وتمثل أساسًا لتوجيه أي تعديلات مستقبلية، مع التركيز على تمكين المجالس المحلية من أداء مهامها ضمن الإطار القانوني المحدد، دون المساس بالاختصاصات السيادية للدولة.

الإحصاءات وطريقة العمل

تضم سوريا شبكة من الوحدات الإدارية التي تنظم إدارة الشؤون المحلية في مختلف المحافظات، وتشمل المحافظات نفسها، والمناطق التابعة لها من مديريات وبلديات وقرى.

تتوزع البلاد إداريًا إلى 14 محافظة، كل منها يقسم إلى عدد من المناطق الإدارية (مديريات)، التي تتفرع بدورها إلى نواح، ثم إلى بلديات ومجالس محلية للقرى والبلدات.

هذا الهيكل الإداري يتيح للسلطات المركزية والمحلية إدارة الشؤون الخدمية والتنموية وفق مستويات متعددة من المسؤولية.

وفقًا للقوانين الحالية، تتمتع كل وحدة إدارية بصلاحيات محددة تختلف باختلاف حجمها وإمكانياتها، فالمحافظات مسؤولة عن الإشراف العام على التنمية الاقتصادية والخدمات العامة، بينما تتولى المديريات والمجالس المحلية إدارة الخدمات اليومية، مثل النظافة والصرف الصحي، وصيانة الطرق والبنية التحتية المحلية، إضافة إلى تنظيم النشاط التجاري والزراعي في نطاقها.

ويشمل عمل الوحدات الإدارية أيضًا متابعة تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من الدولة، والتنسيق مع الجهات المركزية، لضمان توافق الخطط مع السياسات الوطنية.

توضح الإحصاءات الأخيرة أن عدد الوحدات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات والبلديات يفوق عدة آلاف وحدة، بما في ذلك المجالس المحلية المنتخبة ومجالس القرى الصغيرة.

وتختلف هذه الوحدات في قدراتها المالية والبشرية، فبعضها يمتلك موارد ذاتية محدودة ويعتمد بشكل رئيس على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، بينما تتمتع وحدات أخرى بموارد أكبر نسبيًا تتيح لها تنفيذ مشاريع محلية مستقلة.

تعمل الوحدات الإدارية وفق نظام إداري هرمي، يبدأ من المحافظات وينتهي بالمجالس المحلية، مع وجود آليات للإشراف والمتابعة من قبل الجهات الأعلى.

وتقوم المجالس المحلية في البلديات والقرى بدورين أساسيين:

الأول تخطيطي: حيث تحدد احتياجات المنطقة وتضع خططًا لخدمات التنمية المحلية.

الثاني رقابي: من خلال متابعة تنفيذ المشاريع والتأكد من الالتزام بالخطط والموازنات المخصصة. كما تتعاون هذه المجالس مع القطاع الأهلي والمجتمع المحلي في تحديد أولويات الإنفاق وتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

على مستوى الموارد البشرية، تعتمد الوحدات الإدارية على موظفين مدنيين متخصصين في مجالات مختلفة مثل التخطيط والإدارة المالية والهندسة والخدمات العامة.

ويتم تنظيم هذه الوظائف ضمن هياكل إدارية ثابتة، تتيح توزيع المهام بين الإدارات المختلفة وتفادي التداخل في الصلاحيات.

كما يُسمح للوحدات المحلية بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتوسيع نطاق الخدمات وتطوير البرامج التنموية، وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها.

توضح هذه الصورة أن الوحدات الإدارية في سوريا تمثل شبكة متكاملة لإدارة الشؤون المحلية، وأن توزيعها وطريقة عملها تعتمد على مستويات محددة من الصلاحيات والمسؤوليات، ما يجعلها المحرك الأساسي لتنفيذ سياسات التنمية والخدمات على الأرض، مع ارتباطها بالهيكل الإداري المركزي لضمان التنسيق والتوافق مع الخطط الوطنية.

اللامركزية في التجارب الدولية.. أين تنتهي الإدارة المحلية وأين تبدأ الفيدرالية؟

تقدم التجارب الدولية في مجال الإدارة المحلية أمثلة متعددة على نماذج لامركزية مختلفة، يمكن الاطلاع عليها كما تظهر تجارب بعض الدول أن نجاح الإدارة المحلية يعتمد بشكل كبير على وجود آليات واضحة للمساءلة والشفافية، بما في ذلك نشر المعلومات المالية والخطط التنموية للمواطنين، وإشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات.

هذا النهج يسهم في تعزيز الثقة بين السلطات والمجتمع، ويقلل من التداخل في الصلاحيات بين المستويات المختلفة للإدارة.

تشترك معظم التجارب الدولية الناجحة في عناصر أساسية، أبرزها:

• تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات بين المستوى المركزي والمحلي.

• وجود موارد مالية مستقلة أو ذاتية، وقدرات إدارية وكوادر مدربة، وآليات فعالة للرقابة والمساءلة.

• مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في صنع القرار المحلي، لضمان أن تكون التنمية والخدمات متناسبة مع الاحتياجات الفعلية للسكان.

وتُظهر المقارنة بين هذه النماذج، أن هناك تنوعًا كبيرًا في كيفية تطبيق اللامركزية مثل:

• لامركزية إدارية بحتة: تتركز السلطة التنفيذية لدى الإدارات المحلية.

– لامركزية مالية وإدارية: تتمتع المجالس المحلية بحق تحديد أولويات الإنفاق وإدارة الموارد مع إشراف مركزي محدود.

وبغض النظر عن النموذج المتبع، تؤكد التجارب الدولية أن الوضوح في توزيع الصلاحيات، وبناء قدرات المؤسسات المحلية، هما المفتاح لضمان فعالية الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية

تتنوع أشكال اللامركزية وفقًا لطبيعة السلطات الممنوحة وهناك:

• لامركزية تنفيذية: تتمثل في تفويض طرف ويمنع التداخل غير المنضبط في السلطات.

• لامركزية مالية: تمنح السلطات المحلية القدرة على إدارة الموارد المالية الخاصة بها.

• لامركزية تشاركية: تشمل إشراك المجتمع المدني والمواطنين في صنع القرار المحلي.

وتجمع هذه الأشكال بين تعزيز القدرة على الاستجابة لاحتياجات السكان وتحقيق الرقابة والمساءلة المحلية، ما يسهم في تحسين الأداء الإداري على مستوى المحافظات والمديريات.

أما الفيدرالية، فهي نظام سياسي يتميز بتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات محلية تتمتع باستقلالية واسعة، تصل في بعض الحالات إلى درجة التشريع الذاتي ضمن حدود معينة.

في النظم الفيدرالية، تتمتع الولايات أو المقاطعات بحقوق دستورية محددة، بما يشمل السياسات المحلية والتشريعات الخاصة، مع ضمان وحدة الدولة في القضايا السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية والعملة.

ويعتمد الفيدراليون على وجود دستور يحدد العلاقة بين الحكومة المركزية والوحدات الفيدرالية، بما يحفظ الحقوق والصلاحيات لكل المستوى المركزي إلى المستويات المحلية، بما يتيح للإدارات المحلية اتخاذ قرارات مرتبطة بالخدمات والتنمية، وفق احتياجات المجتمعات المحلية.

في هذا السياق، تظل الدولة المركزية مسؤولة عن القضايا السيادية والسياسات العامة الكبرى، بينما تتولى السلطات المحلية إدارة الملفات اليومية، مثل التخطيط المحلي والبنية التحتية والخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية في نطاق اختصاصها. وتؤكد معظم النماذج الإدارية أن اللامركزية الإدارية لا تعني التخلي عن وحدة الدولة أو السيادة الوطنية، بل تهدف إلى تحسين فعالية الإدارة وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين.

الرئيس السوري أحمد الشرع يستقبل في قصر الشعب بدمشق وفدًا من أبناء المكوّن الكردي بمناسبة عيد الفطر المبارك وعيد النوروز – 21 آذار 2026 (محمود دلبل علي/ إكس)

تنازع الصلاحيات والموارد.. البيئة السياسية تؤثر

الصلاحيات بين المحافظين والمجالس المحلية

يشكل توزيع الصلاحيات بين المحافظين والمجالس المحلية أحد أبرز الملفات المطروحة للنقاش حول تعديل قانون الإدارة المحلية، إذ يرى مراقبون أن التداخل في الصلاحيات كان من أبرز الإشكالات التي رافقت تطبيق القانون خلال السنوات الماضية.

المدير التنفيذي لـ"المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، باسم حتاحت، يرى أن أحد أهم أوجه القصور في القانون الحالي يتمثل في الغموض الذي رافق توزيع الصلاحيات بين المحافظ والمجالس المحلية.

> أوجه القصور في القانون الحالي يتمثل في الغموض الذي رافق توزيع الصلاحيات بين المحافظ والمجالس المحلية.
>
> باسم حتاحت
> المدير التنفيذي لـ"المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"

وقال حتاحت، إن المحافظ، بوصفه معيّنًا من السلطة المركزية، كان يتمتع بسلطات واسعة في إدارة شؤون المحافظة، الأمر الذي حدّ من استقلالية المجالس المحلية في ممارسة دورها.

وأضاف أن القانون لم يحدد بوضوح الحدود الفاصلة بين الوظائف التنفيذية والرقابية، ما أدى إلى تداخل في الأدوار بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية.

وأشار إلى أن هذا التداخل انعكس على أداء الإدارة المحلية، حيث بقيت الكثير من القرارات الأساسية بيد السلطة المركزية رغم وجود مجالس محلية منتخبة.

ويرى الناشط السياسي في "التيار الثالث" في السويداء وائل شجاع، أن أي نقاش حول تعديل قانون الإدارة المحلية يجب أن يأخذ في الاعتبار البيئة السياسية والاجتماعية التي سيطبق فيها القانون.

وقال شجاع، إن اللامركزية لا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد تعديل تقني في توزيع الصلاحيات بين المركز والمحافظات، بل هي جزء من عملية أوسع تتعلق بإعادة بناء الثقة بين المجتمع المحلي والدولة.

وأضاف أن نجاح أي نموذج لامركزي يتطلب وضوح الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة، إضافة إلى توافق سياسي ومجتمعي حول طبيعة العلاقة بين المركز والمناطق.

> اللامركزية لا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد تعديل تقني في توزيع الصلاحيات بين المركز والمحافظات، بل هي جزء من عملية أوسع تتعلق بإعادة بناء الثقة بين المجتمع المحلي والدولة.
>
> وائل شجاع
> ناشط سياسي في "التيار الثالث" بالسويداء

وفي ردها على استفسارات عنب بلدي حول هذه النقطة، قالت وزارة الإدارة المحلية والبيئة، إن أحد أهم محاور التنفيذية تحت إشراف المحافظ المهام التنفيذية اليومية.

وأضافت الوزارة أن الهدف من هذا التوجه هو تحقيق التكامل بين مختلف مستويات الإدارة المحلية، مع تجنب التداخل في الصلاحيات الذي ظهر خلال التطبيق السابق للقانون.

سيطرة الوزارات على الموارد المالية

تمثل الموارد المالية للوحدات الإدارية أحد أبرز التحديات التي واجهت الإدارة المحلية في سوريا، بحسب باحثين ومختصين.

ويرى باسم حتاحت، أن أحد أبرز أوجه القصور في تطبيق قانون الإدارة المحلية كان استمرار سيطرة الوزارات المركزية على الموازنات المالية.

وأوضح أن الإدارات المحلية لم تكن قادرة على الاعتماد على مواردها الذاتية، بل بقيت مرتبطة بتحويلات الحكومة المركزية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تنفيذ مشاريع تنموية مستقلة.

وأشار كذلك إلى أن المشاريع الاستراتيجية للمحافظات بقيت عمليًا خاضعة لقرار المركز، رغم أن قانون اللامركزية ينص على دور أكبر للإدارات المحلية في إدارة هذه المشاريع.

من جهته، يرى الباحث الكردي في مركز "الشرق للدراسات والأبحاث" خالد جبر، أن منح الإدارات المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الموارد يمكن أن يسهم في تحسين مستوى الخدمات.

وقال جبر، إن السلطات المحلية غالبًا ما تكون أكثر قربًا من احتياجات المجتمع، ما يجعلها أكثر قدرة على تحديد أولويات الإنفاق التنموي.

وأضاف أن المناطق المختلفة في سوريا تمتلك موارد واحتياجات متباينة، ما يجعل منح الإدارات المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الموارد خطوة مهمة نحو تطوير سياسات تنموية أكثر ملاءمة للواقع المحلي.

وفي ردها، قالت وزارة الإدارة المحلية إن قضية استقلالية الموارد المالية للوحدات الإدارية تشكل أولوية في أعمال اللجنة المكلفة بتعديل القانون.

وأوضحت الوزارة أن المناقشات تتضمن توسيع قاعدة الموارد الذاتية للوحدات الإدارية، وزيادة نسبة التصرف بهذه الموارد محليًا.

كما يجري العمل على إعادة هيكلة صندوق الدعم البلدي ليصبح أكثر عدالة وشفافية، بحيث يعتمد على مؤشرات موضوعية مثل الكثافة السكانية، ومؤشرات التنمية البشرية، ودرجة الحرمان، والاحتياج الفعلي لكل منطقة.

وأضافت الوزارة أن الهدف من هذه التعديلات هو تحسين توزيع الموارد بين المحافظات، وضمان عدالة أكبر في تمويل المشاريع التنموية.

الصلاحيات كشرط لدور المجالس المحلية في التنمية

تعزيز دور المجالس المحلية في صنع القرار التنموي يعد أحد أبرز الأهداف التي تطرحها التعديلات المرتقبة على قانون الإدارة المحلية.

ويرى وائل شجاع أن المجالس المحلية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين الخدمات عندما تمتلك صلاحيات فعلية وموارد مالية كافية.

> المجالس المحلية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين الخدمات عندما تمتلك صلاحيات فعلية وموارد مالية كافية.
>
> وائل شجاع
> ناشط سياسي في "التيار الثالث" بالسويداء

وقال إن المجالس المحلية حين تمتلك هذه الصلاحيات تصبح قادرة على التخطيط للخدمات والتنمية وفق أولويات المجتمع المحلي، لكنه شدد على أن وجود المجالس المحلية بحد ذاته لا يكفي، إذ يجب أن تترافق اللامركزية مع آليات رقابة ومساءلة لضمان حسن إدارة الموارد.

من جهته، يرى الباحث الكردي في مركز "الشرق للدراسات والأبحاث" خالد جبر أن المجالس المحلية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة عندما تمتلك صلاحيات حقيقية في التخطيط وإدارة الموارد.

وأضاف أن هذه المجالس تستطيع تحديد أولويات التنمية المحلية، وتنفيذ مشاريع تتناسب مع احتياجات المجتمع.

لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن المجالس المحلية قد تواجه تحديات تتعلق بضعف الموارد المالية أو نقص الخبرات الإدارية.

وفي ردها، قالت وزارة الإدارة المحلية إن التعديلات المطروحة تتجه بوضوح نحو منح المجالس المحلية دورًا أكبر في إدارة الشأن المحلي.

وأضافت الوزارة أنها تنظر إلى المجالس المحلية باعتبارها "النواة الحقيقية للتنمية"، إذ تسعى التعديلات إلى تمكينها من تحديد أولوياتها التنموية والخدمية وفق خصوصية كل محافظة ومنطقة.

كما ستتمكن المجالس المحلية، بحسب الوزارة، من الإشراف الفعلي على تنفيذ المشاريع ومتابعتها، إضافة إلى المساهمة في جذب الاستثمارات المحلية واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة في مناطقها.

وأكدت الوزارة أنها لا تنظر إلى المجالس المحلية بوصفها جهة منفذة لتعليمات مركزية، بل كشريك أساسي في صنع القرار التنموي على المستوى المحلي.

> اللامركزية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي عبر منح المجتمعات المحلية دورًا أكبر في صنع القرار.
>
> خالد جبر
> باحث في مركز "الشرق للدراسات والأبحاث"

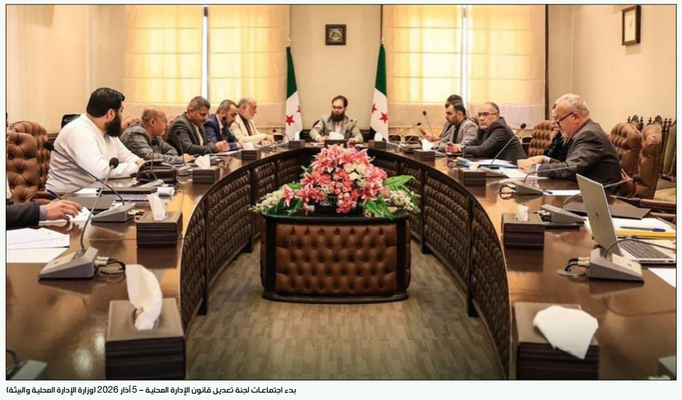

بدء اجتماعات لجنة تعديل قانون الإدارة المحلية – 5 آذار 2026 (وزارة الإدارة المحلية والبيئة)

اللامركزية الإدارية

بين تحسين الإدارة والحفاظ على وحدة الدولة

وجهاء من محافظة السويداء يلتقون الرئيس السوري أحمد الشرع – 29 أيار 2025 (رئاسة الجمهورية)

تحسين الإدارة ووحدة الدولة

يثير الحديث عن تعزيز اللامركزية في سوريا نقاشًا حول كيفية تحقيق التوازن بين توسيع صلاحيات الإدارات المحلية والحفاظ على وحدة الدولة.

ويرى الناشط السياسي في "التيار الثالث" بالسويداء وائل شجاع، أن تحقيق هذا التوازن يتطلب قاعدة واضحة تقوم على بقاء القضايا السيادية ضمن اختصاص الدولة المركزية، بينما تُدار ملفات الخدمات والتنمية على المستوى المحلي.

وأشار إلى أن هذا النموذج معمول به في العديد من الدول، حيث تتولى الحكومات المركزية ملفات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد الكلي، بينما تدير السلطات المحلية ملفات الخدمات والبنية التحتية والتنمية المجتمعية.

من جهته، يرى الباحث الكردي في مركز "الشرق للدراسات والأبحاث" خالد جبر، أن اللامركزية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي عبر منح المجتمعات المحلية دورًا أكبر في صنع القرار.

وقال إن إشراك المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها، قد يساعد على تقليل التوترات السياسية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية.

وزارة الإدارة المحلية أكدت في ردها أن اللامركزية المطروحة في التعديلات هي "لامركزية إدارية"، تهدف إلى تحسين الأداء وتقديم الخدمات للمواطنين.

وشددت الوزارة على أن هذه اللامركزية لا تمس بوحدة الدولة أو سيادتها، إذ تعتمد الحكومة على مبدأ المركزية في القضايا السيادية مقابل اللامركزية في مجالات الخدمات والتنمية المحلية.

> تعتمد الحكومة على مبدأ المركزية في القضايا السيادية مقابل اللامركزية في مجالات الخدمات والتنمية المحلية.
>
> وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تصريح لعنب بلدي

وأضافت أن جميع المجالس المحلية ستعمل ضمن إطار قانوني موحد يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها، بما يضمن انسجام قراراتها مع السياسة العامة للدولة.

كما أشارت الوزارة إلى أن علاقتها مع المحافظات ستتحول من الوصاية المباشرة إلى الإشراف والتوجيه والرقابة، بهدف ضمان مشروعية القرارات وانسجامها مع الخطط الوطنية.

التحديات المؤسسية.. النصوص القانونية لا تكفي

يرى خبراء أن نجاح أي تجربة لامركزية لا يعتمد فقط على النصوص القانونية، بل يحتاج أيضًا إلى مؤسسات قادرة على تنفيذ هذه الصلاحيات.

وقال المدير التنفيذي لـ"المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، باسم حتاحت، إن من أبرز التحديات التي واجهت تطبيق قانون الإدارة المحلية في الماضي غياب برامج تدريب حقيقية للكوادر الإدارية المحلية.

وأشار إلى أن الإدارات المحلية لم تكن تمتلك الخبرات الكافية في مجالات التخطيط التنموي أو إدارة الميزانيات المحلية.

كما لفت إلى ضعف آليات الرقابة والمساءلة، إضافة إلى غياب خطط واضحة للتنمية المستدامة على مستوى المحافظات.

ويرى أن هذه التحديات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في أي تعديل للقانون.

وفي ردها، قالت وزارة الإدارة المحلية، إن نقل الصلاحيات إلى المستوى المحلي يتطلب بناء قدرات حقيقية للإدارات المحلية.

وأضافت الوزارة أن رؤية اللجنة تتضمن إطلاق برامج تدريبية متخصصة للكوادر الإدارية المحلية في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وإدارة المشاريع، والحوكمة، والتحول الرقمي.

كما يجري العمل على تطوير أنظمة التخطيط المحلي، واعتماد منهجيات التخطيط التشاركي التي تشرك المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في تحديد الاحتياجات.

إضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على تعزيز آليات الرقابة وتفعيل دور الأجهزة الرقابية المركزية والمحلية، مع إتاحة المعلومات للمواطنين والمجالس المحلية لضمان الشفافية والمساءلة.

المشاركة المجتمعية محدودة

تربط الحكومة السورية بين اللامركزية وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات.

ويرى باسم حتاحت أن المشاركة المجتمعية في مفهوم المجالس اللامركزية لا تزال محدودة نسبيًا في سوريا.

وأشار إلى أن من بين الأسباب ضعف التنافس السياسي في ظل غياب قانون للأحزاب، إضافة إلى حداثة تجربة المجتمع المدني في المشاركة في الحياة العامة.

كما لفت إلى ضعف آليات المساءلة والرقابة، وغياب نموذج متكامل للإدارة اللامركزية.

وفي ردها على استفسارات عنب بلدي، قالت وزارة الإدارة المحلية، إن اللامركزية تمثل أداة استراتيجية لتحقيق العدالة المكانية والتنمية المتوازنة بين المحافظات.

وأضافت أن نقل السلطات والموارد إلى المستوى المحلي، سيتيح لكل محافظة استثمار إمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية.

وترى الوزارة أن هذا التوجه يمكن أن يحول المواطن من متلق للخدمة إلى شريك في صنع القرار المتعلق بمستقبل منطقته.

وختمت الوزارة بالقول، إن التعديلات المرتقبة تهدف إلى بناء نموذج سوري خاص للإدارة المحلية يستفيد من التجارب العالمية الناجحة مع مراعاة خصوصية المجتمع السوري.

> التعديلات المرتقبة تهدف إلى بناء نموذج سوري خاص للإدارة المحلية يستفيد من التجارب العالمية الناجحة مع مراعاة خصوصية المجتمع السوري.
>
> وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تصريح لعنب بلدي

التعديلات المرتقبة أمام اختبار الواقع

في ظل هذه النقاشات، يرى الباحثون أن نجاح أي تعديل مرتقب على قانون الإدارة المحلية، يبقى مرتبطًا بمدى قدرته على معالجة الإشكالات التي ظهرت خلال سنوات تطبيق القانون الحالي، وعلى رأسها مسألة تداخل الصلاحيات وضعف الموارد المالية للإدارات المحلية.

وأشار المدير التنفيذي لـ"المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، باسم حتاحت، إلى أن تجربة الإدارة المحلية في سوريا أظهرت أن النصوص القانونية وحدها لا تكفي لضمان تطبيق فعلي للامركزية، إذا لم تترافق مع استقلال نسبي في إدارة الموارد، ووضوح في توزيع الصلاحيات بين المركز والإدارات المحلية.

من جانبه، يرى الباحث في مركز "الشرق للدراسات والأبحاث" خالد جبر أن توسيع صلاحيات الإدارات المحلية يمكن أن يسهم في تحسين مستوى الخدمات والتنمية، خاصة عندما تمتلك المجالس المحلية القدرة على تحديد أولويات الإنفاق وفق احتياجات المجتمعات المحلية.

لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن نجاح هذا التوجه يتطلب معالجة تحديات تتعلق بضعف الموارد المالية، ونقص الخبرات الإدارية لدى بعض الإدارات المحلية.

كما يعتبر الناشط السياسي في "التيار الثالث" في السويداء وائل شجاع، أن اللامركزية يمكن أن تشكل أداة لتحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي، إذا تم تطبيقها ضمن إطار واضح يحدد الصلاحيات ويضمن التوازن بين المركز والمحافظات، مع بقاء الملفات السيادية ضمن اختصاص الدولة المركزية.

في المقابل، تؤكد وزارة الإدارة المحلية والبيئة أن التعديلات المرتقبة تهدف إلى تطوير نموذج للإدارة المحلية يعالج الثغرات التي ظهرت في القانون الحالي، ويعزز دور المجالس المحلية في إدارة التنمية والخدمات.

وتقول الوزارة إن التوجه الحكومي يقوم على تعزيز اللامركزية الإدارية في مجالات الخدمات والتنمية، مع الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها.

وبين هذه الطروحات، يترقب مراقبون ما ستفضي إليه أعمال اللجنة المكلفة بتعديل القانون خلال الأشهر المقبلة، وما إذا كانت التعديلات المرتقبة ستشكل خطوة نحو إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والإدارات المحلية، أو ستبقى ضمن إطار تعديلات إجرائية محدودة على القانون القائم.

> التعديلات المرتقبة تهدف إلى تطوير نموذج للإدارة المحلية يعالج الثغرات التي ظهرت في القانون الحالي، ويعزز دور المجالس المحلية في إدارة التنمية والخدمات.
>
> وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تصريح لعنب بلدي

التقسيمات الإدارية في سوريا

بين باب توما وساحة العباسيين.. حين تصبح الحرية سؤالًا

أحمد عسيلي

خلال الفترة الماضية، شهدت دمشق مشهدَين متزامنَين عكسا انقسامًا لافتًا في مقاربة مسألة الحرية الشخصية، فقد خرجت وقفة احتجاجية في باب توما رفضًا لقرار محافظة دمشق القاضي بتحديد أماكن استهلاك الكحول وحصرها في مناطق ذات أغلبية مسيحية، في حين نُظّمت مسيرة في ساحة العباسيين تأييدًا لهذا القرار. مشهدان في مدينة واحدة، وفي زمنَين متقاربَين، يعكسان تصورَين مختلفَين لما تعنيه الحرية وحدودها.

قبل الدخول في قراءة هذا المشهد، لا بد من التوقف عند إشكالية القرار نفسه، إذ ينطوي ربط استهلاك الكحول بجغرافيا دينية محددة على تبسيط مُخِلّ وكأن هذه الممارسة تخص جماعة بعينها دون غيرها، متجاهلاً تعقيد الواقع الاجتماعي وتنوع أنماط العيش، حيث لا يمكن اختزال شرب الكحول بالمسيحيين فقط، في المقابل، لم تخلُ الوقفة الاحتجاجية من مفارقة، فاختيار باب توما، بما يحمله من رمزية مسيحية واضحة، بدا وكأنه يعيد إنتاج الإطار ذاته الذي سعى القرار إلى فرضه، بدل أن يفككه، هنا، لا يتعلق الأمر بحق المنظمين على اختيار المكان الذي يفضلونه (وهو حق أساسي لا نقاش حوله) بل بمدى وعي الرموز ودورها في تشكيل المعنى، فحتى في الصراع مع السلطة، يجب ألا يغيب بُعدا المكان والزمان، لأن لهما دورًا في تشكيل الرأي والقدرة على الحشد.

إذا وسّعنا زاوية النظر قليلًا نجد أن مسألة تنظيم استهلاك المواد المؤثرة نفسيًا لا تخضع لمعيار عالمي ثابت، بل تختلف باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية، ففي كندا مثلًا أصبح الحشيش قانونيًا ضمن ضوابط محددة، بينما تُفرض قيود على بيع مواد أخرى منشطة نفسيًا، وعلى العكس تمامًا من فرنسا، حيث الحشيش ممنوع قانونيًا رغم التساهل مع بعض مشتقاته، في حين يُسمح ببيع مواد أخرى ذات تأثير منشّط ممنوعة قانونيًا في كندا، ويخضع الكحول في كلا البلدين لتنظيم دقيق من حيث أماكن البيع وساعاته، فلا يجوز في فرنسا بيعه في "السوبرماركت" بعد السابعة مساء، إضافة إلى منعه لمن هم دون سن معيّنة، هذا التباين يكشف أن ما نعتبره "مقبولًا" أو "مرفوضًا" لا يرتبط بطبيعة المادة، بقدر ما يرتبط بالسياق الذي تُنظَّم ضمنه، ولاعتبارات سياسية واقتصادية متعددة لا مجال للخوض فيها هنا.

لكن في الحالة السورية، لا يُستقبل هذا النوع من القرارات بوصفه مجرد تنظيم، بل يُقرأ غالبًا كمساس مباشر بالحريات الشخصية، وهذا مفهوم في سياق مجتمع خرج حديثًا من تجربة سلطوية قاسية، حيث لم تكن السلطة تكتفي بضبط المجال السياسي، بل كانت تتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية، وتعيد تشكيل علاقة الفرد بجسده وسلوكه، في مثل هذا السياق، لا يُنظر إلى أي تدخل في الحياة الخاصة كإجراء إداري محايد، بل كاحتمال لعودة نمط من السيطرة اختبره المجتمع سابقًا، خاصة أن المادة هي الكحول، ومن يفرضه ذو خلفيات إسلامية، ربما يجب قول هذا لأنه جزء أساسي من المشهد.

في هذه الإشكالية من العلاقة، يمكن استحضار ما أشار إليه المحلل النفسي الشهير فيلهلم رايش، الذي ربط بين التحكم بالسلوك الفردي، خاصة ما يتصل بالجسد، وبين قابلية الأفراد للامتثال للسلطة، فالقضية، في نظره، لا تتعلق فقط بالقوانين، بل بكيفية تشكّل علاقة يومية مع الضبط، تتحول تدريجيًا إلى نمط داخلي من الطاعة، من هذا المنظور، لا يكون النقاش حول الكحول نقاشًا حول مادة بعينها، بل حول الجسد وحدوده، ومن يملك حق تعريف ما هو مسموح وما هو ممنوع، ماذا يأكل وماذا يشرب وماذا يلبس وكيف!

لشرح هذه الفكرة بشكل أوضح، يمكن النظر إلى نموذج الدكتاتورية الأكثر تطرفًا في العالم، أي كوريا الشمالية، حيث تمتد السلطة إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية، وتفرض حتى تسريحات شعر معيّنة، وألبسة معيّنة، بل وأطعمة محددة، هذا الفرض ليس مجرد رغبة لدى الحاكم في الانضباط، بل وسيلة للإخضاع، و تدريب على الامتثال التام للسلطة، وهو نفس النموذج المتبع في المؤسسات العسكرية، التي تفرض شكلًا محددًا ولباسًا محددًا وطريقة مشي محددة، وتفتخر عادة الجيوش بالعروض العسكرية التي تمثل منتهى الامتثال الجسدي للأوامر الآتية من السلطة، في المشي والنظر واللبس، هي آلية متكاملة لإنتاج انضباط داخلي يجعل الطاعة تبدو طبيعية، وقد اختبرنا كسوريين هذه التجربة من خلال أستاذ العسكرية في مدارسنا، الذي كان يفرض علينا منذ الطفولة تسريحة معيّنة وحذاء أسود ولباسًا محددًا، كلها آليات ضبط تجعل الإنسان أكثر قابلية للخضوع بما يتناسب مع فلسفة النظام الحاكم.

من هذه الزاوية، لا تكمن الإشكالية في مبدأ التنظيم بحد ذاته، وهو أمر متبع في كل دول العالم، بل فيما قد يحمله من انزلاق نحو أشكال أوسع من السيطرة، فحين يصبح الجسد بما يأكله ويشربه وليبسه مجالًا للتحديد، لا يعود السؤال: ماذا نشرب؟ بل: من يملك حق رسم حدود حياتنا.

"فلسفة التطنيش".. هل تحولت الدولة السورية إلى غنيمة مبرمجة؟

خالد المطلق

في الرواق الدولي والمنصات التحليلية التي تتناول الأزمة السورية غالبًا ما تُختزل المأساة الإنسانية في ثلاثة عناوين عريضة، الحرب المستعرة والعقوبات الاقتصادية الخانقة والانهيار التدريجي للبنية التحتية، ورغم محورية هذه العوامل، فإنها تظل عاجزة عن تفسير العمق السحيق للتدهور المعيشي الذي يكابده السوريون اليوم، فخلف هذا الستار تقبع معضلة أشد فتكًا وأعمق جذورًا، وهي الفساد البنيوي الذي تغلغل في مفاصل "الدولة السورية الوليدة" حتى استحال جزءًا عضويًا من دورتها الدموية، والمفارقة الصارخة هي أنين الملايين القابعين تحت خط الفقر وبين التضخم المتسارع لثروات شبكات المصالح ليست مجرد خلل إداري عابر، بل هي إعلان صريح عن أزمة حكم وجودية تتعلق بكيفية إدارة الموارد العامة وتوزيعها في زمن الندرة.

لا تكمن الخطورة في الفساد السوري اليوم في كونه مجرد "رشى" أو "اختلاسات" معزولة، بل في تحوله إلى نهج إيستمولوجي لإدارة الدولة الوليدة، وتعيين الأقرباء والمحاسيب في مفاصل القرار ليس مجرد مكافأة اجتماعية، بل هو استراتيجية لتأمين "الولاء المطلق" على حساب "الكفاءة الوطنية"، فعندما يُسند منصب حساس لشخص غير مؤهل لمجرد قرابته من مركز نفوذ فإننا لا نقتل المؤسسة إداريًا فحسب، بل ننهي دورها الوظيفي كخادم للمصلحة العامة، وهذا التغول للمحسوبية خلق "طبقة عازلة" من المنتفعين الذين يرون في بقاء الدولة هشة مصلحة استراتيجية، لأن الدولة القوية القائمة على القانون هي العدو الأول لامتيازاتهم غير المشروعة.

إن ما يثير الريبة في أداء القيادة الانتقالية ليس عجزها عن رصد الفساد، فهو أوضح من أن يُخفى، بل في تبنيها لـ"فلسفة التطنيش" المتعمد، وهذا التجاهل ليس نتاج مصادفة أو انشغال بملفات الحرب، بل هو "صمت وظيفي" يخدم هرم السلطة، ومن خلال غض الطرف عن التجاوزات الصارخة، تُرسل القيادة رسائل مضمرة لشبكات المصالح بأن "الولاء مقابل الحماية"، وهذا الأسلوب المدروس يؤدي إلى نتيجة حتمية هي تآكل هيبة الدولة من الداخل وتحويل مؤسساتها إلى هياكل فارغة تُستخدم كغطاء قانوني لعمليات النهب المنظم، و"التطنيش" هنا هو الأداة التي تشرعن الفوضى وتجعل من الفساد "قدرًا لا يمكن دفعه" في وعي المواطن.

لقد أدى هذا الفساد البنيوي إلى نشوء "اقتصاد الظل" القائم على شبكات العلاقات الشخصية، وفي سوريا اليوم لا يتوقف نجاح المشروع التجاري على جدواه الاقتصادية، بل على مدى قربه من "خيوط العنكبوت" التي تديرها المحسوبيات، فالحصول على تراخيص الاستيراد أو الوصول إلى التمويل أو حتى الحماية من الابتزاز البيروقراطي كلها أمور تمر عبر قنوات غير رسمية، وهذا المناخ الطارد للاستثمار النزيه أدى إلى ظاهرة "هجرة العقول" الصامتة، فالكفاءات السورية الشابة حين تجد أن الطريق نحو الإبداع والخدمة العامة مسدود بجدار من "أبناء المسؤولين" وغير المؤهلين تختار الرحيل، مما يفرغ البلاد من أهم مواردها الاستراتيجية ألا وهو الإنسان.

إن أخطر تكلفة لهذا المسار هي الانهيار التام في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالمواطن الذي يرى الموارد الوطنية تُبدد في صفقات مشبوهة بينما يعجز هو عن تأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية يفقد انتماءه للمؤسسة، وهذا الشرخ في "العقد الاجتماعي" يحوّل المواطن من شريك في بناء الدولة إلى ناقد أو يائس، مما يسهل عملية "إنهاء مؤسسات الدولة إلى الأبد"، واستمرار هذا النهج يعني أن الدولة لم تعد تمثل مظلة للجميع بل أصبحت "غنيمة" لطرف ضد أطراف، وهو ما يهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي لسنوات طويلة مقبلة.

في الختام، تقف سوريا اليوم أمام منعطف تاريخي لا يحتمل أنصاف الحلول، فإعادة إعمار البلاد لا تبدأ من رصف الطرق أو ترميم الأبنية، بل من إعادة بناء "الثقة" المفقودة بين الدولة والمجتمع، ومكافحة الفساد لن تتحقق ببيانات إنشائية أو حملات إعلامية موسمية، بل باستقلال حقيقي للقضاء وشفافية مطلقة في إدارة المال العام، فالتجارب الدولية تؤكد أن الدول تستطيع تحويل الأزمات الكبرى إلى فرص للإصلاح الهيكلي، ولكن هذا يتطلب إرادة سياسية تقطع مع "سياسة التطنيش"، وتدرك أن بناء الدول لا يقوم على الموارد المتاحة فحسب، بل على عدالة المؤسسات وكفاءتها، ودون هذه الوقفة الجادة سيظل التعافي الاقتصادي وهمًا بعيد المنال، وستظل الدولة غنيمة يتداولها غير المؤهلين على حساب أنقاض وطن وشعب.

خبير: وجود احتياطيات كبيرة لا يعني انفراجة قريبة

شركات تقيّم الاستثمار في حقول النفط والغاز السورية

عنب بلدي – وسيم العدوي

تشهد حقول النفط والغاز في سوريا حراكًا استثماريًا لافتًا يعكس عودة تدريجية لاهتمام الشركات الأجنبية بقطاع لطالما كان أحد أعمدة الاقتصاد، وهو مؤشر على وجود احتياطيات مهمة، تشكل عامل جذب للاستثمارات الغربية، بما يمكّن من إعادة رسم خارطة الطاقة في البلاد.

وبعد سنوات من التعقيدات والعقوبات، بدأت ملامح مرحلة جديدة تتشكل في سوريا، عنوانها إعادة تقييم الأصول والبحث عن فرص واعدة في مناطق الإنتاج والاستكشاف، في ظل تقديرات نشرها مركز "Worldometer" المختص بالإحصائيات العالمية، تبيّن وجود احتياطيات نفطية مؤكدة عام 2025، تقدّر بنحو 2.5 مليار برميل، وهو ما يضعها في المركز الـ32 عالميًا بين كبرى الدول من حيث الاحتياطيات النفطية.

بحسب التقديرات، تمتلك سوريا احتياطيات مؤكدة تعادل 55.3 ضعف مستويات استهلاكها السنوي (استنادًا إلى بيانات 2024)، ودون واردات للبلاد، سيتبقى حوالي 55 سنة من النفط (عند مستويات استهلاك 2024 وباستثناء الاحتياطيات غير المؤكدة)، علمًا أن السوريين يستهلكون يوميًا منذ بداية العام ذاته، 123,817 برميلًا من النفط.

أما على صعيد الغاز الطبيعي، فالصورة أقل وضوحًا من حيث الأرقام المؤكدة، إلا أن تقارير حديثة وتصريحات مسؤولين في قطاع الطاقة السوري، تشير إلى وجود إمكانات كبيرة قد تصل إلى تريليونات الأمتار المكعبة من الغاز غير المستكشف، خصوصًا في المناطق البرية والبحرية التي لم تخضع بعد لعمليات استكشاف مكثفة.

تناقش عنب بلدي في هذه المادة واقع عدد من الشركات الأجنبية المستثمرة بحقول النفط والغاز في سوريا وبعض الملكيات، ومستقبل الطاقة عمومًا في سوريا، الذي يرتبط بإنتاج النفط والغاز.

احتياطيات واعدة وانفراجة مؤجلة

الدكتور الأكاديمي محمود عبد الكريم، المختص بأسواق المال والطاقة، يرى، في حديث إلى عنب بلدي، أن الاحتياطيات السورية الكبيرة من النفط والغاز، رغم أنها مغرية للاستثمار من قبل الشركات الغربية، لا تعني بالضرورة حدوث انفراجة قريبة في قطاع الطاقة.

عمليات التنقيب الجديدة عن النفط لم تبدأ بعد، وأي دراسة جيولوجية لازمة لجدولة عمليات بدء التنقيب والجدوى الاقتصادية تحتاج إلى وقت طويل قد يصل، في أفضل الأحوال، إلى عام كامل قبل الوصول إلى نتائج أولية يمكن البناء عليها، بحسب عبد الكريم.

وقال عبد الكريم، إن ملف التنقيب البحري أكثر تعقيدًا، إذ يتطلب ما لا يقل عن ثلاث سنوات من العمل المتواصل قبل تحقيق أي تقدم ملموس، كما أن الاستثمارات في هذا المجال تُعد مرتفعة للغاية، حيث تقدَّر تكلفتها بثلاثة إلى أربعة أضعاف مقارنة بالتنقيب البري، ما يجعل من الصعب التعويل عليه كحل سريع لأزمة الطاقة في البلاد.

وفي سياق متصل، حذر الدكتور محمود عبد الكريم من أن استمرار إغلاق مضيق هرمز ستكون له تداعيات سلبية كبيرة على سوريا، نظرًا إلى اعتمادها غير المباشر على تدفقات الطاقة العالمية، وأكد أن هناك سيناريو وحيدًا قد يخفف من حدة الأزمة، يتمثل في تقديم دول الخليج هبات نفطية لسوريا لسد احتياجاتها خلال الأشهر المقبلة.

وفي حال عدم تحقق هذا السيناريو، فإن سوريا قد تدخل في أزمة طاقة حادة، ستكون لها انعكاسات اقتصادية ومعيشية واسعة النطاق، قد تؤثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات الحيوية في البلاد.

وبالنسبة للاستثمارات بمجال توليد الطاقة، توقع الدكتور عبد الكريم، بناء على معطيات، أن يكون 80% تقريبًا من مشاريع الطاقة توقف بشكل تام باستثناء المشاريع التي تعنى بترميم المحطات وليس إنشاء محطات جديدة، مشيرًا إلى أن كل العقود الخارجية توقفت لأسباب عديدة، أهمها أن التمويل الذي حصلت عليه الشركات من بنوك أوروبية توقف لأن البنوك الأوروبية طلبت رفع سعر الفائدة.

الاستثمار بالنفط السوري على ثلاث فئات

حول ملف الاستثمار الغربي في حقول النفط، اعتبر الأكاديمي السوري أنه يمكن تقسيم الشركات الأجنبية المرتبطة حاليًا بملف الاستكشاف والإنتاج في الحقول السورية إلى ثلاث فئات رئيسة:

الفئة الأولى:

الشركات التي تمتلك حقوقًا تاريخية وعادت فعليًا إلى متابعة أصولها، وفي مقدمتها شركة "Gulfsands Petroleum" البريطانية، التي تعتبر حتى الآن المثال الأوضح على العودة الميدانية المباشرة إلى أصل نفطي محدد وهو "البلوك 26" في شمال شرقي سوريا.

ويمتد هذا "البلوك" على مساحة تقارب 5,400 كيلومتر مربع، ويضم احتياطيات وموارد محتملة تقدّر بنحو 108 ملايين برميل مكافئ نفطي، وفق تقديرات الشركة الفنية الحديثة، وكذلك يبرز اسم شركة "Sinochem" الصينية كشريك استراتيجي في نفس "البلوك" بنسبة ملكية 50% لكل طرف.

وحول هذه الشركة، رجح الدكتور عبد الكريم أن تكون العقود بين "Gulfsands Petroleum" وصندوق المشرق الذي يملكه ابن خال رئيس النظام السابق رامي مخلوف قد تم فسخها، مبينًا أنه حتى لو كان هناك أي عقود لم يتم فسخها، فإن هناك عقوبات دولية وسورية على رموز النظام السابق، تمنع حصولهم على دولار واحد من أي جهة كانت.

الفئة الثانية:

الشركات الأجنبية التي تمتلك تاريخًا تشغيليًا في الحقول السورية لكنها لا تبدو حاليًا في مرحلة توسع استثماري، وأهمها "Shell" التي كانت شريكًا رئيسًا في شركة "الفرات" للنفط، وقررت مؤخرًا الانسحاب النهائي من سوريا وتصفية أعمالها، بعدما كانت تدير قبل الحرب إنتاجًا مشتركًا في شرقي سوريا تجاوز 100 ألف برميل يوميًا ضمن عدة حقول رئيسة، قبل أن يتراجع الإنتاج إلى مستويات أقل بكثير بعد 2013.

الفئة الثالثة:

الشركات التي دخلت مرحلة الاهتمام الاستثماري أو التقييم الفني الأولي، مثل "Chevron" التي تعد من أكبر شركات النفط في العالم بإنتاج يتجاوز ثلاثة ملايين برميل مكافئ يوميًا، و"ConocoPhillips" التي يصل إنتاجها العالمي إلى نحو 1.8 مليون برميل مكافئ يوميًا، و"Dana Gas" التي تركز على مشاريع الغاز في الشرق الأوسط بطاقة إنتاجية تقارب 60 ألف برميل مكافئ يوميًا.

ويظهر اهتمام شركات لخدمات الطاقة في سوريا مثل "Baker Hughes" التي تعمل في أكثر من 120 دولة، وتحقق إيرادات سنوية تتجاوز 20 مليار دولار.

أبرز الملكيات والشركات المهتمة والتحالفات

في شركة "غولف ساندز" تبرز ملكية "Waterford Finance and Investment Limited" بنسبة تقارب 62% من الأسهم، إضافة إلى ملكية "Blake Holdings Limited" بنسبة تقارب 28%، ما يعني أن نحو 90% من السيطرة التصويتية مركزة في مساهمين رئيسين.

الأكاديمي السوري ذكر أن الملكية في شركة "الفرات" للنفط، تتوزع تاريخيًا بين المؤسسة العامة للنفط السورية بنسبة 50% وشركاء أجانب بحصص تقارب 31% لشركة مرتبطة بـ"شل" و19%–18 لشركات استثمارية مرتبطة بكيانات هندية وصينية.

وفي المشاريع الجديدة، فإن نسب الملكية لا تزال في طور التفاوض، لكن من المتوقع، بحسب عبد الكريم، أن تعتمد النماذج الاستثمارية المستقبلية على عقود تقاسم إنتاج أو شراكات تطوير قد تمنح الشركات الأجنبية حصصًا تتراوح بين 20 و40%، بحسب مستوى المخاطر والاستثمار.

والشركة الوحيدة التي ثبت قيامها بزيارة ميدانية رسمية إلى أصل نفطي محدد هي "غولف ساندز"، وأكد الدكتور عبد الكريم، أن الشركة عادت إلى "البلوك 26" بعد نحو 15 عامًا من التوقف، في خطوة تعكس تحولًا مهمًا في مسار الاستثمار.

الشركة السورية للبترول تتسلم حقل الجسة في ريف الحسكة – 21 كانون الثاني 2026 (إدارة النفط والثروة المعدنية/فيسبوك)

وتحولت الزيارات القصيرة المخطط لها إلى إقامة غير متوقعة، إذ يضطر المغتربون للبقاء لفترة أطول داخل سوريا بسبب توقف الرحلات الجوية.

ويصف العديد منهم هذه اللحظات بأنها مليئة بالقلق والإرباك، إذ ينتظرون فتح الحجوزات أو البحث عن حلول بديلة، مع استمرار الضغط النفسي بسبب التأخر عن العمل أو الالتزامات ا لمهنية .

وفي ظل هذه الظروف، تتحول الفترات المخصصة للزيارة العائلية أو قضاء العطلات القصيرة إلى تجربة صعبة تتطلب تحمل تكاليف إضافية، وأحيانًا الانتقال لمسافات طويلة برًا، في محاولة للوصول إلى مطارات داخلية ومن ثم مطارات بديلة خارج البلاد.

انتظار وقلق

عدي أبو فخر، أحد السوريين العالمين في مدينة أربيل، قدم إلى سوريا قبل أسبوع من اندلاع التصعيد العسكري، وكان يخطط للبقاء مدة أسبوعين فقط قبل العودة إلى عمله في أحد المطاعم بمدينة أربيل.

توقف الرحلات الجوية وضع عدي أمام واقع مختلف، إذ لم يعد قادرًا على المغادرة في الوقت المحدد، واضطر للبقاء داخل البلاد بانتظار فتح الحجوزات.

وقال عدي لعنب بلدي، إن دخوله إلى سوريا عبر مطار "دمشق" كان طبيعيًا، وكان يعتقد أن العودة ستكون بالسهولة نفسها، إلا أن توقف الرحلات الجوية وإغلاق الطرق جعل مغادرته شبه مستحيلة في الوقت الحالي.

الانتظار لفترة أطول من المخطط لها تركه بحالة من القلق، خاصة مع ارتباطه بعمل ثابت في أربيل يعتمد عليه كمصدر دخل رئيس.

وأضاف أن فترة العيد كانت من أكثر الفترات ضغطًا في المطعم الذي يعمل فيه، وكان من المفترض أن يعود قبلها بأيام، إلا أن الظروف حالت دون ذلك، ما وضعه في موقف حرج أمام إدارة العمل وزملائه، الذين اضطروا لتعويض غيابه خلال فترة الازدحام.

ولفت إلى أن استمرار التأخير قد ينعكس سلبًا على استقراره المهني، خاصة أن طبيعة العمل في المطاعم تعتمد على الالتزام بالمواعيد والحضور خلال المواسم.

البقاء داخل سوريا لفترة أطول من المخطط لها يعني استنزاف مدخرات عدي تدريجيًا، سواء في تكاليف المعيشة أو التنقل أو محاولة البحث عن حجوزات بديلة، مشيرًا إلى أنه يراقب بشكل يومي أخبار الرحلات الجوية على أمل أن يتمكن من العودة قريبًا إلى أربيل واستئناف عمله.

وأوضح أن الانتظار دون موعد واضح لفتح الرحلات يخلّف حالة من الإرباك لدى كثير من المغتربين، إذ يجدون أنفسهم عالقين بين الرغبة في البقاء مع عائلاتهم والخوف من فقدان أعمالهم كما عُقدت لقاءات رسمية مع وفود من "شيفرون" التي تبلغ قيمتها السوقية أكثر من 250 مليار دولار، ما يعكس اهتمامًا جديًا بفرص الاستكشاف البحري.

وإضافة إلى ذلك، تم توقيع مذكرات تفاهم مع "كونوكو فيليبس" التي تدير أصولًا في أكثر من 14 دولة، ومع "دانة غاز" التي نفذت سابقًا مشاريع تطوير غازية باستثمارات تجاوزت مليار دولار في المنطقة.

كما ظهرت تحالفات محتملة، بحسب الخبير المختص بأسواق المال والطاقة، تضم شركات خدمات طاقة عالمية مثل "Baker Hughes" إلى جانب اهتمام معلن من "HKN Energy" بالدخول في مشاريع تطوير الحقول البرية.

الإنتاج السابق والمتوقع وأهم الحقول

يعد أهم حقل مرتبط مباشرة بعودة الاستثمار الأجنبي هو حقل "Khurbet East" ضمن "البلوك 26"، إلى جانب حقل "Yousefieh"، اكتشاف "Al Khairat"، وهذه الحقول تقع في حوض الجزيرة النفطي الذي يضم تاريخيًا أكثر من 60% من الاحتياطيات النفطية السورية.

أما شركة "الفرات" للنفط، فأشار الخبير في أسواق الطاقة إلى أن عملياتها تتصل تاريخيًا بأكبر الحقول السورية مثل حقل "العمر"، الذي يقدّر احتياطيه القابل للاستخراج بعشرات ملايين البراميل، إضافة إلى حقول "التنك" و"الورد" و"التيم" التي شكلت قبل الحرب العمود الفقري لإنتاج شرقي سوريا.

وفي ملف الغاز، فإن الاهتمام الاستثماري الجديد يتركز على حقول الغاز الوسطى وشرق الفرات، حيث تشير التقديرات إلى أن احتياطيات الغاز المؤكدة في سوريا تقارب 8.5 تريليون قدم مكعبة، وهي كمية يمكن أن تشكل أساسًا لإعادة بناء قطاع الطاقة إذا تم تطويرها بشكل منظم.

ويرتبط الاستكشاف البحري المحتمل في شرق المتوسط، بحسب الدكتور عبد الكريم، بتوقعات جيولوجية تشير إلى وجود موارد غازية كبيرة في الحوض المشرقي قد تتجاوز 120 تريليون قدم مكعبة على مستوى الإقليم ككل، وهو ما يفسر دخول شركات دولية كبرى إلى هذا الملف.

وقبل عام 2011، كان إنتاج "البلوك 26" وحده يقترب من 24 إلى 25 ألف برميل يوميًا، بينما كان إجمالي الإنتاج النفطي السوري يتراوح بين 380 و400 ألف برميل يوميًا، وفي السنوات الأخيرة، استمر الإنتاج في بعض الحقول بصورة غير منظمة، وتشير التقديرات إلى أن إنتاج "البلوك 26" يدور حاليًا حول 14 ألف برميل مكافئ نفطي يوميًا.

أما حقل "العمر" فقد كان ينتج في ذروته نحو 50 ألف برميل يوميًا، لكنه تراجع إلى مستويات أولية تراوحت بين خمسة آلاف و15 ألف برميل يوميًا نتيجة تضرر البنية التحتية ونقص الاستثمارات.

في حال تنفيذ خطط إعادة التأهيل والتطوير، قال الدكتور عبد الكريم، إن السيناريوهات الفنية خلال سقف زمني محدد بعدة سنوات، تشير إلى:

- إمكانية رفع إنتاج بعض الحقول في شرقي سوريا إلى حدود 40–50 ألف برميل يوميًا.

- إمكانية وصول إنتاج "البلوك 26" وحده إلى نحو 50 ألف برميل مكافئ يوميًا في المدى المتوسط، مع إمكانية تجاوز الإنتاج 100 ألف برميل يوميًا في حال تطوير جميع الاكتشافات المحتملة.

الحرب وتعليق الطيران.. سوريون مغتربون يدفعون فاتورة مضاعفة

أرتال التصعيد الإقليمي حركة الطيران ما تزال كثيرًا من السوريين عالقين داخل سوريا وغير خطط آخرين لزيارة بلدهم (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

مع تصاعد التوتر العسكري في المنطقة بين إسرائيل وإيران، توقف عدد من الرحلات الجوية بشكل مفاجئ، ما وضع السوريين المغتربين في مواجهة مباشرة مع واقع جديد من الإرباك والضغط النفسي والمادي.

يجد كثير من السوريين أنفسهم عالقين داخل سوريا أو مضطرين للبحث عن طرق بديلة للعودة إلى أعمالهم في الخارج، في وقت تتزايد الحاجة إلى إدارة المدخرات والتخطيط للمصاريف في ظل ظروف غير متوقعة.

أو استنزاف مدخراتهم، في ظل غياب خيارات واضحة للسفر.

يشهد السفر البري من سوريا إلى العراق، ولا سيما إلى إقليم كردستان، صعوبات كبيرة، إذ لا يعد معبر "سيمالكا" في محافظة الحسكة خيارًا متاحًا بشكل فعلي أمام السوريين الراغبين بالمغادرة، نظرًا للحاجة إلى إجراءات وأوراق خاصة للعبور.

كما أن المعبر مغلق حاليًا بسبب ارتفاع منسوب المياه في نهر دجلة، ما أدى إلى تعليق الحركة عبره.

ومع توقف العمل في "سيمالكا"، تحولت الحركة نحو معبر "الوليد"، إلا أن الدخول إلى إقليم كردستان العراق عبره يفرض إجراءات مختلفة ولا يشمل عموم السوريين، إذ تتركز الحركة بشكل أساسي على القادمين من العراق إلى سوريا، بينما تبقى المغادرة من سوريا باتجاه الإقليم محدودة ومعقدة.

تكاليف إضافية

مع استمرار تعليق بعض الرحلات الجوية، أصبح كثير من المغتربين يعتمدون على حلول مؤقتة، مثل انتظار فتح الحجوزات أو تغيير مسارات السفر بالكامل، ما يرفع التكاليف ويزيد من الضغط النفسي والمادي عليهم.

كما أن إدارة المصاريف تصبح أصعب، إذ يزداد الاعتماد على المدخرات الشخصية في ظل ارتفاع تكاليف التنقل والمبيت والطيران البديل.

أحمد إبراهيم، أحد السوريين الذين غادروا البلاد باتجاه ألمانيا قبل يوم واحد من عيد الفطر، اضطر إلى تغيير مسار رحلته بعد توقف خيار السفر عبر مطار لبنان، الذي كان مقررًا أن يكون نقطة العبور الأولى نحو اسطنبول ومنها إلى وجهته النهائية.

ومع إغلاق هذا الخيار، وجد أحمد نفسه مضطرًا لاختيار طريق بديل يعتمد على السفر برًا إلى مدينة حلب ثم المغادرة عبر مطارها، ما فرض عليه مشقة إضافية وتكاليف جديدة.

وقال أحمد لعنب بلدي، إن الفارق في أسعار التذاكر لم يكن كبيرًا مقارنة بالخيارات السابقة، إلا أن التحدي الأساسي كان في مشقة الطريق والوقت الذي استغرقته الرحلة، إذ اضطر للانطلاق من دمشق إلى مطار حلب برًا، ما تطلب تجهيزًا مسبقًا وتحضيرًا قبل موعد السفر بوقت كافٍ، إضافة إلى ساعات طويلة من التنقل والانتظار.

وأشار إلى أن الرحلة البرية بين دمشق وحلب، إلى جانب إجراءات الوصول والانتظار داخل المطار، استغرقت أكثر من عشر ساعات، ما جعل عملية السفر مرهقة جسديًا ونفسيًا.

وبيّن أن تكلفة الوصول إلى حلب ومطارها بلغت نحو 300 ألف ليرة سورية، في حين بلغ سعر التذكرة إلى اسطنبول نحو 200 دولار، إضافة إلى 150 يورو لرحلة المتابعة من اسطنبول مع الأمتعة، ما رفع التكلفة الإجمالية إلى نحو 400 دولار تقريبًا.

السفر عبر مطار بيروت كان يمكن أن يكلفه نحو 300 دولار فقط، ما يعني أن التغيير في المسار فرض عليه عبئًا ماليًا إضافيًا إلى جانب مشقة الطريق.

المشكلة لم تكن في السعر وحده، بل في الضغط الناتج عن تغيّر خطة السفر في وقت قصير، والحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة برًا، وانتظار ساعات داخل المطار، فأصبحت الرحلة أكثر تعقيدًا مقارنة بالخطة السابقة التي كانت تعتمد على السفر عبر لبنان بشكل مباشر وأكثر راحة.

ولفت إلى أن كثيرًا من المسافرين اضطروا لاتخاذ خيارات مشابهة في ظل توقف بعض الرحلات، ما يعني أن السفر يحتاج إلى وقت أطول وتكاليف إضافية وتخطيط أكثر دقة.

تأثير عكسي

شكّل توقف الرحلات الجوية نتيجة التوترات الإقليمية عاملًا رئيسًا في إعادة ترتيب خطط السفر لدى السوريين المغتربين، فكثير منهم صاروا أكثر حذرًا قبل العودة إلى سوريا، مراعاة للسلامة الشخصية، وتجنبًا لمشقة الطرق البرية أو الانتظار الطويل في المطار، إضافة إلى الضغط المالي الناتج عن تكاليف إضافية مفاجئة.

ويختار بعض المغتربين تأجيل زياراتهم إلى سوريا لحين استقرار الأوضاع، مثل أحمد مدبس، الذي فضّل عدم السفر خلال فترة العيد والانتظار حتى تتضح الأمور وتتوفر القدرة على السفر بشكل طبيعي .

أحمد يقيم في الإمارات، وقرر هذا العام تأجيل زيارته إلى سوريا خلال فترة العيد، انتظارًا لانتهاء حالة التوتر الإقليمي وعودة حركة السفر إلى طبيعتها .

وقال أحمد لعنب بلدي، إن القرار جاء بعد تقييم المخاطر المتعلقة بتوقف الرحلات الجوية، بالإضافة إلى الرغبة في تجنب مشقة الطريق وتكاليف السفر الإضافية في ظل ظروف غير مستقرة.

وأضاف أن تأجيل الزيارة يمنحه فرصة للتخطيط بشكل أفضل، وضمان العودة بأمان، مع الحفاظ على المدخرات واستقرار جدول عمله في الإمارات.

ويعكس هذا القرار حذرًا مشتركًا بين المغتربين، إذ إن الكثيرين صاروا يعيدون النظر في خططهم للسفر إلى سوريا، مراعاة للسلامة الشخصية وضمان استمرارية ارتباطهم المهني والأسري في الخارج.

دولار أمريكي ▲ مبيع 12350 شراء 12280 | يورو ▲ مبيع 14260 شراء 14060 | ليرة تركية ▲ مبيع 278 شراء 275
الذهب 21 ▲ 124.22 $ الذهب 18 ▲ 106.48 $ المازوت = 0.75$ البنزين = 0.85$ الغاز = 10.5$ (للجرة) السكر (كغ) = 0.82$ الأرز (كغ) = 1.03$

حصاد الدراما السورية في رمضان..

وفرة إنتاج لا تلغي أزمة النص

الفنانان مني واصف وعلاء الزعبي في مشهد من مسلسل "مولانا". 19 آذار 2026 (صفحة شاهد)

عنب بلدي – أمير حقوق

حضر الموسم الدرامي الرمضاني السوري هذا العام بكثافة إنتاجية واضحة وتنوع ملحوظ في الأشكال والأنماط، ما أعاد الزخم إلى الشاشة بعد سنوات من التراجع النسبي.

إلا أن هذا الحضور لم يكن كافيًا لحسم الجدل حول مستوى الجودة، في ظل تباين الآراء النقدية التي توقفت عند إشكاليات تتعلق بضعف النصوص وتكرار الأفكار، مقابل إشادة بعناصر أخرى مثل الأداء التمثيلي واتساع مساحة الإنتاج.

تنوع "شكلي" دون أفكار جديدة

ضمن الموسم الرمضاني الماضي أكثر من 20 مسلسلًا، تنوعت بين الدراما الاجتماعية والسياسية والكوميدية والبيئة الشامية، مع تباين بتقييمات هذه الأعمال.

في هذا السياق، يرى الناقد الفني جوان ملا، أن الموسم قدّم بالفعل تنوعًا واضحًا على مستوى الحكايات، حيث حضرت الكوميديا إلى جانب الأعمال الاجتماعية والرومانسية والبيئة الشامية، معتبرًا أن هذا التعدد يمنح المشاهد فرصة الاختيار ويُحسب لصلحة الموسم.

إلا أن الناقد لفت إلى أن هذا التنوع بقي شكليًا إلى حد كبير، إذ لم تُعالج القصص بعمق كافٍ، وبدت بعض الأفكار مكررة، مع غياب الاشتغال الجاد على البناء الدرامي.

الزخم، وفقًا للملا، لم ينعكس على مستوى الأفكار، حيث بقيت معظم الموضوعات متشابهة، ومتمحورة حول الواقع السوري والحرب، دون تقديم طرح استثنائي، باستثناء عدد محدود من الأعمال.

أيضًا، لا يرى الكاتب والناقد الفني جورج درويش في هذا التنوع قيمة حقيقية، موضحًا أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب الأفكار الجديدة من الأصل، وأن الموسم لم يقدّم ما يمكن اعتباره طرحًا مبتكرًا، باستثناء محاولات محدودة.

> الموسم الدرامي لم يحقق أي نقلة نوعية، ما يعكس فجوة واضحة بين حجم الإنتاج، ومستوى القيمة الفنية المقدمة.
>
> جورج درويش
> كاتب وناقد فني

يوافقهما الرأي الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، معتبرًا أن الموسم الرمضاني جاء متوقعًا إلى حد كبير، دون مفاجآت تُذكر، مشددًا على أن الموسم لم يشهد أي نقلة نوعية، لا على مستوى الإنتاج ولا على مستوى الطرح، باستثناء الأعمال التي تناولت التحولات السياسية، وهو أمر يراه انعكاسًا للواقع لا نتيجة لابتكار درامي.

وأشار إلى أن السبب الرئيس لذلك، هو تكرار المشاريع نفسها سنويًا، سواء من حيث شركات الإنتاج أو صنّاع العمل، ورغم تنوع الأعمال، يرى أن الموسم افتقر إلى التنوع الحقيقي، سواء على مستوى الأنواع أو الطرح.

النصوص.. النقطة الأضعف

يشكّل رصد نقاط القوة والضعف مدخلًا أساسيًا لقراءة أي موسم درامي، إذ يكشف عن ملامح التوازن بين ما تحقق من عناصر نجاح، وما برز من ثغرات أثرت على جودة الأعمال.

وأجمع النقاد الثلاثة على أن الممثلين السوريين قدموا هذا الموسم أداء لافتًا، وتفوقوا في كثير من الأحيان على النصوص، كما أن عودة بعض الفنانين شكّلت نقطة قوة أساسية، إلى جانب حضور خريجين جدد من المعهد العالي للفنون المسرحية، ما أضفى حيوية وتنوعًا على الشاشة، فهذه العناصر أسهمت في إنعاش المشهد رغم ضعف النصوص.

وبحسب رأي النقاد، فإن النقطة السلبية الأشد تأثيرًا وضعفًا، هي السيناريو والحوار، إذ بدت النصوص مكررة ومتوقعة، ولم تخرج عن المألوف وعن القصص المتناولة، كما أن الحوارات ضعيفة ومفتعلة، وفي كثير من الأحيان مجرد وسيلة لملء الزمن الدرامي لا أكثر، ما يعكس أزمة حقيقية في كتابة النصوص.

سطوة الاجتماعي.. الكوميدي "غير أصيل"

تقدمت الدراما الاجتماعية على عكس المواسم السابقة، مع تراجع أعمال البيئة الشامية، وحيادية الكوميدية، إذ تعكس الموضوعات المطروحة في الدراما تحولات المجتمع، لكن تكرارها أو معالجتها بشكل مباشر قد يفقدها تأثيرها.

الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، يرى أن الدراما الشامية لا تزال تدور في الحلقة نفسها، مع تكرار القصص التقليدية وانخفاض مستوى الإنتاج مقارنة بأعمال سابقة كانت أكثر غنى، أما الدراما الاجتماعية، فقد فرضت حضورها بقوة هذا الموسم، مدفوعة براهنيّة الموضوعات السياسية، ما جعلها الخيار الأكثر انتشارًا، وإن كان ذلك على حساب التنوع.

كما انتقد بشدة واقع الكوميديا الحالية، التي فقدت دورها الإبداعي، فبعد أن كانت مصدرًا لـ"الإفيهات" التي تنتقل إلى الشارع، أصبحت اليوم تستمد مادتها من مواقع التواصل الاجتماعي، ما أفقدها أصالتها وجعلها تفتقر إلى الابتكار.

من جانبه، يرى الناقد جوان ملا أن هيمنة الموضوعات المرتبطة بالواقع السوري والحرب أدت إلى تشابه كبير في الأفكار رغم أهميتها، مشيرًا إلى أن عودة الأعمال الاجتماعية قد تكون مرتبطة بتحولات المرحلة وتخفيف القيود الرقابية، ما أتاح الاقتراب أكثر من هذه القضايا.

أما الكاتب جورج درويش، فدعا إلى الابتعاد عن القوالب الجاهزة، سواء في الدراما الشامية أو الطرح الاجتماعي المباشر، مشددًا على ضرورة تقديم قصص بسيطة وواقعية تنبع من الحياة اليومية، بعيدًا عن المبالغة أو استعراض القضايا بشكل سطحي.

كما اعتبر أن المشهد الكوميدي متفاوت، منتقدًا مسلسل "بنت النعمان" لمحمد أوسو، الذي وصفه بأنه مبتذل ويفتقر إلى الفكرة، مقابل إشادته بـ"ما اختلفنا" كعمل قدّم طرحًا خفيفًا ومقبولًا.

التجديد وكسر النمط.. ضرورة ملحّة

يبقى التجديد في الأسماء والرؤى شرطًا أساسيًا لاستمرار أي صناعة فنية وتطورها، في مواجهة خطر التكرار والجمود، بحسب نقاد الفن.

شدد الناقد الفني جوان الملا على ضرورة ضخ دماء جديدة في مجالات التأليف والإخراج، وعدم الاكتفاء بالأسماء المتكررة، معتبرًا أن التكرار قد يؤدي إلى إرهاق المشاهد وفقدان الاهتمام.

من جهته، يذهب الناقد جورج درويش إلى أبعد من ذلك، منتقدًا ما وصفها بحالة "الشللية" والاعتماد المستمر على نفس الكتّاب، ما يؤدي إلى إعادة إنتاج الأفكار ذاتها، داعيًا شركات الإنتاج إلى الجرأة في التعامل مع أسماء جديدة، وخوض مناطق درامية مختلفة، وتقديم القضايا بواقعية وبساطة بعيدًا عن المباشرة.

أما الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، فحث على ضرورة إحداث تغيير جذري في الصناعة، من خلال: رفع معايير الإنتاج والاختيار، ودعم النصوص الجيدة والمختلفة، وفتح المجال لشركات جديدة، بالإضافة إلى استقطاب استثمارات تعزز جودة الإنتاج.

واختتم بالتأكيد على أهمية الاتجاه نحو الأعمال القصيرة (15 حلقة)، معتبرًا أنها الحل الأنسب لتجاوز أزمة الحشو والتكرار.

> يجب الاتجاه نحو الأعمال القصيرة (15 حلقة)، باعتبارها الحل الأنسب لتجاوز أزمة الحشو والتكرار.
>
> شارل عبد العزيز
> صحفي وناقد فني

الأعمال الأبرز.. بين المعايير والذائقة

تشكل الأعمال البارزة في كل موسم معيارًا للحكم على مستوى الصناعة، لكنها غالبًا ما تخضع لاختلافات نقدية تتعلق بالمعايير والذائقة.

النقاد الثلاثة أشادوا بمسلسل "أنا وهي وهيا"، الذي أعاد روح المسلسلات العائلية للدراما السورية، وصنفوه بالمرتبة الأولى.

وبعده، يعتبر الناقد جوان ملا أن مسلسل "الخروج إلى البئر"، الذي يتناول قضية استعصاء صيدنايا، يتصدر قائمة الأعمال، مشيدًا بقوة نصه وتماسك حلقاته وأداء ممثليه، وبعده مسلسل "مطبخ المدينة"، الذي قدّم تجربة مهمة، بدأت ببطء قبل أن تتصاعد وتنجح في شد الجمهور.

أما الكاتب جورج درويش، فيرى أن المرتبة الثانية يستحوذ عليها مسلسل "مولانا"، معتبرًا أن فكرته بدت مختلفة نسبيًا، وأنه نجح في توظيف وجوه شابة وتقديم إسقاطات ذكية في بعض مراحله، رغم تحفظه على مستوى الحوار.

وفي المقابل، يضع أعمالًا مثل "بخمس رواح" و"سعادة الجنون" ضمن قائمة الأضعف.

ما أبرز المسلسلات المنتَجة؟

تنوعت المسلسلات السورية على مائدة المشاهد السوري والعربي، بين البيئة الشامية والدراما السياسية والقصص الاجتماعية المعاصرة، إلى جانب الكوميديا والفانتازيا.

وفي تقرير سابق نشرته عنب بلدي، عرضت الخريطة الدرامية، وتحدثت عن حكايات المسلسلات وأبطالها، إذ تناول عملان منها الدراما السياسية، وطرحا حقبة النظام السابق، خاصة قضية الاعتقالات، هما "الخروج إلى البئر" و"قيصر".

كما تضمنت الأعمال الاجتماعية عدة مسلسلات، منها "بخمس أرواح" بطولة كاريس بشار وقصي خولي، و"مولانا" بطولة تيم حسن ونور علي، و"مطبخ المدينة" بطولة أمل عرفة ومكسيم خليل، و"هو وهي وهيا" بطولة باسل خياط وتاج حيدر، و"سعادة المجنون" بطولة سلافة معمار وعابد فهد، و"عيلة الملك" بطولة سلوم حداد وجوان خضر ولجين إسماعيل.

أما الأعمال الكوميدية فشهدت حضورًا عبر "ما اختلفنا 3" و"بنت النعمان" و"يا أنا يا هي"، وحققت أعمال البيئة الشامية حضورها المعتاد عبر عدة إنتاجات، منها "اليتيم" و"النويلاتي".

الحزم التربوي أم التسلط..
ماذا يحتاج الطفل من الأب؟

عنب بلدي – خاص

هناك أنماط مختلفة من التربية يتبعها الآباء في التعامل مع أبنائهم، حتى وإن كان هذا بشكل غير واعٍ، فقد تقوم بوصفك أبًا بتصرفات معيّنة تندرج تحت نوع محدد من أشكال التربية دون أن تعلم عنه شيئًا.

وباعتبار أن الأنماط التربوية على اختلافها تحمل مزايا وعيوبًا، فإنه سيكون من المفيد أن تتعلم عن أسلوب التربية الذي تتبعه، ما يمكّنك من تعديل العيوب ورفع قيمة المزايا، وبالتالي التعرف إلى كيفية تأثير هذا النوع من التربية في شخصية طفلك.

أنماط التربية

هناك أربعة أنماط رئيسة في الأبوة غالبًا ما تُصنف كالتالي: عدم التورط/الإهمال، الأبوة السلطوية، الأبوة المتساهلة، الأبوة الموثوقة.

كل نمط منها يتحدد بواسطة أمرين جوهريين، هما: مقدار مطالب الآباء من الأبناء، ودرجة استجابة الآباء لمطالب أبنائهم.

المطالب توضح الدرجة التي يتم بها وضع الحدود وفرض القواعد، والاستجابة تؤكد درجة احترام رغبات الطفل واحتياجاته.

الفرق بين الأب الحازم تربويًا والأب المتسلط

تعتبر الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، أن الفرق جوهري جدًا، بالرغم من أن بعض الآباء يخلطون بينهما.

الحزم التربوي يعني وجود حدود واضحة وثابتة تحمي الطفل وتنظم سلوكه، مع الحفاظ على كرامته وحقه في الفهم.

أما التسلط، بحسب الاستشارية، فهو فرض السيطرة من موقع القوة والخوف، دون اعتبار لحاجة الطفل النفسية أو مستوى نضجه.

توضح العرنوس أن الأب الحازم يقول لا، لكنه يشرح. يضع قاعدة، لكنه يربطها بمعنى. يتابع التنفيذ، لكنه لا يلجأ إلى الإهانة.

هدفه ليس كسر إرادة الطفل، بل مساعدته على بناء الضبط الداخلي. هو يفهم أن الطفل يحتاج إلى حدود حتى يشعر بالأمان، لأن الفوضى ترهق الطفل بقدر ما يرهقه القمع.

أما الأب المتسلط، فعلاقته بالسلطة قائمة على إثبات الهيبة، لا على التربية، بحسب الاستشارية، وبالتالي يطلب الطاعة الفورية لذاتها، ويرى في النقاش تهديدًا لمكانته، وقد يستخدم التخويف أو السخرية أو التحقير ليضمن الانصياع.

لماذا يعتقد بعض الآباء أن السيطرة تربية صحيحة؟

قالت الاستشارية النفسية الأسرية، إن بعض الآباء يعتقدون أن القسوة والسيطرة هي تربية صحيحة، باعتبار أن كثيرًا من الآباء لا يربون أبناءهم فقط، بل يعيدون تربية أنفسهم من خلالهم.

الأب يحمل داخله تاريخًا طويلًا من التجارب، من الخوف، من الحرمان، من القسوة التي ربما تعرض لها، وحين يصبح أبًا، لا يبدأ من الصفر، بل يبدأ من هذا المخزون.

وأضافت الاستشارية أن الأب عندما يقول أنا أريد مصلحتك، فهو غالبًا صادق، لكن المشكلة أن تعريفه للمصلحة قد يكون مشوهًا بخبراته القديمة، فيرى أن القسوة تبني، لأن أحدًا كان قاسيًا معه، ويرى أن الخوف يحمي، لأنه لم يعرف وسيلة أخرى.

كثير من الآباء لا يمارسون السلطة لأنهم أقوياء، بل لأنهم يخافون، كما تؤكد الاستشارية، وهم يخافون من فشل أبنائهم، من انحرافهم، فيتحول الخوف إلى سيطرة، والسيطرة تلبس قناع التربية.

ممارسات خطيرة

عن أخطر الممارسات التي يمارسها الأب ويظنها تربية، قالت العرنوس، إن الأخطر ليس السلوك نفسه، بل الرسالة النفسية العميقة التي تصل للطفل من خلاله، منبهة إلى رسائل تربوية للأب بينها:

• حين يقسو الأب ليجعل ابنه قويًا، قد تصل رسالة خفية مفادها: مشاعرك غير مهمة.

• حين يمنع ابنته من التعبير أو الاختيار، قد تصل رسالة: أنتِ لا تثقين بنفسك.

• حين يربط الحب بالإنجاز، قد يفهم الطفل: أنا محبوب فقط حين أكون مثاليًا.

• حين يستهين بمخاوف طفله، يتعلم الطفل أن داخله غير مرئي.

هذه الرسائل، بحسب الاستشارية، لا تظهر فورًا، لكنها تبقى في البنية النفسية، وتتحول لاحقًا إلى قلق، أو شعور بالنقص، أو حاجة مفرطة لإرضاء الآخرين.

فالتربية لا تُقاس بما يفعله الأب فقط، بل بما يزرعه دون أن يقصد.

بين الفهم والطاعة

لفتت الاستشارية النفسية الأسرية إلى أن بعض الآباء يركزون على الطاعة أكثر من الفهم، لأن الطاعة تعطي شعورًا سريعًا بالسيطرة، بينما الفهم يحتاج إلى وقت وصبر.

الأب حين يرى ابنه يطيع، يشعر أنه نجح، لكن هذا النجاح ظاهري، بحسب الاستشارية، موضحة أن الطاعة تبني سلوكًا، لكنها لا تبني وعيًا.

وتابعت العرنوس أن الطفل الذي لا يفهم لماذا يفعل الشيء الصحيح، لن يستمر فيه حين يغيب الأب.

وتقارن الاستشارية بين التربية في العمق التي تقوم على الطاعة فقط وتنتج شخصًا يعتمد على الخارج، وينتظر التوجيه، ويخاف من اتخاذ القرار، في حين تصنع التربية التي تقوم على الفهم إنسانًا لديه بوصلة داخلية.

عواقب وآثار سلبية

أشارت العرنوس إلى أن الطفل يبدو مطيعًا في الظاهر، لكن الثمن النفسي يكون مرتفعًا، فقد ينمو وهو خائف من الخطأ، أو ضعيف المبادرة، أو ممتلئ بالغضب المكبوت، أو مزدوج الشخصية بين الطاعة أمام السلطة والتمرد خارجها.

وتابعت أن التربية السليمة لا تحتاج إلى أب مرعب، بل إلى أب واضح، فالطفل لا يزدهر تحت التهديد المستمر، بل داخل علاقة فيها احترام وحدود واتساق. لهذا فإن الحزم الناضج يصنع شخصية متماسكة، بينما التسلط يصنع انكسارًا أو تمردًا أو نفاقًا دفاعيًا.

كما تخلق الأبوة السلطوية العديد من المشكلات لدى الفتيان أو الفتيات، بحسب دراسات، فمثلًا هذا النوع من التربية قد يرتبط سلبًا بالتحصيل الأكاديمي ومشاركة أقل في أنشطة الفصل الدراسي.

وبمرور الوقت، يواجه الأبناء صراعًا مع ضبط النفس واتخاذ القرارات.

توصيات وإرشادات

ختمت الاستشارية النفسية الأسرية حديثها لعنب بلدي بتوصيات تربوية للأب، تشمل:

• اعتماد الحزم الواعي لا السيطرة.

• ضع حدودًا واضحة مع شرحها للطفل ولا تفترض وضوحها.

• احترم مشاعره دون التنازل عن القواعد.

• انتبه للرسائل النفسية غير المباشرة كتجاهل المشاعر.

• افصل بين مخاوفك وسلوكك التربوي.

• ركّز على الحوار لبناء الضبط الداخلي بعيدًا عن التسلط.

• تجنّب الإهانة والتخويف فهي تخلق شخصية هشة.

• عزز السلوك الإيجابي باستمرار.

• كن ثابتًا ومتسقًا في قراراتك، وغير متذبذب وفق الحالة المزاجية.

• ابنِ علاقة قائمة على الأمان والثقة ليثبت التغيير.

ويجمع نهج "الأبوة الموثوقة" لتنشئة الأطفال أفضل السلوكيات التي تتبعها أساليب الأبوة المختلفة، بحسب المتخصصة في علم النفس التنموي ديانا بومريند، إذ إن متطلبات الآباء من الأبناء والاستجابة لاحتياجاتهم يحدثان معًا بشكل منضبط وعقلاني، بلا تفريط أو إفراط في أي من الجانبين.

غالبًا ما يخلط الآباء بين الحزم التربوي الذي يرسم حدودًا واضحة وثابتة تحمي الطفل وبين التسلط من موقع القوة أو الخوف (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

التغذية النفسية
كيف يؤثر الطعام على المزاج؟

قد يبدو لكثيرين أن العلاقة بين الطعام والمزاج مجرد فكرة غريبة أو ثانوية، ولكن الأبحاث العلمية الحديثة أثبتت أن هناك رابطًا قويًا بين ما نأكله وكيف نشعر. فعندما نتناول الطعام، لا يؤثر فقط على جسدنا من الناحية الفيزيائية، بل يمتد تأثيره ليشمل حالتنا النفسية والمزاجية أيضًا.

تتأثر مشاعرنا وتفكيرنا وحتى مستوى طاقتنا بما نضعه في أفواهنا، وفق ما تؤكده اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، إذ تحدثت لعنب بلدي حول كيفية تأثير التغذية على المزاج وكيف يمكن للأطعمة أن تحسّن أو تضر بالصحة النفسية.

الكربوهيدرات وتحسين المزاج

الكربوهيدرات هي واحدة من المصادر الأساسية للطاقة في جسم الإنسان، لكنها لا تقتصر على إمداد الجسم بالطاقة فقط، بحسب قهوجي، فعندما نتناول الأطعمة الغنية بالكربوهيدرات، مثل الخبز الكامل والأرز البني والفواكه، فإن الجسم يفرز مادة "السيروتونين".

يُعرف "السيروتونين" بأنه "هرمون السعادة"، فهو يعزز الشعور بالراحة والاسترخاء. لذا، فإن تناول وجبة غنية بالكربوهيدرات يمكن أن يرفع من مزاجنا ويقلل من التوتر. على سبيل المثال، وجبة مثل الشوفان مع الموز يمكن أن تساعد على تعزيز مشاعر السعادة والطاقة طوال اليوم.

البروتينات وتأثيرها على التركيز والهدوء

البروتينات من العناصر الغذائية الأساسية التي تسهم في بناء العضلات، لكنها تلعب أيضًا دورًا محوريًا في الصحة العقلية، بحسب الاختصاصية. فعندما نتناول الأطعمة الغنية بالبروتين، مثل البيض واللحوم الخالية من الدهون والكسرات، فإنها تحفز إنتاج "الدوبامين"، وهو مادة كيماوية في الدماغ تتحكم في التركيز والمزاج.

"الدوبامين" يلعب دورًا كبيرًا في منحنا الإحساس بالإنجاز والبهجة، لهذا السبب يمكن أن يساعد تناول البروتين على تحسين المزاج وتعزيز الأداء العقلي.

على سبيل المثال، تناول السمك المشوي أو الدجاج يمكن أن يمنحك طاقة ذهنية إضافية، ويساعدك في مواجهة التحديات اليومية بشكل أفضل.

الأحماض الدهنية تقلل الاكتئاب

تشير الدراسات إلى أن الأحماض الدهنية (أوميغا 3) تلعب دورًا حيويًا في دعم صحة الدماغ والمزاج.

توجد هذه الأحماض بشكل رئيس في الأسماك الدهنية، مثل السلمون والماكريل والسردين، كما توجد أيضًا في بذور الشيا والجوز.

هذه الأحماض، بحسب قهوجي، تسهم في تقليل أعراض الاكتئاب والقلق، إذ أظهرت دراسة حديثة، أن الأشخاص الذين يعانون من الاكتئاب كانوا أكثر عرضة لنقص "أوميغا 3" في نظامهم الغذائي.

لذلك، إذا كنت تشعر بالحزن أو الاكتئاب، يمكن أن تكون إضافة الأسماك الدهنية إلى الوجبات اليومية خطوة فعالة لتحسين مزاجك.

السكر والأطعمة المصنعة.. عدو المزاج

على عكس الأطعمة الغنية بالكربوهيدرات المعقدة، فإن الأطعمة التي تحتوي على نسبة عالية من السكر والدهون المشبعة تؤدي إلى تقلبات حادة في المزاج.

عندما تتناول حلوى أو مشروبات غازية تحتوي على نسبة عالية من السكر، تحدث زيادة مفاجئة في مستوى السكر بالدم، ما يؤدي إلى شعور مؤقت بالطاقة. لكن، سرعان ما يحدث هبوط مفاجئ في مستوى السكر، ما يسبب الإرهاق والحزن والتهيج.

من هنا، توضح اختصاصية التغذية العلاجية، أن الإفراط في تناول الأطعمة السكرية والمصنعة قد يؤدي إلى شعور بالكسل والضغط النفسي.

إذا كنت ترغب في تحسين مزاجك، يفضل تجنب تناول كميات كبيرة من الأطعمة السريعة التي تحتوي على سكريات مضافة.

الأطعمة المضادة للأكسدة تحارب التوتر

الأطعمة الغنية بمضادات الأكسدة، مثل التوت والسبانخ واللوز، لا تحارب الجذور الحرة في الجسم فحسب، بل تساعد أيضًا على تقليل مستويات التوتر.

هذه الأطعمة، وفق ما تؤكده قهوجي، تحسّن التوازن الكيماوي في الدماغ، مما يسهم في تقليل الشعور بالتوتر والقلق.

على سبيل المثال، تناول عصير التوت أو السبانخ في وجبة الغداء يمكن أن يساعدك على الشعور بالهدوء والاسترخاء، حتى في الأيام المزدحمة.

شغب مستمر رغم العقوبات

الدوري السوري بلا ردع حقيقي واتحاد اللعبة يطور اللوائح

عنب بلدي – يزن قر

مع نهاية كل جولة من الدوري السوري، تصدر لجنة الانضباط والأخلاق في اتحاد كرة القدم قرارات جديدة، تتمثل بعقوبات على الأندية، وإيقاف للاعبين، وغرامات بحق إداريين، وأحيانًا إجراءات تستهدف الجماهير، مشهد يتكرر بشكل شبه ثابت، حتى بات جزءًا من روتين المتابعة، دون أثر واضح يتجاوز البيانات الرسمية.

ورغم تشديد العقوبات مع تكرار المخالفات، لا يبدو أن سلوك الملاعب يتغير بالقدر المتوقع، فالمخالفات نفسها تتكرر، والعقوبات تتضاعف، لتبقى النتيجة حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل.

في هذا السياق، يبرز تساؤل: هل تكفي العقوبات لتحقيق الردع، أم أن المشكلة تتجاوزها إلى بيئة كروية لم تعد هذه الإجراءات قادرة على ضبطها؟

أداة ضمن منظومة ردع متكاملة

يرفض رئيس لجنة الانضباط والأخلاق في الاتحاد السوري لكرة القدم، فراس علي المصطفى، أن تطوير اللوائح يبقى أمرًا مستمرًا بحكم طبيعة الواقع الرياضي المتغير، مشددًا على ضرورة أن يتم هذا التطوير ضمن الأطر القانونية المعتمدة وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

وكشف المصطفى لعنب بلدي، عن إعداد تعديلات جديدة على اللائحة تهدف إلى تعزيز فعالية الردع، وهي حاليًا في طور الاستكمال لاعتمادها رسميًا، على أن تُطبّق مع مرحلة الإياب بعد إقرارها ونشرها عبر القنوات الرسمية للاتحاد الرياضي.

وخلص المصطفى إلى أن قياس أثر العقوبات لا يكون بعدد الغرامات المتراكمة، بل بمدى التزام الأطراف المعنية وتطور سلوكها، معتبرًا أن تحقيق ذلك يتطلب شراكة بين اللجنة والأندية وكوادر اللعبة، بدل الاكتفاء بتحميل النصوص القانونية وحدها مسؤولية المعالجة.

احتواء الشغب دون حرمان الجماهير

خيار إقامة مباريات الدوري دون جمهور كان مطروحًا خلال الفترة الماضية، إلا أن وزارة الرياضة والشباب والاتحاد الرياضي أبديا تمسكًا واضحًا باستمرار حضور الجماهير، وعملا على تثبيت هذا التوجه رغم التحديات الأمنية التي تشهدها البلاد، وفق ما قاله مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو، لعنب بلدي.

وبيّن عمو أن الجهود الحالية تتركز على معالجة ظواهر الشغب والمخالفات، بالتوازي مع الحفاظ على حق الجمهور في حضور المباريات، لافتًا إلى أن رئيس الاتحاد السوري لكرة القدم، فراس تيت، أجرى مؤخرًا زيارات ميدانية إلى إدارات أندية حطين وتشرين، وعقد اجتماعات مع روابط المشجعين، للوقوف على خلفيات أحداث الشغب التي رافقت مبارياتهم في الجولة الـ15، في محاولة للحد من تكرارها وتعزيز الانضباط في المدرجات.

الغرامات وحدها لا تكفي

قال مدرب نادي الجيش، طارق جبّان، إن العقوبات المالية لم تعد تجدي نفعًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأندية السورية، موضحًا في تصريح لعنب بلدي، أن الأندية غالبًا ما تتأخر في دفع الغرامات، مما يقلل من فعاليتها كأداة للردع.

وأكد جبّان أن العقوبات المالية وحدها لا تكفي للحد من المخالفات المتكررة التي تصدر عن اللاعبين أو الجماهير أو الإداريين، داعيًا لجنة الانضباط إلى تبني إجراءات أكثر صرامة وواقعية، مثل خصم النقاط من النادي المخالف، أو نقل المباريات إلى خارج أرض الفريق، أو إقامة المباريات دون جمهور.

وأضاف أن هذه الإجراءات قد تكون الأداة الأقوى لإرساء الانضباط داخل الملاعب، لأن الأندية والجماهير عادة ما تتجاوب بشكل أسرع مع القيود المباشرة على الأداء والنتائج من مجرد الغرامات المالية، التي لا تؤثر كثيرًا على السلوك في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وأشار جبّان أيضًا إلى أن تطبيق هذه التدابير بشكل متدرج وعادل بين جميع الأندية قد يساعد على إعادة التوازن إلى الدوري، ويعزز الانضباط دون المساس بحق الجمهور في متابعة المباريات، ويحد من تكرار المخالفات التي أصبحت جزءًا متكررًا من المشهد الكروي المحلي.

ويبقى الدوري السوري محكومًا بين تشديد العقوبات والواقع الاقتصادي والاجتماعي للأندية، فالغرامات وحدها لم تعد كافية، والردع الحقيقي يتطلب إجراءات مباشرة وتضافر جهود الاتحاد والأندية والجماهير.

ومع التعديلات الجديدة على اللوائح، يسعى الجميع لإرساء الانضباط في الملاعب والحد من المخالفات المتكررة، بما يضمن استقرار الدوري واستمرار حضور الجماهير

جماهير نشرين يطلقون ألعابًا نارية خلال مباراة ضد الوحدة بالملعب البلدي في اللاذقية – 17 آذار 2026 (النادي نشرين الرياضي)

يسعى الاتحاد السوري لكرة السلة إلى الانفتاح على التجارب الإقليمية الناجحة، وتعزيز التعاون مع عدد من الاتحادات العربية، في إطار تحركاته لتطوير كرة السلة محليًا، واضعًا تبادل الخبرات ضمن أولوياته خلال المرحلة المقبلة.

وتأتي هذه التحركات عبر مراسلات ومقترحات أولية لم ترتقِ بعد إلى اتفاقيات رسمية، لكنها تعكس توجهًا واضحًا نحو الاستفادة من التجارب المتقدمة في المنطقة، بما يسهم في إعادة بناء وتطوير اللعبة على أسس أكثر حداثة وتنافسية.

وقال رئيس المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة السلة، مهند ملص، لعنب بلدي، إن الاتحاد يعمل حاليًا على تعزيز قنوات التواصل مع عدد من الاتحادات الشقيقة، منها السعودية ولبنان، مشيرًا إلى أن هذه الخطوات تأتي في إطار بناء نماذج تعاون مماثلة.

نموذج تعاوني

اطلعت عنب بلدي على نموذج مراسلة الاتحاد السوري لكرة السلة للاتحاد السعودي، وذلك في إطار الجهود لتوسيع آفاق التعاون الإقليمي.

ويظهر هذا النموذج ملامح أولية لبرامج مشتركة محتملة، تركز بشكل أساسي على تبادل الخبرات الفنية والتطويرية، وذلك وفق المحاور المقترحة التالية:

• إنشاء برنامج تبادل حكام موسمي بين الطرفين، بحيث يمنح حكام البلدين أولوية المشاركة في بعض المسابقات المحلية، وفق الاحتياجات والأنظمة المعتمدة لدى كل اتحاد.

• إقامة معسكرات تدريبية مشتركة للمنتخبات الوطنية في سوريا أو في السعودية أو في دولة ثالثة، وذلك وفق الرزنامة الرياضية المعتمدة لدى الطرفين.

• منح فرق البلدين أولوية الدعوة للمشاركة في البطولات الودية التي يقيمها أي من الطرفين، بما يعزز الاحتكاك الفني وتبادل الخبرات بين الأندية والمنتخبات.

• إطلاق سلسلة ورشات تدريبية مشتركة للمدربين بمستويات مختلفة (أساسي، متوسط، متقدم)، تتناول الجوانب الفنية والبدنية والتحليلية الحديثة في تدريب كرة السلة.

• تنفيذ برامج معايشة للمدربين تتيح لهم حضور الحصص التدريبية والمباريات الرسمية ضمن فرق أو منتخبات البلدين، بهدف نقل المعرفة وتبادل الخبرات العملية.

• تنظيم مباريات ودية للفئات العمرية (U14 / U16 / U18) ضمن نافذة زمنية سنوية ثابتة قدر الإمكان، دعمًا لمسار تطوير المواهب الشابة في كلا البلدين.

• تنسيق فرص رعاية مشتركة لبعض الفعاليات والمعسكرات أو المنتخبات، بما يحقق قيمة تسويقية أعلى للطرفين ويعزز جاذبية الشراكات الرياضية.

ولفت ملص أن الهدف الرئيس من هذه التحركات يتمثل في تحقيق تبادل الخبرات من خلال اتفاقيات مستقبلية، لافتًا إلى أن هذه الاتفاقيات لم تُوقّع بعد، وإنما لا تزال ضمن إطار المراسلات والتواصل الأولي، وهو ذات النهج المتبع مع الاتحادين الآسيوي وغرب آسيا.

العلاقة مع الاتحادات الآسيوية

قال رئيس المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة السلة، مهند ملص، إن العلاقة مع الاتحاد الآسيوي تسير بشكل سلس ومؤسساتي، ولا توجد أي تحديات تُذكر في هذا الإطار، حيث تقوم على رؤية مشتركة تهدف إلى تطوير كرة السلة على مستوى المنطقة والقارة الآسيوية بشكل عام.

وأشار ملص إلى أنه لا توجد حاليًا برامج مشتركة مؤكدة مع الاتحاد الآسيوي، إلا أن من المتوقع تنظيم دورة قريبًا لتطوير المدربين والمراقبين على المستوى المحلي، وليس القاري.

وشدد على أن التعاون مع الاتحادات الإقليمية والدولية يشكّل ركيزة أساسية في استراتيجية الاتحاد، لما يتيحه من الاستفادة من الخبرات التراكمية التي حققتها هذه الاتحادات، خاصة في ظل وجود تجارب متقدمة في المنطقة.

ولفت إلى أهمية الاستفادة من تجارب دول سبقت في هذا المجال، مثل لبنان والأردن، إضافة إلى التجارب المتنامية في كل من السعودية والإمارات والبحرين، مؤكدًا أن دراسة هذه النماذج الناجحة تمثل خطوة ضرورية نحو بناء تجربة سورية خاصة تسهم في تطوير كرة السلة الوطنية.

تطبيقات للهاتف "الذكي" تساعدك في حالات الطوارئ

مع تزايد المخاوف، وسط الحديث عن احتمالية انقطاع الإنترنت أو تعطل شبكات الاتصال بسبب الظروف التي تمر بها المنطقة، هناك تطبيقات ينصح خبراء بتحميلها على الهاتف المحمول، ويعتبرون أن وجودها "ضرورة ملحّة".

ويرى الخبير في تكنولوجيا وأمن المعلومات جعفر بدران، في حديث إلى عنب بلدي، أن مثل هذه التطبيقات والأدوات قد تكون بمثابة "طوق نجاة حقيقي" في حالات الطوارئ كالحروب والزلازل، عند تأثر البنى التحتية وقطاع الاتصالات والإنترنت.

تطبيق "BitChat"

يؤمّن هذا التطبيق التواصل دون شبكات وإنترنت، باعتبار أن العثور على طريقة للتواصل يكون الهاجس الأول في حال انقطاع الإنترنت.

يعود هذا التطبيق إلى "جاك دورسي" (مؤسس "تويتر")، إذ يعتمد على "البلوتوث" و"الواي فاي دايركت" لتفعيل شبكة بين المستخدمين (Mesh Network).

وبذلك، يجعل التطبيق من هواتف الناس المحيطة "جسر عبور" لرسالتك، عوضًا عن أبراج الاتصالات، لتصل للشخص المطلوب بأمان ودون إنترنت نهائيًا.

المساعد الذكي "PocketPal AI"

تحدث بدران عن النتيجة "الممتازة"، وفق تعبيره، لاستخدام هذا التطبيق، وتحميل "نموذج ذكاء اصطناعي" ضمنه وتجربته دون إنترنت.

بذلك، يتحول الهاتف النقال إلى "مستشار شخصي" يُجيب عن التساؤلات، إضافة إلى تقديمه خططًا للطوارئ.

ولفت الخبير التقني إلى أن المشكلة تكمن ببطئه بكتابة الأجوبة، باعتبار أنه يعتمد فقط على معالج الهاتف، وليس على "سيرفرات" ضخمة، كما في الحالة الطبيعية، معتبرًا أن ذلك مقبول ومبرر، لطالما أن المستخدم يحصل على "عقل اصطناعي" في ظروف معقدة.

"Pocket"و"Kiwix"

يمكن تحميل هذين التطبيقين لحفظ المعلومات المهمة، إذ يعدان، بحسب الاختصاصي، بمثابة "أدلة نجاة" عند انقطاع الإنترنت والانعزال عن العالم.

تطبيق "Pocket" يتيح حفظ المقالات المهمة ونصائح النجاة للاطلاع عليها لاحقًا، أما تطبيق "Kiwix" فيسمح بتحميل أرشيف مواقع كاملة، مثل "ويكيبيديا" بكامل مقالاتها الطبية والعلمية، وتصفحها دون إنترنت.

"Offline Maps" أو "Maps me"

تساعد هذه التطبيقات في الملاحة ومعرفة الطرق الآمنة، وفق بدران، إذ اعتمد عليها بشكل شخصي، في فترة الزلزال الذي ضرب شمال غربي سوريا عام 2023، عندما أُغلقت كثير من الطرق بالأنقاض.

تتيح هذه التطبيقات العثور على طرق بديلة وآمنة، من خلال تحميل مسبق لخريطة البلاد، وعند انقطاع الإنترنت يعتمد الهاتف على "GPS" للاتصال بالأقمار الصناعية مباشرة، وبذلك تتعرف على مكانك وأسماء الشوارع لتتحرك بأمان.

تطبيقات أخرى

كما أن هناك العديد من التطبيقات المهمة في الكوارث والأزمات، مثل "Google Translate" للترجمة الفورية دون إنترنت، وهذا يمكنك من التواصل بسهولة مع فرق الإغاثة الدولية والأجنبية، التي تدخل عادة في مثل هذه الظروف.

إضافة إلى تطبيق "First Aid" للإسعافات الأولية والطوارئ، وهو عبارة عن قاعدة بيانات ضخمة، تتضمن خطوات وصورًا تشرح آلية التعامل مع الكسور والنزيف، وهذا قد يمكنك من إنقاذ حياة العديد من الأشخاص.

ونصح الخبير أيضًا بتحميل تطبيق راديو "FM" المدمج، لمتابعة الأخبار الرسمية، عبر وصل سماعات "سلكية" عادية، الذي يعمل كـ"أنتين" للتقاط بث الإذاعات المحلية والاستماع لتوجيهات الحكومة والدفاع المدني دون إنترنت.

ومن التطبيقات المجلد الآمن أو "Secure fold-er" لحماية الوثائق الشخصية والأوراق والثبوتيات المهمة عبر الاحتفاظ بنسخ عنها، إضافة إلى تطبيقات البوصلة وتحديد الإحداثيات (GPS) عن طريق الأقمار الصناعية دون إنترنت، لإرسالها للمحيطين بك عبر تطبيق "BitChat" مثلًا.

"سعادة المجنون" يغوص في العتمة النفسية وصراع النفوذ

جريمة قتل غامضة ترتبط بملف فساد كبير، تشكّل الشرارة الأولى لسلسلة من التطورات الدرامية المتشابكة، بهذا السطر التعريفي يمكن تلخيص أحداث مسلسل "سعادة المجنون".

العمل، الذي أخرجه سيف الدين سبيعي، وكتبه علاء مهنا، يقدم تجربة درامية تراهن على البعد النفسي العميق والتشويق المركب، جامعًا ثلاثة من أبرز نجوم الدراما السورية، عابد فهد وسلافة معمار وباسم ياخور.

جريمة تفتح أبواب الفوضى

تنطلق أحداث المسلسل من جريمة غامضة للقاضية "صبا"، طليقة "أوس" الذي يؤدي دوره عابد فهد، ترتبط بملف فساد واسع، لتتحول هذه الجريمة إلى نقطة ارتكاز لبناء سردي متشعب، يكشف تدريجيًا شبكة من العلاقات المتشابكة داخل بيئة شعبية تعيش على وقع الصراعات.

الفنانة سلافة معمار في مشهد من مسلسل "سعادة المجنون" – 2 آذار 2026 (الفنانة نفسها)

لا تتوقف الحكاية عند حدود الجريمة، بل تتوسع لتشمل ملفات حساسة مثل التهريب، وتجارة الممنوعات، والفساد داخل بعض مفاصل العدالة، ما يمنح العمل بعدًا واقعيًا يعكس تحولات اجتماعية معاصرة.

صراع المال والنفوذ

يقوم البناء الدرامي على ثلاث شخصيات محورية تشكّل ما يشبه "مثلث السلطة"، حيث لا تحكم العلاقات بينها أي قيم أخلاقية، بل المصالح فقط.

رجل يسعى بلا تردد نحو المال والنفوذ، وامرأة باردة تتحرك بدافع السيطرة، ورجل أعمال انتهازي يتلاعب بالجميع لضمان بقائه في القمة.

هذا التكوين يخلق صراعًا مفتوحًا تتداخل فيه الخيانة مع الرغبة، والحب مع الانتقام، في لعبة لا تعترف إلا بمن يملك القدرة على الاستمرار داخلها.

عابد فهد.. الجنون كقناع

يقدم عابد فهد شخصية "أوس صبري"، وهي شخصية محورية تقوم على مفارقة لافتة: رجل قد يبدو مجنونًا، لكنه في الحقيقة الأكثر وعيًا بما يدور حوله، فتضعه الأحداث في موقف حرج يجبره على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها، فيما يشبه "صفقة مع الشيطان"، ليصبح الجنون وسيلته الوحيدة للنجاة أو للمناورة داخل شبكة معقدة من المصالح.

وقد وُصف أداؤه بأنه "جنون ذكي"، يعتمد على البرود والهدوء أكثر من الانفعال، ما يعكس عمق الشخصية وتعقيدها النفسي.

سلافة معمار.. سلطة بوجه بارد

في المقابل، تقدم سلافة معمار شخصية "ليلى"، التي تمثل نموذج المرأة القوية، لكنها في الوقت ذاته شخصية فاسدة تتحرك بمنطق السيطرة المطلقة.

لا تعتمد "ليلى" على القوة المباشرة، بل على التلاعب العاطفي والعلاقات المعقدة، ما يجعلها أحد أخطر أطراف الصراع داخل العمل، خصوصًا مع تصاعد التوتر بينها وبين "أوس".

باسم ياخور.. تحول يعيد ترتيب المشهد

أما "أشرف" الذي يؤدي دوره الفنان باسم ياخور بشخصية مركبة لمحام، فيواجه صراعات أخلاقية ومهنية معقدة، ويلجأ للتلاعب بالثغرات القانونية، وينتقل من مهنة المحاماة إلى القضاء، في خطوة تعيد تشكيل موازين القوى داخل القصة.

هذا التحول لا يمنح الصراع طابعًا قانونيًا فقط، بل يجعله أكثر تعقيدًا، حيث تتداخل العلاقات العائلية مع السلطة القضائية، ما يضع الشخصيات أمام اختبارات أخلاقية حادة.

سرد قائم على التأجيل والتشويق

يعتمد "سعادة المجنون" على بنية سردية تقوم على كشف تدريجي للأحداث، حيث لا تُقدَّم الإجابات مباشرة، بل تُؤجَّل لمصلحة تصعيد التوتر وبناء الغموض.

هذا الأسلوب يجعل المشاهد شريكًا في تحليل الأحداث، خاصة مع تعدد الطبقات النفسية للشخصيات.

البيئة البصرية عامل قوي

يتميز العمل بمعالجة إخراجية تعتمد على ألوان باردة وإيقاع بصري يعكس العزلة النفسية للشخصيات، إلى جانب موسيقا تصويرية تحافظ على مستوى عالٍ من التوتر.

كتاب

"تقاطع نيران"

يرصد يوميات من بدايات الثورة السورية

في "تقاطع نيران"، تقدم سمر يزبك نصًا سرديًا، يجمع بين توثيق الأحداث وتجربة شخصية حية، ويضع القارئ في قلب الثورة السورية خلال الأشهر الأولى لانطلاقتها في المدن السورية، كما يروي الكتاب تفاصيل معاناة شعب كامل.

الكتاب لا يمكن وصفه بأنه مجرد تأريخ للأحداث، وإنما يوميات حية تمزج بين ما عاشته الكاتبة شخصيًا وما وثقته من شهادات الآخرين، بين تفاصيل الحياة اليومية للناس وما واجهوه من خوف وعنف وقمع واعتقالات، وملاحظة الكاتبة وتجربتها الصحفية والروائية.

سمر يزبك، من خلال ضمير المتكلم، تجمع كل الحكايات في دائرة واحدة، حيث تتشابك الإشكاليات الشخصية والسياسية والاجتماعية، وتتصاعد التناقضات بين الانتماءات والأيديولوجيات.

الكتاب يعكس بوضوح الخوف واليأس والارتباك الذي عايشته الكاتبة، وهذا الاعتراف بالضعف لا يقلل من قوة النص، بل يجعل شهادتها أكثر صدقًا، فالألم والخوف والعجز، كل ذلك إنما يُترجم إلى صورة عن بطولة الشعب السوري الذي أراد الحرية، وتتيح الكاتبة للقارئ فهم حجم التضحية والمعاناة.

من خلال صيغة اليوميات، تمتزج اللغة الشخصية بالكلام المنقول عن الآخرين، فتنتقل بين تجربة الكاتبة المباشرة وتجارب الناس، لتصنع نصًا يقف على خط رفيع بين التوثيق الأدبي والواقعية الصحفية.

الكتاب يسلط الضوء أيضًا على التحديات الاجتماعية والطائفية، كون الكاتبة من الطائفة العلوية، وانتماؤها للثورة جعلها هدفًا للاتهام بالخيانة والعمالة، لكنها تقاوم هذه الصورة النمطية، وتؤكد انتماءها للشعب وثورته السلمية، من خلال نصها، توضح أن الثورة ليست مسألة طائفية أو عرقية، بل حالة إنسانية عامة، تتطلب مواجهة القمع والظلم، مع الإبقاء على حياد أخلاقي تجاه المدنيين الآخرين، دون الانزلاق في خندق القتلة أو الأيديولوجيا المتطرفة.

"تقاطع نيران" نص عن اليوميات التي تحولت إلى شهادة أدبية، عن الخوف والرصاص والاعتقال، فالكاتبة تعيش الأحداث وتوثقها، وتسمح للقارئ بأن يرى كل لحظة من داخلها، كما لو كان يشهدها بنفسه، ثم إن النص يصنع قصصًا إنسانية لا يمكن تجاهلها، عن حرب لم تقتل فقط الجسد.

من سمر يزبك؟

ولدت سمر يزبك في 18 من آب عام 1970 بمدينة جبلة السورية، وهي كاتبة وروائية وصحفية سورية، تحمل شهادة في الأدب العربي من جامعة "تشرين".

لها أعمال أدبية متنوعة، تشمل مجموعات القصة "باقة خريف" و"مفردات امرأة"، وروايات "طفلة السماء" و"صلصال" و"رائحة القرفة"، كما عملت في كتابة الحلقات التلفزيونية والأفلام الوثائقية.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 29 آذار/مارس 2026
العـدد 736 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

صليب التركمان..
لسان "الأوغوز" الذي لم يخفت في الساحل السوري

عنب بلدي – آلاء شعبو

في أزقة قرية صليب التركمان التابعة لمحافظة اللاذقية، تحضر لغة "الأوغوز" العتيقة في تفاصيل الحياة اليومية لسكانها، حيث حافظت قرابة ألفي عائلة على تداولها، لتبقى التركمانية لغة البيت والشارع التي يتوارثها الأطفال قبل دخولهم المدرسة، ولم تستطع عقود الاستقرار في المتوسط محوها.

ويؤكد مختار القرية، عبد الله حسين، لعنب بلدي، أن هذا اللسان يشكل الرابط الأقوى بين الأجيال، ففي أزقة القرية، يكتسب الأطفال لغة البيت التركمانية قبل العربية التي يتعلمونها لاحقًا في المدرسة، هذا الترتيب جعل من التركمانية "لغة العاطفة والعيش"، بينما بقيت العربية لغة المعاملات والتعليم.

ويشير السكان إلى أن استمرارية اللغة تعود لنمط الحياة الاجتماعي داخل القرية، حيث تُدار تفاصيل البيع والشراء في "الدكاكين" والتشاور في "المضافات" باللغة الأم.

العلَم.. صمود لستة عقود

لا يقتصر حضور الهوية في صليب التركمان على اللسان، ويمتد إلى رموز مادية متوارثة، أبرزها العلَم الذي يتجاوز عمره 60 عامًا.

هذا العلَم يُوضع على أربعة كراسي صغيرة مزينة بزخارف يدوية، ويجوب شوارع القرية في المناسبات الكبرى، كالأعراس الجماعية واستقبال الحجاج القادمين من مكة.

توقف رفع العلَم بين عامي 2008 و2009 نتيجة تضييق أمني على أي تعبير عن خصوصية إثنية أو ثقافية في سوريا، إلا أن الأهالي خاطروا بالاحتفاظ به مخبأ في بيوتهم، ليعود بعد سقوط النظام إلى مكانه الطبيعي في مقدمة المحافل، بوصفه علامة على استمرارية التقاليد وكسر القيود التي فُرضت عليهم سابقًا.

> في صليب التركمان لا يزال كبارنا يتحدثون بلسان الأجداد، ومنهم من أمضى عمره دون أن يحتاج إلى الحديث بالعربية.
>
> عبد الله حسين
> مختار قرية صليب التركمان

فلكلور العرس.. من "الحنة" إلى "الزبون"

يظهر التمايز الثقافي بوضوح في طقوس الأعراس التي تمتد لعدة أيام، لتبدأ من ليلة "الحنة" التي تسبق يوم العرس، حيث تجتمع النساء على إيقاع الطبل والزمر التركماني، وتحضر الأزياء التقليدية التي تحمل ملامح أناضولية واضحة، فيرتدي الرجال "الزبون" و"اليشمغ"، بينما تتزين النساء بـ"الشروال" و"التنورة" و"الفس" المرصع أحيانًا بقطع معدنية تقليدية.

هذا الزي التقليدي يورث من الأمهات للكنّات، ويُصنع يدويًا بمهارة تضمن بقاء تفاصيل التطريز التي تعكس ذاكرة جماعية لم تستطع الحداثة محوها.

وتترافق هذه المظاهر مع مقامات موسيقية يتقن المغنون المحليون أداءها، وهي مقامات تتقاطع بشكل مذهل مع مقامات كركوك وتلعفر، ما يثبت وحدة الفن التركماني رغم تشتت الجغرافيا.

المطبخ.. سر "سرغي بورما" واليخنة

في بيوت صليب التركمان، يحافظ المطبخ على نكهته الأولى، وتعتبر حلوى "سرغي بورما" (Burma) أيقونة موائد الأعياد.

قالت السيدة ماريا الصابوني (50 عامًا)، لعنب بلدي، إن مهارة صنع هذه الحلوى تكمن في "فرد العجين" يدويًا ليصبح شفافًا كالورق، ثم حشوه بالجوز أو القشطة، ولفّه بشكل حلزوني يمنحه قوامًا مقرمشًا يختلف تمامًا عن البقلاوة الشامية المتعارف عليها.

أما "اليخنة" (Yahni) فتُطبخ في القرية بأسلوب "الطهو البطيء" للحم مع الخضار، مع تقليل الزيوت والاعتماد على مرق اللحم الصافي، وهو ما يعكس نمطًا غذائيًا قديمًا كان يعتمد على ما تجود به الأرض من بقوليات ومواشٍ. وكذلك "الكفتا" التي تُحضر بلحم صافٍ دون إضافات البرغل الكثيرة، لتكون أقربَ للمطبخ الأناضولي الأصيل.

"نخوة" الجوار والتعايش المتجذر

رغم خصوصيتها الثقافية واللغوية، ترتبط صليب التركمان بعلاقات اجتماعية وثيقة مع محيطها الجغرافي، يصفها المختار عبد الله حسين، بأنها قائمة على "النخوة والاحترام المتبادل".

وتظهر هذه الروابط بشكل جليّ مع القرى المجاورة ذات الأغلبية العلوية، حيث يشترك أهالي المنطقتين في تفاصيل حياتية يومية لم تتأثر بتبدل الظروف السياسية، وهو ما أكده لنا أبناء قرية الشبطلية المجاورة لصليب التركمان.

هذا التعايش يُترجم عمليًا في التكافل الاجتماعي، خاصة في شهر رمضان، حيث تتبادل العائلات من القرى المختلفة الأطباق، وتتشارك في موائد الإفطار، ما يعكس حالة من الاستقرار المجتمعي المبني على الجيرة الطويلة والمصالح المشتركة فوق تراب الساحل.

جذور "الأوغوز" في أحضان "المالديف"

يعود استقرار التركمان في المنطقة إلى القرن الـ11، حين استقرت قبائل "الأوغوز" في مرتفعات الساحل السوري، مشكّلة ما يُعرف بـ"باير بوجاك" (جبل التركمان).

في "صليب التركمان" تحديدًا، يمتزج هذا التاريخ العريق بجمال طبيعي فريد، حيث تلتف البيوت التي لا تزال تنطق بالتركمانية حول شاطئ صخري أبيض بمياه تركوازية صافية، بات يطلق عليه "المالديف سوريا".

هذا التناغم بين لسان الأجداد وسحر المتوسط، يمتد ليشمل قرى أخرى في اللاذقية، مثل قرية أم الطيور (ترونش) التي تمتاز بجمالها الجبلي والساحلي، وصولًا إلى عمق جبل التركمان بقرى منطقتي باير وبوجاك، والقسم الشمالي المحاذي للحدود.

اليوم، يقف شاطئ القرية بتكويناته الكلسية البيضاء كشاهد على بقاء هذا المكون السوري الأصيل، الذي حافظ على هويته الثقافية، لتظل "صليب التركمان" وجاراتها من القرى التركمانية واحدة من أجمل نقاط اللقاء بين التاريخ الآسيوي والجغرافيا السورية.

تركمان سوريون يرتدون الزي التركماني في إحدى الفعاليات الثقافية – 14 كانون الأول 2025 (علم تركمان سوريا/فيسبوك)

تغيير النشيد مع تغيير القناعات

خطيب بدلة

مشكلة النشيد الوطني السوري، حماة الديار، الذي كتبه الشاعر خليل مردم بيك، ولحنه الأخوان فليفل، سنة 1938، يرمز للعروبة والإسلام، أكثر مما يرمز لدولة سورية مستقلة، فهو يشيد بعرين العروبة، والوليد الأموي، والرشيد العباسي، وفيه ذكر للشآم، وليس لـ"سوريا"، وأنا، شخصيًا، لست معجبًا به، وأؤيد تغييره.

ولكن تغيير النشيد الوطني، لا يكون بهذه البساطة، بل يأتي نتيجة تغيرات واسعة في البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للدولة، تترافق بتغيير في عقلية الشعب ومزاجه، فتصبح سوريا دولة تنتمي لتاريخها، وحضارتها، وخصائصها، قبل أي اعتبار آخر.. ومن جهة ثانية، لا يصح أن تغير النشيد سلطة انتقالية، فهذا من اختصاص مجالس منتخبة من قبل الشعب، تأتي بعد الفترة الانتقالية. هل حصل هذا؟ أبدًا، بالعكس، فالسلطة الحالية، تبدو أكثر تمسكًا بالإسلام والعروبة، وابتعادًا عن سردية الدولة السورية من أي سلطة سابقة، وبالتالي، فإن تغيير النشيد الآن، نوع من العبث.

تظهر، في الحروب الأهلية، تجليات الانهيار، فتصبح الفوضى هي الأساس، وغالبًا ما تكون الشخصيات التي تصل إلى السلطة، بحكم الظروف الاستثنائية، جاهلة بألف باء بناء الدول المنهارة، وفي الوقت نفسه تراها مندفعة لفعل شيء يدل على أنها "فهمانة".. وهذا ما شهدناه، وعشناه، في سوريا، خلال أكثر من سنة فائتة، إذ سارعت السلطة إلى إجراء تغييرات بعيدة عن اختصاصها، مثل العلم، والنشيد الوطني، والرؤية البصرية، وتجاهلت، في الوقت ذاته، القيام بالإجراءات الضرورية لبناء مؤسسات الدولة التي تجعل الشعب هو الذي يقرر ما يتعلق بحاضره ومستقبله.

الأمر، في الدول المستقرة، مختلف تمامًا، فمثلًا، تعرضت مصر للعدوان الثلاثي الإسرائيلي- الفرنسي- البريطاني، سنة 1956، وهي في أوج صعودها، وتغيراتها البنيوية، بعد ثورة 1952، فكان النشيد الذي رويت لكم حكايته، في زاوية سابقة من "عنب بلدي"، وهي أن الموسيقار كمال الطويل، تأثر كثيرًا بأصوات الغارات الجوية على بلده، فتدفقت مشاعره الوطنية، بشكل عفوي، فألف، بالاشتراك مع صديقه الشاعر الثوري صلاح جاهين، ذلك النشيد الحماسي المتميز، "والله زمان يا سلاحي"، وفي السنة التالية، اعتمدته الدولة المصرية نشيدًا وطنيًا، بقي يلهب مشاعر المصريين، والعرب عمومًا، حتى خلال هزيمة 1967، وفي أثناء حرب أكتوبر 1973.

ولكن، واعتبارًا من هذه اللحظة التاريخية، بدأت التحولات الكبرى تحصل في مصر، وفي المنطقة العربية عمومًا، فقد اتخذ الرئيس، أنور السادات، قرارًا رهيبًا، خطيرًا، صادمًا، بالصلح مع إسرائيل، وسافر، من توه إلى سوريا، وعرض أمر المصالحة على حافظ الأسد، فرفض، وعرضه على الفلسطينيين، ورفضوه، فذهب منفردًا، وحقق السلام لمصر وحدها.. وعندما عاد إلى مصر، كان يحمل فكرة قيل إن الإسرائيليين طرحوها عليه في أثناء التفاوض، وهي: كيف سنقيم سلامًا، بينما نشيدكم الوطني يحث على الحرب؟ السادات استدعى الموسيقار محمد عبد الوهاب، وطلب منه العمل على تغيير النشيد الوطني، وكان حظ المصريين كبيرًا، عندما وجدوا نشيدًا عظيمًا كان قد ألفه موسيقار الشعب، سيد درويش، في العشرينيات، وهو "بلادي بلادي"، وفيه مشاعر وطنية، مصرية، خالصة.. خفيف، نظيف، ولحنه رائع!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper